

الدكتور يوسف القرضاوي

# بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تحريم المصارف الإسلامية

دراسة في ضوع النصوص والقواعد الشرعية

﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾

قرآن كريم





# بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تحريم المضارف الإسلامية

دراسة في مجموعة النصوص والفروع الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدكتور يوسف القرضاوي

# بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تحريم المصارف الإسلامية

دراسة في منوع النصوص والفتاوى الشرعية

﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾  
قرآن كريم



جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

دار القلم

الكويت - شارع السور - بحوار وزارة الخارجية - عمارة السور  
ص.ب. ٢٠١٤٦ - هاتف: ٤٥٨٤٧٨ - ٤٥٧٤٠٧ - بَرَقِيًّا: نُوزِيْفِكُو



## مقدمة

الحمد لله . والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن اتبع هداه  
( وبعد )

فإن اهتمامي بالاقتصاد الإسلامي جزء من اهتمامي بالشريعة الإسلامية ، والدعوة إلى تحكيمها في جميع مجالات الحياة ، وإحلال أحكامها محل القوانين الوضعية والأنظمة المستوردة .

وقد زاد اهتمامي بالاقتصاد الإسلامي منذ شرعت أبحث عن « الزكاة » من بضع وعشرين سنة ، وتبين لي أن فرض الزكاة وتحريم الربا يمثلان العمود الفقري للاقتصاد الإسلامي . ولهذا كانت الأولى ( الزكاة ) من أركان الإسلام الخمسة ، وكان الثاني ( الربا ) من المويقات السبع .

ولا غرو أن كانت الدعوة إلى تطهير الاقتصاد من الربا والمعاملات المحظورة ، وإقامة مصارف ( بنوك ) إسلامية تحل محل البنوك الربوية ، أمراً ضروريا لإقامة الحياة الإسلامية المنشودة ، وهو فرع من دعوتنا إلى الإسلام كله .

وقد كان الكثيرون من رجال الاقتصاد والسياسة والقانون ، يقفون في وجه هذه الدعوة أو - على الأقل - يعتبرونها ضرباً من الأماني الخاملة ، والخيالات الواهمة ! إذ لا اقتصاد بغير بنوك ، ولا بنوك بغير فائدة ! وهذا وضع عالمي لا يسعنا إلا أن نسايره ، ونخضع له ! وكان هذا من آثار الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية ، التي نادى بعضهم بأن سبيل نهضتنا تتمثل في وجوب أخذها كلها، كما هي ، بخيرها وشرها ، وحلوها ومرها ، وما يحمد منها وما يعاب !

وأعجب من ذلك أن بعض المنتسبين إلى الفكر الإسلامي ، انهزموا هم أيضاً فحاول من حاول منهم تبرير الواقع ، ومنه الربا ، بدعوى أن المحرم منه ما كان أضعافاً مضاعفة ! أو بأن ربا العصر غير ربا الجاهلية الذي حرمه القرآن ! أو بغير ذلك من الدعاوي !

ولكن الله هيا لشريعته رجالا نافحوا عنها ، وأكدوا حرمة الربا كله ، وبينوا مفسده وأضراره ، كما بينوا إمكان قيام اقتصاد بلا ربا ، وبنوك بلا فائدة ، وكتب في ذلك رواد صادقون ، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر .

وشاء الله أن يهيء بعد رجال الفكر رجال العمل ، الذين نقلوا الفكرة إلى الواقع ، والنظرية إلى تطبيق ، وقام أول بنك إسلامي خالص في « دبي » بدولة الإمارات العربية المتحدة ، ثم توالي إنشاء البنوك الإسلامية ، وهي والحمد لله تنمو الآن كما وكيفا .

وقد كنت أرى مساندة هذه البنوك لونا من العبادة والجهاد والواجب في هذا العصر . . ولهذا عضدت فكرة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، وأيدته بكل ما أستطيع منذ إنشائه وإلى اليوم ، والذي شرفني بأن أكون عضوا في هيئته العليا للفتوى والرقابة الشرعية كما شاركت في الرقابة الشرعية لأكثر من مصرف ومن مؤسسة إسلامية .

ومع هذا لم أشتغل بالكتابة في فقه المعاملات التي تجربها المصارف الإسلامية اكتفاء بالأخوة الذين سبقوني وتخصصوا في هذا الجانب ، وهم أقدر عليه مني .

ولما كنا في المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي الذي عقد بالكويت أخيرا ( جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ - مارس ١٩٨٣ م ) ثار بعض الجدل والنقاش حول معاملة معينة وهي ما أطلق عليه ( بيع المربحة للأمر بالشراء ) التي تتعامل بها المصارف الإسلامية باعتبارها أسلوبا من الأساليب البديلة عما تقوم به البنوك الربوية .

وقد تبنت إحدى الصحف الكويتية حملة على المصارف الإسلامية شنها أحد الأخوة الذين نرتجيهم للعمل الإسلامي ، ولا أدري كيف رضي أن يجعل من قلمه معولا للهدم وللتشويش على المصارف الإسلامية ، لأن له رأيا مخالفا في موضوع بيع المربحة المذكور ؟ !

ولقد طلب إلى بعض الأخوة الأعزاء أن أشارك بالكتابة حول قضية « المربحة » وذلك لما أثير حولها من غبار قد يجعل بعض الناس يتشكك في مشروعية



هذا النوع من التعامل ، بل يرتاب في مسيرة المصارف الإسلامية كلها . وبخاصة أن بعض الباحثين المعنيين بالفقه من دارسي الاقتصاد أو القانون نقدوا هذه المعاملة كذلك .

كما أن بعض الأعضاء في مؤتمر الكويت كان لهم تحفظ على جزء منها ، وهو ما يتعلق بالإلزام بالوعد .

والحقيقة أني كنت عازفا عن الخوض في هذا الموضوع لجملة أسباب :

أولها : أن المسألة قد صدرت فيها عدة فتاوي<sup>(١)</sup> ، منها فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله ، وفضيلة الشيخ بدر عبد الباسط . ومنها فتويان جماعيتان من عدد لا بأس به من كبار علماء المسلمين .

أحدهما : عن مؤتمر المصرف الإسلامي الأول المنعقد في دبي ( جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - مايو ١٩٧٩ م ) .

والثانية : عن المؤتمر المصرفي الثاني المنعقد في الكويت في جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ - مارس ١٩٨٣ م ) .

صحيح أن الفتوى الأخيرة في بعض فقراتها كانت بأغلبية لجنة العلماء المحكمين ، ولكن هذا كاف في المسائل الاجتهادية ، التي قلما يتوافرها الاجماع .

ثانيها : أن المصارف والمؤسسات الإقتصادية الإسلامية بخير ، وهي تزداد كل يوم نماء وتمتد طولا وعرضا وعمقا ، ولم أرها - حسبما شاهدته ولمسته - تتأثر بالحمولات التي تشن عليها ، من خصوم يريدون التشهير والتشويش ، باصطياد الشبهات ، فإن أعوزتهم فباختلاق الأكاذيب . . أو من مخلصين متشددين متعصبين لوجهة نظر واحدة ، مدفوعين بدافع الغيرة والمحافظة عليها أن تتورط في حرام أو شبهة حرام . أو هكذا يدعون ، وحسابهم على الله

ثالثها : أن موضوعا كهذا ثار حوله الجدل ، يقتضي ممن يكتب فيه أن يتوفر  
(١) انظر بعض هذه الفتاوي بعد هذه المقدمة .

عليه ، ويعطيه حقه من البحث والمراجعة والتدقيق . وهذا يتطلب وقتا  
قد لا يتيسر لي . فلا داعي للدخول في موضوع قد لا أتمكن من إتمامه .  
وهذا ما يحدث معي كثيرا للأسف .

رابعها : أني أكره المراء والجدل ، ولا أراه يأتي بخير ، وإنما يوغر  
الصدر ، ويباعد بين القلوب ، وقد جربت ذلك ، فلم  
أجد أحدا يدع ما اعتنقه من فكر ، وما تبناه من رأي إلى  
غيره ، إلا من رحم ربك ، وقليل ما هم .

ولهذا وجدت أن من تبديد الحياة - والوقت هو الحياة - أن تنفقها في الأخذ  
والرد ، والجذب والشد ، والاعتراض والجواب ، دون الحصول في النهاية على  
طائل ، هذا مع قصر الأعمار ، والشعور الدائم بأن الواجبات أكثر من الأوقات .  
هذه كانت أسباب عزوفي عن الخوض في مسألة المربحة وما افتعل حولها من  
قيل وقال .

ولكن الأخوة الأفاضل أبوا إلا أن أكتب رأيي ، إبراء للذمة ، وأداء  
للأمانة . وإذا كان معظم أصحاب الآراء لا يتنازلون عن رأيهم ، فإن جمهور  
الناس محايدون وهم وراء من يقتنعون بسداد رأيي ، وسلامة اتجاهه ، وقوة حجته  
ثم إن خدمة الحقيقة مطلوبة لذاتها ، بغض النظر عن ظرف معين ، وملابسات  
عارضة .

ونحن مطالبون بذلك باعتبارنا مسلمين وملزمون به باعتبارنا علماء ، أخذ  
الله عليهم الميثاق بالبيان . وخصوصا فيما يبين محاسن شريعة الله ، ويضع عن  
الناس الأصار والأغلال التي كانت على الأمم من قبلنا .

وهذا ما حفزني أخيرا لأكتب هذا البحث معبرا عن رأيي الشخصي ، لا  
بأي صفة أخرى ، معتمدا على النصوص والقواعد الشرعية . بعيدا عن التعصب  
والتقليد .

وأكد هذا اعتقادي أن المصارف الإسلامية إحدى ثمرات العمل الإسلامي

الطويل ، وهي تجسيد للصحة الإسلامية في ميدان الاقتصاد الذي هزم المسلمون فيه فترة من الزمن هزيمة كادت تكون كاملة أمام الأنظمة الغربية . ولذا كان تشويه وجهها والتشويش عليها لا يستفيد منه إلا خصوم الإسلام .

بهذه النية - التي أدعو الله أن يخلصها لوجهه - أكتب هذه الصحائف ،  
متمثلاً بقول شعيب عليه السلام ( إن أريد الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلا  
بالله عليه توكلت وإليه أنيب ) \* .

الفقير إلى ربه  
يوسف القرضاوي

الدوحة في شعبان سنة ١٤٠٣ هـ

---

\* كتبت هذه المقدمة بعد فراغي من هذه الدراسة في شعبان من العام الماضي ، ولم أنشط لنشرها ، اشتغالا بأمور أخرى ، حتى نشرت جريدة ( الشرق الأوسط ) مقالها أو قل : حملتها على البنوك الإسلامية . وكان بيع المرابحة كذلك أحد أسلحة المجرم على المصارف الإسلامية . لهذا رأيت ضرورة المبادرة بنشر هذه الدراسة ، وأن التواني في نشرها يفرض في حق الاقتصاد الإسلامي ومسيرته الجديدة ، وخيانة للحقيقة كما أتصورها . ولكل امرئ ما نوى . والله من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

جادي الأولى ١٤٠٤



## المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	٥
فتاوى صادرة في موضوع البحث .....	١٣
● فتوى مستشار بيت التمويل الكويتي .....	١٥
● فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الأول بدبي .....	١٦
● فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني بالكويت .....	١٦
● فتوى الشيخ ابن باز .....	١٧
قواعد حاكمة للمعاملات.....	١٩
الأولى : الأصل في المعاملات الإباحة .....	٢١
الثانية : وأحل الله البيع .....	٢٣
الثالثة : المعاملات مبنية على مراعاة العلل والمصالح .....	٢٦
الرابعة : حق علماء العصر في الاجتهاد .....	٢٧
الخامسة : حاجة الناس في عصرنا إلى التيسير .....	٣٠
تصوير المسألة والاعتراضات عليها .....	٣٣
● ما قيل من أنها حيلة لأخذ الربا .....	٣٩
● ما قيل من أنها معاملة لم يقل بحلها أحد .....	٤٧
● ما قيل من أنها من بيع العينة .....	٥٣
● ما قيل من أنها بيع ما لا يملك .....	٧٥
● حول الإلزام بالوعد .....	٨٥
خاتمة .....	١٠٧
ملاحق .....	١١٥
● نماذج عقود البيع بالمrabحة في مصرف قطر الاسلامي .....	١١٦
● وثائق خاصة بكيفية تصرف المصرف الإسلامي إزاء إعلان إفلاس الشركة الناقلة لبضاعة اشتراها لأحد عملائه .....	١٢١



فتاوي صادرة في الموضوع





(١) : فتوى مستشار بيت التمويل الكويتي  
الشيخ بدر المتولي عبد الباسط

جواز شراء البنك للسلع نقدا لحساب عملائه وبيعها لهم بسعر أعلى :

تقدم الأستاذ أحمد بزيع الياسين رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي  
بسؤال إلى فضيلة الشيخ بدر المتولي عبد الباسط قال فيه : نرجو إفتاءنا في مدى  
جواز قيامنا بشراء السلع والبضائع نقدا بتكليف من الآخرين ، وبيعها لهم  
بالأجل ، وبأسعار أعلى من أسعارها النقدية ، ومثال ذلك أن يرغب أحد  
الأشخاص في شراء سلعة أو بضاعة معينة لكنه لا يستطيع دفع ثمنها نقدا فيطلب  
مناشئها له ، ودفع ثمنها نقدا ثم يبيعها عليه بالأجل مقابل ربح معين متفق عليه  
مسبقا .

فأجاب فضيلة الشيخ بدر المتولي عبد الباسط بقوله :

إن ما صدر من طالب الشراء يعتبر وعدا . ونظرا لأن الأئمة اختلفوا في هذا  
الوعد أهو ملزم أم لا ، فإني أميل إلى الأخذ برأي ابن شبرمة رضي الله عنه الذي  
يقول : إن كل وعد بالتزام لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ، يكون وعدا ملزما قضاء  
وديانة .

وهذا ما تشهد له ظواهر النصوص القرآنية والأحاديث النبوية .

والأخذ بهذا المذهب أيسر على الناس ، والعمل به يضبط المعاملات ، ولهذا  
ليس هناك مانع من تنفيذ مثل هذا الشرط والله ولي التوفيق .

صدرت هذه الفتوى في الرابع من جمادى الآخرة عام ١٣٩٩ هـ .

(٢) : فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الأول في دبي  
( في جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - مايو ١٩٧٩ م )

وقد اجتمع فيه تسعة وخمسون عالماً من شتى أنحاء العالم الإسلامي ،  
وعرض على المؤتمر الصورة التالية :

يطلب المتعامل من المصرف شراء سلعة يحدد جميع أوصافها ، ويحدد مع  
المصرف الثمن الذي سيشتريها به ، وكذلك الثمن الذي سيشتريها به المتعامل من  
البنك بعد إضافة الربح الذي يتفق عليه بينهما .  
فجاءت توصية المؤتمر با يلي :-

« إن مثل هذا التعامل يتضمن وعداً من عميل المصرف بالشراء في حدود  
الشروط المنوه عنها ، ووعداً آخر من المصرف بإتمام هذا البيع بعد الشراء طبقاً  
للشروط .

إن مثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء طبقاً لأحكام المذهب المالكي .  
وهو ملزم للطرفين ديانة طبقاً لأحكام المذاهب الأخرى .  
وما يلزم ديانة يمكن الإلزام به قضاء ، إذا اقتضت المصلحة ذلك ، وأمكن  
للقضاء التدخل فيه »

(٣) : فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني

المنعقد بالكويت

( جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ - مارس ١٩٨٣ م )

اجتمع هذا المؤتمر في مدينة الكويت بتاريخ ٦ - ٨ جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ  
الموافق ٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣ م ، وشاركت فيه اثنتا عشرة مؤسسة مالية إسلامية  
وحضره عدد من كبار العلماء ، وقدمت فيه مجموعة من الأبحاث ، وبعد مناقشتها  
 واجتماع لجنة العلماء المحكمين ، صدرت عن المؤتمر عدة توصيات ، يتعلق  
بموضوعنا منها التوصيتان : الثامنة والتاسعة ونصهما :

٨ - يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المرابحة للأمر بالشراء ، بعد تملك السلعة المشتراه ، وحيازتها ، ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد السابق ، هو أمر جائز شرعا ، طالما كانت تقع على المصرف الإسلامي مسئولية الهلاك قبل التسليم ، وتبعة الرد فيها يستوجب الرد بعيب خفي .

وأما بالنسبة للوعد وكونه ملزما للأمر أو المصرف أو كليهما ، فإن الأخذ بالإلزام هو الأحفظ لمصلحة التعامل واستقرار المعاملات ، وفيه مراعاة لمصلحة المصرف والعميل . وأن الأخذ بالإلزام أمر مقبول شرعا . وكل مصرف غير في الأخذ بما يراه في مسألة القول بالإلزام حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه .

٩ - يرى المؤتمر أن أخذ العربون في عمليات المرابحة وغيرها جائز بشرط أن لا يحق للمصرف أن يستقطع من العربون المقدم إلا بمقدار الضرر الفعلي المتحقق عليه من جراء النكول .

#### (٤) : فتوى سماحة الشيخ ابن باز

صدرت فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية حيث وجه إليه السؤال التالي بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٠ أبريل سنة ١٩٨٢ م .

#### السؤال :

إذا رغب عميل البنك الاسلامي شراء بضاعة ما تكلفتها ألف ريال سعودي وأراها البنك الاسلامي أو وصفها له ووعدته بشرائها منه مرابحة بالأجل لمدة سنة بربح قدره مائة ريال سعودي لتكون القيمة الكلية ألف ومائة ريال سعودي وذلك بعد أن يشتريها البنك من مالكيها بدون إلزام العميل بتنفيذها ووعدته المذكور أو المكتوب . . فما رأيكم في هذه المعاملة . وجزاكم الله خيرا . . .

وأجاب الشيخ عبد العزيز بن باز بما يلي :

الجواب :

إذا كان الواقع ما ذكر في السؤال فلا حرج في المعاملة المذكورة إذا استقر المبيع في ملك البنك الإسلامي وحازه إليه من ملك بائعه ، لعموم الأدلة الشرعية . وفق الله الجميع لما يرضيه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

## قواعد حاكمة للمعاملات



## قواعد حاكمة للمعاملات

بعد هذه الفتاوي الفردية والجماعية الصادرة بشأن « بيع المرابحة للامر بالشراء » كما سمي .

أود أن أنبه هنا على عدة قواعد مهمة قررها علماؤنا لتكون حاكمة لمعاملات الناس . وينبغي للذين يتعرضون للفتوى في معاملات المسلمين المعاصرة أن يضعوها نصب أعينهم .

### الأولى : الأصل في المعاملات الإباحة . .

إن الأصل في المعاملات والعقود الإذن والإباحة . إلا ما جاء نص صحيح الثبوت صريح الدلالة بمنعه ويحرمه فيوقف عنده . ولا أقول هنا ما قاله البعض من ضرورة نص قطعي الثبوت قطعي الدلالة ، ففي الأحكام الفرعية العملية يكفي النص الصحيح الصريح .

وهذا بخلاف العبادات التي تقرر : أن الأصل فيها المنع حتى يجيء نص من الشارع ، لثلا يشرع الناس في الدين مالم يأذن به الله<sup>(١)</sup> . فإذا كان الأساس الأول للدين ألا يعبد إلا الله ، فإن الأساس الثاني ألا يعبد الله إلا بما شرع .

وهذه التفرقة أساسية ومهمة فلا يجوز أن يقال لعالم : أين الدليل على إباحة هذا العقد أو هذه المعاملة ؟ إذ الدليل ليس على المبيح ، لأنه جاء على الأصل ، وإنما الدليل على المحرم . والدليل المحرم يجب أن يكون نصا لا شبهة فيه كما هو اتجاه السلف الذين نقل عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية أنهم ما كانوا يطلقون الحرام إلا على ما علم تحريمه جزما .

(١) انظر . أعلام الموقعين لابن القيم ج ١ . ٣٨٥ . ومستقله فيما بعد . وكتابنا « الحلال والحرام » : قاعدة « الأصل في الأشياء والتصرفات الإباحة » .

ولعل مما يشهد لهذا ، أن بعض الصحابة ظلوا على شرب الخمر، مع نزول قوله تعالى عن الخمر والميسر: ﴿ قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعها ﴾ سورة البقرة ، وظل بعضهم يسألون الله أن يبين لهم في الخمر « بسانا شافيا » .

فدلنا هذا أن « البيان الشافي » الذي لا مجال فيه لاحتمال هو الذي يفيد التحريم ، ويقطع المعاذير .

ومن ثم كان كثير من أئمة السلف يقولون : أكره هذا الأمر، أولا أراه ، أو لا يعجبني ، ونحوه ، ولا يصرحون بالتحريم إلا فيما لا احتمال فيه .

وكيف لا وهم يقرءون قول الله تعالى : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا ، قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ ﴾ ، [ سورة يونس : ٥٩ ] .

وقوله سبحانه: « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب : هذا حلال وهذا حرام ، لتفتروا على الله الكذب، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ [ سورة النحل : ١١٦ ] .

إن كلمة « حرام » كلمة كبيرة خطيرة ، لأن معناها أن الله يعاقب على هذا الفعل بالنار، وهذا لا يجزؤ عليه مسلم يخشى الله تعالى، إلا أن يكون معه مستند لا يقبل الشك . وإلا كان قولاً على الله بغير علم .

ومن المقرر أن تحريم ما أحل الله لا يقل في الإثم عن إحلال ما حرم الله . وما ينبغي تأكيده هنا : أن الاتجاه التشريعي في القرآن والسنة هو الميل إلى تقليل المحرمات وتضييق دائرتها ، تخفيفاً على المكلفين ، ولهذا كرهت كثرة الأسئلة في زمن الوحي لما قد يؤدي إليه من كثرة التكاليفات ، وهو ما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حلِيم ﴾ [ المائدة : ١٠١ ] ، وقوله عليه الصلاة والسلام « ذروني ما تكرهتم فإني هلك من كان قبلكم بكثرة



أسئلتهم واختلافهم على أنبيائهم » ، <sup>(١)</sup> وقوله : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما ، من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين ، فحرم من أجل مسألته » <sup>(٢)</sup> فلا ينبغي أن نخالف عن هذا الاتجاه القرآني والنبوي ، بتكثير المحرمات ، وتوسيع دائرة المنوعات .

### الثانية : وأحل الله البيع :-

إن البيع - خاصة - جاء في حله نص صريح من كتاب الله تعالى يرد به على اليهود الذين زعموا أن الربا كالبيع ، أو البيع كالربا لا فرق بينهما . ﴿ ذلك بأنهم قالوا : إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ [ البقرة : ٢٧٥ ] فهذه الجملة القرآنية ﴿ وأحل الله البيع ﴾ تفيد حل كل أنواع البيع سواء كان عينا بعين ( المفاضة ) ، أم ثمنًا بثمن ( الصرف ) ، أو ثمنًا بعين ( السلم ) ، أو عينا بثمن ( هو البيع المطلق ) . وسواء كان حالا أم مؤجلا ، نافذاً أو موقوفاً . وسواء كان بيعا بطريق المساومة ، أم بطريق الأمانة ، وهو يشمل : الرباحة ( وهو البيع بزيادة على الثمن الأول ) والتولية ( وهو البيع بالثمن الأول ) والوضيعة ( وهو البيع بأنقص من الثمن الأول ) ، أو بطريق المزايدة .

فهذه كلها وغيرها حلال ، لأنها من البيع الذي أحله الله تعالى . ولا يحرم من البيوع إلا ما حرمه الله ورسوله بنص محكم لا شبهة فيه .

وأنقل هنا كلمة قوية لابن حزم في « محله » برغم تضييقه في « العقود والشروط » قال في المسألة ١٥٠١ : ( والتواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة : وفي بيع الفضة بالفضة وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز ، تباعا بعد ذلك أو لم يتباعا ، لأن التواعد ليس بيعا ، وكذلك المساومة أيضا جائزة ، تباعا أو لم يتباعا ، لأنه لم يأت نهي عن شيء من ذلك ، وكل ما حرم علينا فقد فصل

---

(١) رواه أحمد والشيخان والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة ، كما في الجامع الصغير وفيض القدير .

(٢) رواه أحمد والشيخان وأبو داود من حديث سعد كما في الجامع الصغير وفيض القدير .

باسمه ، قال تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾ [ الأنعام : ١١٩ ] فكل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال بنص القرآن ، إذ ليس في الدين إلا فرض أو حرام أو حلال ، فالفرض مأمور به في القرآن والسنة ، والحرام مفصل باسمه في القرآن والسنة . وما عدا هذين فليس فرضا ولا حراما ، فهو بالضرورة حلال ، إذ ليس هنالك قسم رابع ، أهـ .  
وهذا الذي قاله ابن حزم - في حل ما لم يفصل لنا تحريمه من البيوع - مقرر في جميع المذاهب .

فعند المالكية نجد العلامة ابن رشد الجد في كتابه « المقدمات » يقول :  
« البيوع الجائزة هي التي لم يحظرها الشرع ، ولا ورد فيها نهي ، لأن الله تعالى أباح البيع لعباده ، وأذن لهم فيه ، في غير ما آية من كتابه . من ذلك قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ . . . ولفظ البيع عام ، لأن الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام صار من ألفاظ العموم . . واللفظ العام إذا ورد يحمل على عمومته إلا أن يأتي ما يخصه ، فإن خص منه شيء بقي ما بعد المخصوص على عمومته أيضا . فيندرج تحت قوله تعالى ، ﴿ وأحل الله البيع ﴾ كل بيع إلا ما خص منه بالدليل . . فبقي ما عداها على أصل الإباحة »<sup>(١)</sup>

وعند الحنفية - نجد صاحب الهداية يقول في باب المراجعة والتولية : نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول ، من غير زيادة ربح . قال : والبيعان جائزان ، لاستجماع شرائط الجواز ، والحاجة ماسة إلى هذا النوع من البيع ، لأن الغبي الذي لا يمتدي في التجارة يحتاج إلى أن يعتمد فعل الذكي المهندي ، وتطيب نفسه بمثل ما اشترى ، وبزيادة ربح ، فوجب القول بجوازهما ، ولهذا كان مبناهما على الأمانة . . الخ .

وهنا يعلق محقق الحنفية الكمال بن الهمام على استدلال صاحب الهداية فيقول : ولا يخفى أنه لا يحتاج إلى دليل خاص لجوازه ، بعد الدليل المثبت لجواز البيع مطلقا بما تراضيا عليه ، بعد أن لا يخل بما علم شرطا للصحة ، بل دليل

(١) المقدمات الممهدة لابن رشد الجد ص ٥٣٩ ، ٥٤٠ ط السعادة بمصر تصوير دار صادر بيروت .

شرعية البيع مطلقا بشروطه المعلومة هو دليل جوازها<sup>(١)</sup> . . . »

وقال الإمام الشافعي في كتابه « الأم » تفريعا على قول الله ﴿ وأحل الله البيع ﴾ :

فأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الجائزي الأمر ( أي التصرف ) فيما تبايعا ، إلا ما نهى عنه رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) منها . وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - محرم بإذنه ، يداخل في المعنى المنهي عنه . وما فارق ذلك أبحتاه بما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى<sup>(٢)</sup>

وهذا أظهر الأقوال وأصحها في معنى الآية . كما ذكر النووي . فلفظ البيع في الآية لفظ عموم يتناول كل بيع ، ويقتضى إباحة جميعها إلا ما خصه الدليل . واستدل لذلك صاحب الحاوي ( الماوردي ) بأن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) نهى عن بيع كانوا يعتادونها ، ولم يبين الجائز ، فدل على أن الآية الكريمة تناولت إباحة جميع البيوع إلا ما خص منها ، وبين ( صلى الله عليه وسلم ) المخصوص .<sup>(٣)</sup>

وعند الحنابلة نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يؤكد : « ان عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل ، والنهي عن الظلم ، دقه وجله ، مثل أكل المال بالباطل ، وجنسه من الربا والميسر .

ثم يقول : والأصل في هذا أنه لا يحرم على الناس من المعاملات التي يحتاجون إليها إلا ما دل الكتاب والسنة على تحريمه ، كما لا يشرع لهم من العبادات التي يتقربون بها إلى الله إلا ما دل الكتاب والسنة على شرعه . إذ الدين ما شرعه الله ، والحرام ما حرمه الله . . بخلاف الذين ذمهم الله ، حيث حرموا من دين الله ما لم يحرمه الله ، وأشركوا به ما لم ينزل به سلطانا ، وشرعوا لهم من الدين ما لم

(١) الهداية للمرغيناني مع فتح القدير لابن الهمام . ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٤ ط بولاق .

(٢) الأم ج ٣ ص ٢ ط دار الشعب بالقاهرة .

(٣) انظر : المجموع للنووي ج ٩ ص ١٤٦ .

يأذن به الله<sup>(١)</sup> »

### الثالثة : المعاملات مبنية على مراعاة العلل والمصالح :-

إن الشرع لم يمنع من البيوع والمعاملات إلا ما اشتمل على ظلم ، وهو أساس تحريم الربا والاحتكار والغش ونحوها ، أو خشي منه أن يؤدي إلى نزاع وعداوة بين الناس . وهو أساس تحريم الميسر والغرر .

فالمنع في هذا المحيط ليس تعديدا ، بل هو معلل ومفهوم . وإذا فهمت العلة فإن الحكم يدور معها وجودا وعدما .

وهذا ما قرره الشاطبي في التفريق بين العبادات والعادات ( المعاملات ) فذكر : أن الأصل في الأولى التعبد وامتنال المكلف دون بحث عن العلة أو المصلحة ، أما في الثانية فالأصل هو الالتفات إلى العلل والمصالح والمقاصد . . وأفاض في الاستدلال لذلك<sup>(٢)</sup> .

ومن ثم رأينا من الفقهاء - من عصر التابعين - من يميز التسعير مع ما ورد فيه من الحديث ، التفاتا إلى العلة والمقصد .

ورأيناهم يميزون من البيوع والمعاملات ما فيه غرر يسير لا يفضي عادة إلى نزاع ، مراعاة لعله النص الناهي عن بيع الغرر ، والتفاتا إلى حكمته وقصده .

ومثل ذلك إجازتهم عقد الاستصناع « مع أنه بيع معدوم » لحاجة الناس إليه ، وجريان العمل به ، وقلة النزاع فيه .

ومن أجل ذلك لا يجد الفقيه المسلم المعاصر حرجا دينيا من البحث في العلة أو الحكمة أو الهدف من وراء النهي في الحديث النبوي الشريف : « لا تبع ما ليس عندك » فقد يظهر له ، والله أعلم ، أن المقصود منه سد الذرائع إلى التنازع . فقد يتورط في الارتباط والاتفاق على بيع ما ليس عنده ، ثم لا يجده في السوق ، ويعجز عن تسليمه لمن باعه . وهنا يحدث النزاع الذي يحرص الإسلام على منعه . ولا سيما

(١) من رسالة « السياسة الشرعية » انظر : مجموعة الفتاوى جـ ٢٨ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٢) انظر : الموافقات جـ ٢ : ٢٠٠ - ٢٠٧ بتعليق الشيخ عبد الله دراز .

أن سوق المدينة في ذلك الوقت كانت جد محدودة .  
فإذا تصورنا الآن أن الوضع مختلف ، وأن التاجر الآن يستطيع  
بواسطة الهاتف أو التللكس ، الاتصال بأسواق العالم في برهة يسيرة ، وشراء ما يريد  
شراءه أو حجز ما يريد حجزه من سلع في الوقت الذي يحده ، فقد نجد أن مقصود  
إنهبي هنا غير متحقق ، وأن الشيء المحذور هنا - وهو العجز عن التسليم أو  
النزاع - مأمون .

وقد نبه النبي - صلى الله عليه وسلم - عن السفر بالقرآن إلى أرض الكفار  
وها نحن جميعا نساfer اليوم بالقرآن إلى كل أرض ، ولا نرى في ذلك بأسا ، لعلمنا  
أن مقصود النهي خشية التطاول على كتاب الله والعدوان عليه من كافر لا يؤمن  
به . فإذا أمن ذلك لم يوجد ما يمنع من سفره . وليس في ذلك مخالفة للحديث ،  
إنما هو عمل بمقصوده .  
وسيأتي مزيد بحث لحديث « لا تبع ما ليس عندك » والمراد به ، وكلام  
الأئمة فيه .

#### الرابعة : حق علماء العصر في الاجتهاد :

إن من حق علماء العصر أن يجتهدوا فيما جد من أمور ليبينوا فيها موقف  
الاجتهاد الإسلامي المعاصر ، ولا أقول : ليبينوا حكم الله تعالى فيها ، كما يقول  
بعض إخواننا العلماء ، لأننا لا نجرؤ على ادعاء أن هذا الرأي أو ذلك حكم الله  
تعالى ، إلا فيما ورد به نص ثابت لا يقبل التأويل .

والقول بإغلاق باب الاجتهاد قول لا دليل عليه ، ولا يعرف من قاله . ومهما  
يكن الأمر فقائله ليس من أهل الاجتهاد حتى يعتبر قوله ، إنما هو مقلد ، والمقلد لا  
يقُلد !

ومن ذا الذي يملك إقفال باب فتحه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟!  
ولقد ذهب من ذهب من علماء الأمة إلى أن الاجتهاد في كل عصر فرض ، وأن كل  
عصر لا يخلو من مجتهد ، وألف في ذلك الحافظ السيوطي رسالته « الرد على من  
أخلد إلى الأرض » .

وما يشهد لذلك الحديث الذي رواه أبو داود وغيره وصححه جماعة من العلماء: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل سنة من يجدد لها دينها»<sup>(١)</sup> ولا معنى للتجديد إذا ظل سيف التقليد مصلتا ، وباب الاجتهاد مغلقا !

ولو جاز لأحد إنكار الاجتهاد المطلق ، مع أنه لا حرج على فضل الله تعالى ، لم يميز قط إنكار الاجتهاد الجزئي ، وهو الاجتهاد في بعض المسائل التي يتوفر العالم المتمكن على بحثها في مصادرها ومطائنها حتى يكون فيها رأيا مبنيا على علم ودراسة .

وليس من حق أحد أن يقول لعلماء العصر إذا اجتهدوا : دلونا على من قال بقولكم هذا فيمن سبقكم من العلماء ، فليس من اللازم أن يكون لكل قول سلف من العلماء .

كما أن من حق علماء العصر أن يأخذوا أو يدعوا من أقوال علماء الأئمة السابقين رضي الله عنهم ، مع إجلالنا لهم جميعا ، لأنهم غير معصومين .

ومن حقهم كذلك أن يخالفوا فتاوي السابقين في بعض القضايا القديمة الجديدة . وذلك لأنها كانت في زمنهم بأحجام غير حجمها اليوم ، وأبعاد غير بعدها اليوم ، وفي ظروف غير ظروفنا اليوم ، ومن يدري لو أن هؤلاء الفقهاء كانوا أحياء ، ورأوا ما رأينا ، لغيروا من اجتهادهم ، وعدلوا من فتاويهم ، فقد قرروا : أن الفتوى تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والأعراف .

ولقد كان للشافعي في زمن محدود مذهبان : قديم في العراق، وجديد في مصر ، لأنه سمع مالم يكن قد سمع ، ورأى مالم يكن قد رأى .

ورأينا الصاحين : أبا يوسف ومحمد يخالفان شيخهما أبا حنيفة في نحو ثلث المذهب كما قيل . لظهور أدلة لها لم تظهر لصاحبيها ، أولتغير الظروف والأحوال ، وهو ما يعلق عليه علماء المذهب بقولهم : إنه اختلاف عصر وزمان ، وليس اختلاف حجة وبرهان .

---

(١) رواه أبو داود والحاكم والبيهقي في المعرفة بإسناد صحيح .

ورأينا مالكا وأحمد يروى عنهما في المسألة الواحدة عدة روايات ، كما رأينا لأصحابها أيضا عدة أقوال ، ولبن بعدهم عدة اختيارات .

رأينا كل هذا التعدد والتجدد والتنوع والاختلاف في الآراء والأقوال للإمام الواحد في فترتين أو موقعين، وبين أئمة المذهب الواحد في زمن وجيز ، وفي عصر ساكن قليل التغيرات ، ولا يتسم بسرعة الحركة واتساعها كحركة عصرنا الذي يلد كل يوم جديدا .

فكيف نفترض في أنفسنا بعد مضي القرون أن يكون رأينا في المسائل نفس رأيهم ، وموقفنا في المعاملات المتجددة نفس موقفهم ؟ وتكييفنا لها نفس تكييفهم ، وهم أنفسهم لم يلزمونا بذلك ، ولا ألزمتنا به الله ورسوله .

وإذا تقرر حق علماء العصر في الاجتهاد الإنشائي أو الترجيحي ، فينبغي ألا نقلق كثيرا إذا وجدنا أهل العلم يختلفون في بعض المسائل الجزئية من المعاملات ونحوها . فهذه طبيعة المسائل الاجتهادية : أن تتعدد فيها وجهات النظر ، لكل وجهة ، وكل معذور بل مأجور ، وقد اختلف الصحابة في الفروع ، فما ضرهم ذلك شيئا .

وأسباب اختلاف العلماء كثيرة ، ألف فيها المؤلفون قديما وحديثا . بعضها يرجع إلى ثبوت النص أو عدمه ، وبعضها يرجع إلى فهمه والاستنباط منه . واختلاف المدارس في ذلك ، من مدرسة أهل الظاهر إلى مدرسة أهل الرأي وما بينها . وبعضها يرجع إلى تغير الظروف واختلاف زوايا الرؤية ، وبعضها يرجع إلى شخصيات المجتهدين واتجاهاتهم النفسية ما بين متشدد وميسر ، ولهذا عرف تاريخ الفقه عندنا شدائد ابن عمر ، ورخص ابن عباس .

على أن اختلاف الفقهاء في مسائل الفروع - وخصوصا في المعاملات - يعتبر توسعة للناس ورحمة بهم ، من ناحية ، وهذا معنى قول الناس : اختلافهم رحمة ، وروي عن عمر بن عبد العزيز ما يؤيد هذا .

ومن ناحية أخرى يعتبر هذا التعدد والتنوع في الآراء والاجتهادات إثراء لفقه الشريعة ، ودليلا على خصوبتها وسعتها ومرونتها ، وقدرتها على مواجهة التطور ،

وصلاحياتها للتطبيق في كل زمان ومكان وحال .

فقد يصلح رأي لزمان ولا يصلح للآخر ، وقد يصلح لبيئة ولا يصلح لغيرها ، وقد يصلح في أوضاع وأحوال معينة ولا يصلح في أحوال أخرى .

وهذا ما يجعل للفقيه المعاصر - في حالة الفتوى أو القضاء أو التقنين - سعة وحرية في اختيار الرأي الذي يراه أقرب إلى تحقيق مقاصد الشرع ومصالح الخلق ، دون خروج على محكمات النصوص وقواطع الأصول .

الخامسة : حاجة الناس في عصرنا إلى التيسير :

إن جمهور الناس في عصرنا أحوج ما يكونون إلى التيسير والرفق ، رعاية لظروفهم ، وما غلب على أكثرهم من رقة الدين ، وضعف اليقين ، وما ابتلوا به من كثرة المغريات بالإثم ، والمعوقات عن الخير . . ولهذا كان على أهل الفقه والدعوة أن ييسروا عليهم في مسائل الفروع ، على حين لا يتساهلون في قضايا الأصول . ومن كان يعمل بالأحوط فهذا حسن إذا كان ذلك لنفسه ولأولى العزم من المؤمنين . أما من كان يفتي الناس عامة ، أو يكتب للجماهير كافة ، فينبغي أن يكون شعاره التيسير لا التعسير ، والتبشير لا التنفير ، اتباعا لوصية النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وأبي موسى حين بعثهما إلى اليمن فقال : « يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا »<sup>(١)</sup> وقال : « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين »<sup>(٢)</sup>

وهذا يجعل الفقيه يستحضر الرخص ، فإن الله يجب أن تؤخذ رخصه ، ويقدر الأعذار والضرورات ، ويبحث عن التيسير ورفع الحرج ، والتخفيف عن العامة ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا ﴾ [ النساء : ٢٨ ]

ولهذا رأينا علماءنا السابقين إذا نظرو في معاملة عمت بها البلوى يحتمل تكييفها وجهين : أحدهما يميل إلى جهة الإباحة والآخر إلى جهة الحظر ، نجدهم

(١) متفق عليه من حديث أبي موسى .

(٢) رواه الترمذي عن أبي هريرة . وذكر أن أنساً روى نحوه ، وقال : هذا حديث حسن

صحيح . ( حديث ١٤٧ ، ١٤٨ ) .



يرجعون الاتجاه إلى التخفيف والترخيص معللين بهذه العبارة « تصحيحا لمعاملات المسلمين بقدر الإمكان »

وهذا ما اخترته لنفسى في إفتاء الجمهور ، فإذا كان هناك رأيان متكافئان : أحدهما أيسر ، والآخر أحوط ، أفنى الناس بالأيسر . وحجتي في هذا : أن النبي - ﷺ - ما خير بين أمرين ، إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما<sup>(١)</sup>

وليس معنى هذا أن نلوى أعناق النصوص المحكمة ، أو نجترى على القواعد الثابتة ، بدعوى التيسير على الناس ، فمعاذ الله أن نقصد إل ذلك ، وما أحسب أن شريعتنا تحوجنا يوما إليه ، ولكن الذي أعنيه أن نضع في اعتبارنا حين نجتهد - منشئين أو مرجحين - مصالح الناس وحاجاتهم ، التي لم ينزل الله شرعه إلا لتحقيقها على أكمل وجه .

ولا غرو أن نجد في فقه أئمتنا وفي كتب المذاهب المعتبرة هذه الجملة المعبرة في ترجيح بعض الأقوال على بعض : هذا أرفق بالناس .

ويسرنى أن أذكر هنا كلمة لإمام كبير انعقدت له الإمامة في ثلاثة مجالات :

في الفقه ، حيث كان له مذهب وأتباع لمدة من الزمن ثم انقرضوا . . .  
وفي الحديث والرواية ، حيث كان يسمى « أمير المؤمنين في الحديث » .

وفي السورع والزهد حيث عد من أئمة التقوى ، وأعني به الإمام سفيان بن سعيد الثوري ، فقد روى عنه الإمام النووي في مقدمات المجموع هذه الكلمة المضيئة : إنما الفقه الرخصة من ثقة ، أما التشديد فيحسنه كل أحد !!

---

(١) رواه البخاري من حديث أنس .

(٢) المجموع ج ١ ص ٤١ .



تصوير المسألة والاعتراضات عليها



## تصوير المسألة واعتراضات المعارضين

والسؤال الذي يطرح نفسه قبل غيره : ما حقيقة هذا النوع من البيع أو التعامل ؟ وهنا أريد أن أصور المسألة تصويراً مبسطاً في صورة واقعة عملية ،  
ليمكن إصدار الحكم فيها بعد تصورها .

ذهب زيد من الناس إلى المصرف الإسلامي وقال له : أنا صاحب مستشفى  
لعلاج أمراض القلب ، وأريد شراء أجهزة حديثة متطورة لإجراء العمليات  
الجراحية القلبية ، من الشركة الفلانية بألمانيا أو بالولايات المتحدة .

وليس معي الآن ثمنها ، أو معي جزء منه ولا أريد أن ألجأ إلى البنوك الربوية  
لأستلف عن طريقها ما أريد وأدفع الفائدة المقررة المحرمة . فهل يستطيع المصرف  
الإسلامي أن يساعدني في هذا الأمر دون أن أتورط في الربا ؟ هل يستطيع المصرف  
أن يشتري لي ما أريد ببيع معقول على أن أدفع له الثمن بعد مدة محددة ، فأستفيد  
بتشغيل مستشفى ، ويستفيد بتشغيل ماله ، ويستفيد المجتمع من وراء ذلك  
التعاون ؟

قال مسئول المصرف : نعم يستطيع المصرف أن يشتري لك هذه الأجهزة  
بالمواصفات التي تحددها ، ومن الجهة التي تعينها ، عل أن تربحها فيها مقداراً معيناً  
أو نسبة معينة ، وتدفع في الأجل المحدد ، ولكن البيع لا ينعقد إلا بعد أن يشتري  
المصرف الأجهزة المذكورة ويحوزها بالفعل بنفسه أو عن طريق وكيله ، حتى يكون  
البيع لما ملكه بالفعل . فكل ما بين المصرف وبينك الآن تواعد على البيع بعد تملك  
السلعة وحيازتها .

قال العميل : المصرف إذن هو المسئول عن شراء الأجهزة المطلوبة ودفع  
ثمنها ونقلها وشحنها ، وتحمل مخاطرها ، فإذا هلكت هلكت على ضمانه وتحت  
مسئوليته ، وإذا ظهر فيها عيب بعد تسلمها يتحمل تبعه الرد بالعيب ، كما هو مقرر  
شرعاً .

قال المسئول : نعم بكل تأكيد . ولكن الذي يحشاه المصرف أن يحقق رغبتك ، ويحييك إلى طلبك بشراء الأجهزة المطلوبة ، فإذا تم شراؤها وإحضارها ، أخلفت وعدك معه . وهنا قد لا يجد المصرف من يشتري هذه السلعة منه لندرة من يحتاج إليها ، أو قد لا يبيعها إلا بعد مدة طويلة ، وفي هذا تعطيل للمال ، وإضرار بالمساهمين والمستثمرين الذين اتتمنوا إدارة المصرف على حسن تسميرها لأموالهم .

قال العميل صاحب المستشفى : إن المسلم إذا وعد لم يخلف ، وأنا مستعد أن أكتب على نفسي تعهدا بشراء الأجهزة بعد حضورها بالثمن المتفق عليه - الذي هو ثمن الشراء مع المصاريف والريح المسمى مقدارا أو نسبة - كما أني مستعد لتحمل نتيجة النكول عن وعدي . ولكن ما يضمن لي ألا يرجع المصرف عن وعده إذا ظهر له عميل يعطيه أكثر ، أو غلت السلعة المطلوبة في السوق غلاء بينا ؟

قال المسئول : المصرف أيضا ملتزم بوعده ، ومستعد لكتابة تعهد بهذا ، وتحمل نتيجة أي نكول منه .

قال العميل : اتفقنا

قال المسئول : إذن نستطيع أن نوقع بيننا على هذا ، في صورة طلب رغبة ووعد منك بشراء المطلوب ، ووعد من المصرف بالبيع . فإذا تملك المصرف السلعة وحازها وقعنا عقدا آخر بالبيع على أساس الاتفاق السابق .

هذه هي الصورة التي اشتهر تسميتها باسم ( بيع المراجعة للأمر بالشراء ) وهي التي ثار حولها الجدل ، وكثر القيل والقال .

وهذه الصورة إذا حللناها إلى عناصرها الأولية ، نجدها مركبة من وعدين : وعد بالشراء من العميل الذي يطلق عليه : الأمر بالشراء . ووعد من المصرف بالبيع بطريق المراجعة ( أي بزيادة ربح معين المقدار أو النسبة على الثمن الأول ، أو الثمن والكلفة ) وهذا هو المقصود بكلمة المراجعة هنا .

وقد اختار المصرف والعميل كلاهما الالتزام بالوعد ، وتحمل نتائج النكول عنه . كما تتضمن الصورة : أن الثمن الذي اتفق عليه بين المصرف والعميل ثمن

مؤجل ، والغالب أن يراعى في تقدير الثمن مدة الأجل ، كما يفعل ذلك كل من يبيع بالأجل .

هذه هي عناصر العملية التي اشتهرت باسم « بيع المrabحة » وأنا لا أقف عند التسمية كثيرا ، لأنه لا عبرة بالأسماء ، إذا وضحت المسميات . فمن حقنا أن نطلق عليها إن شئنا اسما جديدا ، وأن نعتبرها - بمجموع عناصرها - صورة جديدة من معاملات هذا العصر . فهي ليست أكثر من مواعدة على البيع لأجل معلوم ، بثمن محدد ، هو ثمن الشراء مضافا إليه ربح معلوم ، تزيد نسبته أو مقداره عادة كلما طال الأجل . ولكنه ثمن معلوم من أول الأمر .

فماذا ينكر من هذه العملية التي أقرتها هيئات الرقابة الشرعية لأكثر من بنك إسلامي ، وأقرها كذلك مؤتمران للمصارف الإسلامية ؟ وصدر بها أكثر من فتوى مكتوبة ؟

لقد ذكر بعض من كتبوا حول المسألة شيئا مما أشبه بالتشنيات الصحفية ، لا بالاعتراضات العلمية .

وآثار آخرون أسئلة واعتراضات مبنية على أساس علمي ، من نظر فقهي ، أو نقل أثري ، أو تحليل مذهبي .  
وجملة ما ذكر هؤلاء وأولئك :

- ١ - أن هذه المعاملة ليست بيعا ولا شراء ، وإنما هي حيلة لأخذ الربا .
  - ٢ - أن أحدا من فقهاء الأمة لم يقل بحلها .
  - ٣ - أنها من بيوع « العينة » وهي محرمة .
  - ٤ - أنها بيعتان فيبيعة ، وذلك منهي عنه .
  - ٥ - أنها تدخل في « بيع مالا يملك » وهو ممنوع .
  - ٦ - أن فيها إلزاما بالوعد ، وهو إيجاب لما لم يوجبه الله تعالى ، وتقييد لما أطلقه .
- وسنحاول بتوفيق الله تعالى في الصحائف التالية ، الرد على هذه الشبهات والاعتراضات .





(١)

ما قيل من أنها حيلة لأخذ الربا



## حيلة لأخذ الربا !

أما ما قيل : إنها ليست أكثر من حيلة لأكل الربا ، واستحلال الحرام ، وقد جاء الشرع بإبطال الخيل ، والتنديد بأصحابها من اليهود ومن هذا حذوهم .

فنقول : نحن أشد منكم حربا على الربا وأهله . وما قامت المصارف والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية إلا لتطهير مجتمعاتنا من رجسه ورفع بلواه عن الأمة . كما أننا لا نبيح بحال من الأحوال التحايل على استباحة ما حرم الله ، ولا إسقاط ما فرض الله ، فنحن نرفض مثل هذه الخيل ونقاومها ولا نعترف بها ، لأنها تضاد شرع الله تعالى ، وما قصد إليه من إقامة المصالح ، ودرء المفاسد .

ولكن أين الربا وأين الحرام هنا ؟ وأين التحايل في الصورة التي ذكرناها ؟ وهل يجوز لنا أن نتهم المسلمين بالباطل ، مع أن الأصل حمل حال المسلم على الصلاح ؟ أو نفسر أفعالهم بسوء الظن ، والظن أكذب الحديث ؟ وبعض الظن إثم ؟

قالوا : إن القصد من العملية كلها هو الربا والحصول على النقود ، التي كان يحصل عليها العميل من البنك الربوي ، فالنتيجة واحدة وإن تغيرت الصورة والعنوان . فإنها ليست من البيع والشراء في شيء . فإن المشتري الحقيقي ما لجأ إلى المصرف إلا من أجل المال ، والمصرف لم يشتر هذه السلعة إلا بقصد أن يبيعها بأجل إلى المشتري ، وليس له قصد في شرائها .

ونقول : إن هذا الكلام ليس صحيحا في تصوير الواقع . فالمصرف يشتري حقيقة ولكنه يشتري لبيع لغيره ، كما يفعل أي تاجر . وليس من ضرورة الشراء الحلال أن يشتري المرء للانتفاع أو القنينة أو الاستهلاك الشخصي . والعميل الذي طلب من المصرف الإسلامي أن يشتري له السلعة يريد شراءها حقيقة لا صورة ولا حيلة ، كالطبيب الذي ذكرنا أنه يريد شراء أجهزة ، ولجوء مثله إلى المصرف

الإسلامي ليشتري له السلعة المقصودة له أمر منطقي ، لأن مهمة المصرف أن يقدم الخدمة والمساعدة للمتعاملين معه . ومن ذلك أن يشتري لهم السلعة بما يملك من ماله ، ويبيعها لهم بريح مقبول ، نقدا أو لأجل ، وأخذ الريح المعتاد على السلعة لا يجعلها حراما ، وبيعها إلى المشتري بأجل لا يجعلها أيضا حراما .

المهم أن هنا قصدا إلى بيع وشراء حقيقيين ، لا صوريين ، وليس المقصود الاحتيال لأخذ النقود بالربا . والذين استدلوا بما نقله ابن تيمية عن ابن عباس : « إذا استقمت بنقد ، ثم بعت بنسيئة ، فتلك دراهم بدراهم » لم يفهموا مراد ابن عباس ولا ابن تيمية . فقد نقل ذلك ابن تيمية وقال : فين أنه إذا قوم السلعة بدراهم ثم باعها إلى أجل ، فيكون مقصوده دراهم بدراهم ، والأعمال بالنيات ، وهذه تسمى « التورق » .

قال : فإن المشتري تارة يشتري السلعة ليتنفع بها ( كالطبيب الذي يشتري الأجهزة الطبية ) وتارة يشتريها ليتجر بها ( كالمصرف الإسلامي ) فهذان جائزان باتفاق المسلمين . وتارة لا يكون مقصوده إلا أخذ دراهم . فينظر : كم تساوي ( السلعة ) نقدا ، فيشتري بها إلى أجل ثم يبيعها في السوق بنقد ، فمقصوده « الورق » فهذا مكروه في أظهر قولي العلماء . كما نقل ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد<sup>(١)</sup> . ( والرواية الأخرى : الإباحة بلا كراهة )

« وأصل هذا الباب : أن الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرى ما نوى ، فإن كان قد نوى ما أحل الله فلا بأس ، وإن نوى ما حرم الله ، وتوصل إليه بحيلة ، فإن له ما نوى . والشرط بين الناس ما عدوه شرطا : كما أن البيع بينهم ما عدوه بيعا والإجارة بينهم ما عدوه إجارة<sup>(٢)</sup> . أهـ وهو كلام يبين يغني عن التعليق .

والقول بأن هذه العملية هي نفس ما يجري في البنوك الربوية وإنما تغيرت

(١) ( هذا التورق الذي ذكره ابن تيمية أجازته هيئة كبار العلماء في المملكة السعودية ، بناء على المفتي به في مذهب أحمد\* فإما قول إخواننا المتشددين ؟؟ )

\* مع أن هيئة الرقابة الشرعية في مصرف قطر الاسلامي لم تجزه .

(٢) مجموع الفتاوى ج ٢٩ : ٤٤٦ - ٤٤٨ .

الصورة فقط ، قول غير صحيح . فالواقع أن الصورة والحقيقة تغيرتا كليهما ، فقد تحولت من استقراض بالربا إلى بيع وشراء . وما أبعد الفرق بين الاثنين ! وقد حاول اليهود قديما أن يستغلوا المشابهة بين البيع والربا ليصلوا منها إلى إباحة الربا . فرد الله تعالى عليهم ردا حاسما بقوله : ﴿ ذلك بأنهم قالوا : إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ [ سورة البقرة : ٢٧٥ ]

على أن تغيير الصورة أحيانا يكون مهما جدا ، وإن كانت نتيجة الأمرين واحدة في الظاهر . فلو قال رجل لآخر أمام ملاء من الناس : خذ هذا المبلغ واسمح لي أن أخذ ابتك لأزني بها ، فقبل ، وقبلت البنت لكان كل منهم مرتكبا منكرا من أشنع المنكرات . ولو أنه قال له : زوجنيها وخذ هذا المبلغ مهرها . . . فقبل وقبلت لكان كل من الثلاثة محسنا . والنتيجة في الظاهر واحدة ، ولكن يترتب على مجرد كلمة « زواج » من الحقوق والمسئوليات شيء كثير .

وكذلك كلمة « البيع » إذا دخلت بين المتعاملين ، فإنه يترتب عليها بأن يكون هلاك البيع إذا هلك على ضمان البائع ، حتى يقبضه المشتري ، وأن يتحمل تبعه الرد بالعيب إذا ظهر فيه عيب . وكذلك إذا كان غائبا واشتراه على الصفة ، فجاء على غير المواصفات المطلوبة .

كما أنه إذا تأخر في توفية الثمن في الأجل المحدد لعذر مقبول ، لم تفرض عليه أية زيادة كما يفعل البنك الربوي ، بل يجهل حتى يوسر ، كما قال تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ [ البقرة : ٢٨١ ] .

وإن تأخر لغير عذر ، فهو حينئذ ظالم يستحق العقوبة كما في حديث « مطل الغني ظلم »<sup>(١)</sup> وحديث « لِيّ الواجد يحل عرضه وعقوبته »<sup>(٢)</sup> ، فمن حق المصرف الإسلامي أن يطالبه بالتعويض عن الضرر الفعلي قل أو كثر ، عملا

---

(١) رواه أصحاب الكتب الستة عن أبي هريرة ، كما رواه أحمد والترمذي عن ابن عمر ، كما في فيض القدير ج ٥ ص ٥٢٣ .

(٢) قال الحافظ في « التلخيص » : رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه وعلقه البخاري .

بالقاعدة الشرعية التي عبر عنها حديث « لا ضرر ولا ضرار »<sup>(١)</sup> وأخذ منها الفقهاء : أن الضرر يزال .

وهذا يخالف ما تفعله البنوك الربوية ، لأنها تأخذ المبلغ المقترض والفائدة الربوية المقررة على كل حال : من المعسر والموسر ، سواء حدث ضرر أم لم يحدث . سواء كان الضرر قليلاً أم كثيراً . بل تأخذ سواء تسلم السلعة المقترض لها المال أم لم يتسلمها ، سلمت أو هلكت ، فالبنك الربوي لا علاقة له بالسلعة بحال<sup>(٢)</sup>

فكيف يقال : إن ما يجري في المصارف الإسلامية هو عين ما يجري في البنوك الربوية ؟

الحق أن تغيير صورة المعاملة غير من طبيعتها ، وإن توهم من توهم أن النتيجة في كلتا الحالتين واحدة .

ومن المفيد هنا أن أذكر في تغيير الشكل والصورة حديث أبي سعيد وأبي هريرة المشهور في بيع التمر بمثله ، وهو لا يخفى على المعترضين .

---

(١) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن ابن عباس ، وابن ماجه عن عباد بن الصامت . وإسناده حسن ، بل صحيح بمجموع طرقه .

(٢) هنا نذكر واقعة فعلية حدثت في قطر ، تبين لنا بوضوح الفرق بين المصرف الإسلامي والبنوك الربوية ، وهي :

أن باخرة تتبع شركة كبيرة كانت تحمل بضاعة لعدد من الشركات والتجار القطريين ، وتصادف أن الشركة التي تتبعها الباخرة أعلنت إفلاسها ، وحجز على الباخرة وهي في ميناء بور سعيد ، وكان لمصرف قطر الإسلامي بضاعة على الباخرة ، اشتراها ، ليبيعها بطريق المراجعة ، لأحد عملائه « مفروشات الخليج - بالدوحة » . فما كان من المصرف إلا أن تحمل المسؤولية كاملة ، وقام بمخاطبة الجهات ذات العلاقة ، للعمل على حفظ البضاعة بعد تفريغها من الباخرة المحجوز عليها ، ونقلها إلى باخرة أخرى لتوصيلها إلى الدوحة ، والعمل لا علاقة له بهذه الإجراءات والتكاليف ، لأن البضاعة ملك المصرف وفي ضمانه ، حتى يسلمها للعميل في ميناء الوصول المتفق عليه . ( انظر ملحق رقم ٥ ) في آخر الكتاب . وفيه الوثائق المتعلقة بهذه العملية ) وكان لنفس العميل - مفروشات الخليج - بضاعة على نفس الباخرة ، اشتراها بضمان أحد البنوك الربوية ( تشالز بنك ) فما كان منه إلا أن طالبه بالسداد . وتحمله أية فوائد نتيجة أي تأخير .

عن أبي سعيد وأبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استعمل رجلا على خير ، فجاءه بتمر جنيب<sup>(١)</sup> فقال : أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله . إنا لنأخذ الصاع من هذا بصاعين ، والصاعين بالثلاث . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا تفعل . بع الجُمع<sup>(٢)</sup> بالدرهم ، ثم ابتع بالدرهم جنيبا . »<sup>(٣)</sup>

فبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن من كان عنده تمر رديء وأراد تحصيل الجيد من التمر ، فعليه أن يبيع رديئه بنقد ، ثم يشتري به الجيد .

والنتيجة من البيع الأول والثاني واحدة ، وهي الحصول على التمر الجيد بدل الرديء . ولكن الصورتين مختلفتان . ففي الأولى باع الشيء بجنسه متفاضلا ، وهذا منهي عنه لما قد يحدث فيه من غبن . وفي الثانية بيع « للشيء بقيمته نقدا ، ثم يشتري به ، وهذا أقرب إلى العدل في تقدير السلعة وثمنها . ولهذا أجازت الصورة الثانية ومنعت الأولى . والشاهد : أن تغيير الصورة قد يؤدي إلى تغيير الحكم ، وإن لم تتغير النتيجة .

---

(١) نوع طيب من التمر .

(٢) الجمع : تمر مختلف من أنواع متفرقة وليس مرغوبا فيه ، ولا يكون غالبا إلا رديئا

(٣) رواه البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم .





(٢)

ما قيل من أنها معاملة لم يقل بحلها أحد



## معاملة لم يقل بحلها أحد !

ومما قاله من قاله : إن هذه المعاملة لم يقل بإباحتها أحد من فقهاء الأمة . بل وجد من قال بحرمتها .

والرد على هذا الاعتراض من وجهين :-

الأول : أنه ليس من الضروري في المعاملات الحديثة أن نجد من أئمتنا السابقين من قال بحلها . وليس من اللازم ما يفعله بعض علماء عصرنا من محاولة رد كل معاملة جديدة إلى صورة من صور المعاملات القديمة ، لتخرج عليها ، وتأخذ حكمها .

وحسبنا ما قررناه من قبل : أن الأصل في المعاملات عامة ، وفي البيع خاصة ، هو الحل ، وما جاء على الأصل لا يسأل عنه .

وقد ذكر ابن القيم في « إعلامه » خطأ الظاهرية ومن وافقهم ، حين « اعتقدوا » أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان ، حتى يقوم دليل على الصحة . فإذا لم يقدّم عليهم دليل على صحة شرط أو عقد أو معاملة استصحبوا بطلانها ، فأفسدوا بذلك كثيرا من معاملات الناس ، وعقودهم وشروطهم بلا برهان من الله ، بناء على هذا الأصل . وجهور الفقهاء على خلافه ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة ، إلا ما أبطله الشارع أو نهى عنه ، وهذا القول هو الصحيح ، فإن الحكم ببطلانها حكم بالتحريم والتأنيب ، ومعلوم أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله ، ولا تأنيب إلا ما أثم الله ورسوله به فاعله ، كما أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ، ولا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

« فالأفضل في العبادات البطلان ، حتى يقوم دليل على الأمر ، والأصل في

العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم .

» والفرق بينها أن الله سبحانه لا يعبد إلا بما شرعه على السنة رسله فإن العبادة حقه على عباده ، وحقه الذي أحقه هو ورضي به وشرعه .

وأما العقود والشروط والمعاملات ، فهي عفو حتى يحرمها ، ولهذا نعى الله سبحانه على المشركين مخالفة هديه الاصلين ، وهو تحريم ما لم يحرمه ، والتقرب إليه بما لم يشرعه ، وهو سبحانه لو سكت عن إباحة ذلك وتحريمه لكان ذلك عفو لا يجوز الحكم بتحريمه وإبطاله ، فإن الحلال ما أحله الله والحرام ما حرمه ، وما سكت عنه فهو عفو ، فكل شرط وعقد ومعاملة سكت عنها ، فإنه لا يجوز القول بتحريمها ، فإنه سكت عنها رحمة منه من غير نسيان وإهمال ، فكيف وقد صرحنا بالنصوص بأنها على الإباحة فيما عدا ما حرمه » .<sup>(١)</sup>

الثاني : أننا وجدنا من أئمتنا من قال بحل هذه المعاملة في الجملة وإن خالف في بعض النتائج أو التفاصيل .

وذلك هو الامام محمد بن إدريس الشافعي ، فقد قال في كتابه الجليل « الأم » ما يلي :-

( وإذا أرى الرجل الرجل السلعة ، فقال : اشتر هذه وأربحك فيها كذا ، فاشتراها الرجل ، فالشراء جائز ، والذي قال أربحك فيها بالخيار ، إن شاء أحدث فيها بيعا ، وإن شاء تركه .

وهكذا إن قال : اشتر لي متاعا ووصفه له ، أو متاعا أي متاع شئت ، وأنا أربحك فيه ، فكل هذا سواء ، يجوز البيع الأول ، ويكون فيها أعطى من نفسه بالخيار ، وسواء في هذا ما وصفت ، إن كان قال : ابتعه<sup>(٢)</sup> واشتره منك بنقد أو دين يجوز البيع الأول ، ويكونان بالخيار في البيع الآخر ، فإن جدده جاز .<sup>(٣)</sup> .

---

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٣٨٥ .

(٢) في الأصل : ابتاعه ! وهو خطأ ناسخ أو طابع .

(٣) الأم ج ٣ ص ٣٣ .

وهذا ما تجري عليه بعض المصارف الإسلامية بالفعل ، حيث يشتون الخيار ، ولا يلزمون بالوعد ، ورأى آخرون أن المعاملات في عصرنا لا تستقر ، إلا بالإلزام بالوعد ، نظرا لتغير أحوال الناس ، وضخامة الصفقات ، فلا يصلح الناس إلا الإلزام .

ومن يدري لعل الإمام الكبير لورأى ما يترتب اليوم على إعطاء الخيار لطالب الشراء في الصفقات الكبيرة من الأضرار والخسائر ، لغير اجتهاده ، دفعنا للضرر ، وتجنبنا لأسباب النزاع بين الناس .

ولقد غير رضي الله عنه اجتهاده في كثير من المسائل ، التي أصبح له فيها قولان معروفان : قديم وجديد ، مع قصر المدة ، وبطء التغير في أنماط الحياة .

ولكن بعض الأخوة اتخذوا من الجزء الأخير من كلام الشافعي نقطة ارتكاز للهجوم على القول بالإلزام بالوفاء بالوعد .

قالوا : فهذا قول الشافعي لا يلزم بالوعد ، وإنما يجعل الخيار للطرفين بعد الشراء ، إن شاء أمضيا العقد ، وإن شاء فسخاه .

وقال بعضهم . كيف نأخذ بجزء من قول الشافعي ، ولا نأخذ بالجزء الآخر ؟ وهل تجوز لنا هذه التجزئة ؟

وهذه الفكرة بلا ريب من بقايا عصور التقليد والالتزام المذهبي الصارم ، فلا يجوز لمقلد مذهب أن يرتحل عن مذهبه ، حتى قال صاحب « الدر المختار » من الخنفية : من ارتحل إلى مذهب الشافعي يعزرا ! ولم يجيزوا التخير من المذاهب ، بحيث يأخذ من هذا حكما ، ومن غيره حكما آخر . . . وخصوصا إذا كان ذلك في معاملة واحدة ، أو في عبادة واحدة ، بحيث ينتج منها حقيقة لا يقول بها واحد من الأئمة .

وهذا يسمونه « التلقيق » والحكم الملقق على هذه الصورة باطل بإجماعهم .

وذلك كأن يتوضأ ولا يتمضمض ولا يستنشق ، ولا يدلك أعضاء الوضوء ، ويمسح شعرات من رأسه فقط ويلمس امرأة ، ثم يقوم للصلاة ، فوضوء هذا غير صحيح في نظر كل الأئمة الأربعة : عند أحمد ، لأنه لم يتمضمض ، ولم

يستشقق ، وعند مالك ، لأنه لم يدللك الأعضاء ، ولم يسمح كل رأسه ، وعند أبي حنيفة ، لأنه لم يسمح ربع رأسه ، وعند الشافعي لأنه انتقض باللمس .

والحق ما قاله الشيخان شلتوت والسايس في كتابهما « مقارنة المذاهب في الفقه » الذي كان يدرس لسنين عديدة في كلية الشريعة بالأزهر : إن هذا مبني على مقالات وضعها المتأخرون ، حينما تحكمت فيهم روح الخلاف ، وملكتهم العصبية المذهبية فراحوا يضعون من القوانين ما يمنع الناس من الخروج على مذاهبهم . وانتقلت المذاهب بهذا الوضع عن أن تكون إلهاما يصح أن تناقش فترد أو تقبل ، إلى إلتزامات دينية لا يجوز لمن نشأ فيها أن يخالفها أو يعتنق غيرها ، وحرّموا بذلك النظر في كتاب الله وسنة رسوله<sup>(١)</sup>

والحق الذي لا ريب فيه أن أي رأي فقهي في مسألة ما ، مبني على الاستدلال والترجيح لا يدخل دائرة التقليد ، ولا يعتبر من التلفيق الذي ذكره من ذكره ، وإن خرج الرأي في النهاية بصورة جديدة لم يقل بها واحد من المذاهب المتبوعة . لأن هذا إنما يقال فيمن يأخذ من المذاهب بطريق التقليد المحض ، دون اعتماد على الأدلة وموازنة بعضها ببعض .

على أن القضية التي معنا لو أخذناها من وجهة نظر التقليد لا تعتبر أيضا من باب التلفيق ، لأن موضوع الوعد والالزام به موضوع مستقل عن بيع الماربة ، كما هو معلوم .

---

(١) مقارنة المذاهب في الفقه ص ٣ ط صبيح . وانظر في موضوع « التلفيق » بحث المرحوم العلامة الشيخ محمد فرج السنهري والشيخ عبد الرحمن القلهود في الكتاب الأول لمؤثر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

(٣)

ما قيل من أنها من بيع العينة





## بيع العينة

ذهب بعض المعترضين على هذه المعاملة ( المواعدة على بيع المرابحة ) بأنه من بيع العينة ، وبيع العينة محرمة .

أما أنها من بيع العينة . فقد ذكر المالكية في كتبهم هذه الصورة ضمن بيع العينة وعدوها من الصور الممنوعة ، وهي أن يقول : اشتري سلعة كذا بعشرة نقدا ، وأنا أبتاعها منك بائني عشر إلى أجل . قال ابن رشد ( الجلد ) في المقدمات : فذلك حرام لا يحل ولا يجوز ، لأنه رجل ازداد في سلفه .<sup>(١)</sup>

وقال الدردير في « الشرح الصغير » العينة جائزة . . إلا أن يقول الطالب : اشتريها بعشرة نقدا ، وأنا أخذها منك بائني عشر إلى أجل ، فتمنع ، لما فيه من تهمة سلف جر نفعاً ، لأنه كأنه سلفه عشرة - ثمن السلعة - يأخذ عنها بعد الأجل اثني عشر .<sup>(٢)</sup>

وأما المقدمة الثانية التي تقول : إن بيع العينة محرمة ، فقد استدلل المالكية - ومن وافقهم - عليها بعدة أدلة :-

أولاً : بناؤها على أصل سد الذرائع :

قال ابن رشد الجدل رضي الله عنه في مقدمة « كتاب بيع الأجل » من « المقدمات » :-

« أصل ما بني عليه هذا الكتاب : الحكم بالذرائع ، ومذهب مالك القضاء بها والمنع منها . وهي الأشياء التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المحظور .

(١) المقدمات لابن رشد ص ٥٣٨ .

(٢) الشرح الصغير ج ٣ ص ١٢٩ ط دار المعارف .

« ومن ذلك : البيوع التي ظاهرها الصحة ويتوصل بها إلى استباحة الربا .  
وذلك مثل أن يبيع الرجل سلعة من رجل ( أي لرجل ) بمائة إلى أجل ثم يبتاعها  
بخمسين نقداً ، فيكونا - قد توصلنا بما أظهرناه من البيع الصحيح ( أي في صورته )  
إلى سلف خمسين دينارا في مائة إلى أجل . وذلك حرام لا يجوز .

« وأباح الذرائع الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما . والصحيح ما ذهب إليه  
مالك رحمه الله تعالى ، ومن قال بقوله ، لأن ما جرّ إلى الحرام وتطرق به إليه حرام  
مثله . (١) ١ هـ

وذكر ابن رشد هنا جملة من أدلة القرآن والسنة التي تذكر عادة للتدليل على  
وجوب سد الذرائع ، مثل آية ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ﴾  
( الانعام : ١٠٨ ) ، وآية ﴿ لا تقولوا راعنا ﴾ ( البقرة : ١٠٤ ) وغيرها مما هو  
معروف لدارسي الأصول .

### ثانيا : ما جاء عن عائشة

ويستدلون<sup>(٢)</sup> كذلك بما جاء في الموطأ والمسنَد وغيرهما ، من حديث العالية  
عن عائشة رضي الله عنها : أنها سمعتها ، وقد قالت لها امرأة كانت أم ولد لزيد بن  
أرقم : يا أم المؤمنين ، إني بعت من زيد بن أرقم ( أي له ) عبداً إلى العطاء بشمانمائة  
درهم ، فاحتاج إلى ثمنه . فاشتريته منه قبل محل الأجل بستمائة . فقالت عائشة  
رضي الله عنها : بشما شريت ( أي بعت ) وبشما اشتريت ! أبلغني زيد بن أرقم :  
أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ، إن لم يتب ! قالت : رأيت إن تركت  
وأخذت الستمائة دينار ؟ وفي رواية : قالت : رأيتني إن أخذته برأس مالي ؟ قالت  
عائشة : ﴿ . . . فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ﴾  
( البقرة ٢٧٥ ) .

قالوا : وهذا التغليظ العظيم لا تقوله رضي الله عنها إلا من توقيف . فتكون  
هذه الذرائع واجبة السد .

(١) المقدمات لابن رشد ص ٥٢٤ .

(٢) انظر : بداية المجتهد ج ٢ ص ١٠٧ .

### ثالثا : أحاديث التحذير من بيع العينة :-

وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث ابن عمر مرفوعا : « إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم » .

ورواه أيضا الإمام أحمد في مسنده عن ابن عمر ( من طريق الأعمش بن أبي رباح ) بلفظ « إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة ، واتبعوا أذناب البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله ، أنزل الله بهم بلاء . فلا يرفعه عنهم حتى يراجعوا دينهم » .

قال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود : رجاله أئمة مشاهير ، وإنما يخاف ألا يكون الأعمش سمعه من عطاء ، وأن يكون عطاء لم يسمعه من ابن عمر<sup>(١)</sup> .

وقال الحافظ في « التلخيص » : صححه ابن القطان بعد أن أخرجه من « الزهد » لأحمد ، كأنه لم يقف على المسند<sup>(٢)</sup> .

وأما الصور الممنوعة التي ذكرها المالكية في بيع العينة . فلا نسلم أنها مما يدخل في مفهوم الحديث . وهي - كما ذكرنا - نوع من الاجتهاد في سد الذرائع ، يؤجرون عليه ، ولكنه لا يسلم لهم إلا فيما قام عليه دليل ثابت محكم .

وقد قال المرحوم العلامة الشيخ محمد أبو زهرة بحق في كتابه « أصول الفقه » : « إن الأخذ بالذرائع لا تصح المبالغة فيه ، فإن المخرق فيه قد يمتنع عن أمر مباح أو مندوب أو واجب ، خشية الوقوع في ظلم »<sup>(٣)</sup> .

أقول : لو وقف الأمر عند الامتناع كان أهون ، لأنه يظل في دائرة شخصية ، ولكن الخطر يكمن في منع الآخرين مما هو مباح أو مندوب أو واجب ،

---

(١) انظر : تهذيب سنن أبي داود لابن القيم والمطبوع مع مختصر المنذري ومعلم الخطابي بتحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي ج ٥ ص ١٠٤ .

(٢) انظر : تلخيص الحبير لابن حجر ج ٢ ص ١٩ بتعليق محمد هاشم اليماني .

(٣) أصول الفقه ص ٢٣٣ ط دار الفكر العربي بالقاهرة .

كما هو شأن أهل الفتوى .<sup>(١)</sup>

على أن كلام الإمام ابن رشد في « المقدمات » يدل على أن للعينة أناسا عرفوا بها ، وأنقنوا فنونها ، سماهم « أهل العينة » فكأنهم « مرابون » يتحايلون على الربا بإخراجه في صورة « بيع » وليسوا بائعين حقيقة ولا مشترين .

ولذلك يقول في بعض الصور : إن كان المتبايعان من أهل العينة أو أحدهما لم يجز ذلك بحال . . . وإن لم يكونا من أهل العينة جاز في بعض الأحوال . ويعمل ذلك بأن « أهل العينة » يهتمون فيما لا يهتم فيه أهل الصحة لعلمهم بالمكروه ، واستباحتهم له<sup>(٢)</sup> . . .

### مناقشة الأدلة :-

أما الدليل الأول : فإن العلامة القرافي المالكي ، قد اعترض على أصحابه من المالكية - مثل ابن رشد ومن تبعه - في الاستدلال بالأدلة العامة على وجوب سد الذرائع ، في هذه القضية الخاصة المتنازع فيها ، وهي بيع الأجال ، وما يتعلق بها من بيع العينة ، فبعد أن ذكر جملة من هذه الأدلة والوجوه قال : فهذه وجوه كثيرة يستدلون بها ، وهي لا تفيد ، فإنها تدل على اعتبار الشرع سد الذرائع في الجملة ، وهذا مجمع عليه ، وإنما النزاع في ذرائع خاصة ، وهي بيع الأجال ونحوها ، فينبغي أن تذكر أدلة خاصة لمحل النزاع ، وإلا فهذه لا تفيد .

« وإن قصدوا القياس على هذه الذرائع المجمع عليها ، فينبغي أن تكون حجتهم القياس خاصة ، ويتعين عليهم حينئذ إبداء الجامع ، حتى يتعرض الخصم لدفعه بالفارق ، ويكون دليلهم شيئا واحدا وهو القياس ، وهم لا يعتقدون أن دليلهم القياس<sup>(٣)</sup> » .

(١) وضع ذلك في موقف المجتمعات الإسلامية في العصور الماضية من منع المرأة من الذهاب إلى المساجد والمشاركة في التعليم ، ونحوها . . . سدا للريقة الفتنة !

(٢) المقدمات لابن رشد ص ٥٢٦ وإضا : ٥٣٧ .

(٣) الفروق ج ٣ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ويبدو أن في آخر الكلام سقطا استدركناه من « إرشاد الفحول » للشوكاني ص ٢٤٧ .

على أننا إذا لم نسلم بكل ما قاله القرافي هنا ، وقلنا : إن « سد الذرائع » إذا كان أصلاً ثابتاً ومجمعا عليه في الجملة ، فليس من اللازم الاستدلال على كل جزئية من الجزئيات بدليل خاص ، ويكفي أن تدخل الصورة الجزئية تحت الأصل الكلي . . . فإن البحث المهم هنا ، هو : أي الذرائع هي التي يجب سدها ومنعها ؟ فمن الذرائع ما يكون قريبا ، ومنها ما يكون بعيدا ، ومنها ما يوصل إلى الحرام بيقين أو ظن راجح ، وما ليس كذلك . ولكل منها حكمه المناسب له .

وهنا ينقل الشوكاني عن ابن الرفعة من الشافعية قوله :  
الذريعة ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يقطع بتوصيله إلى الحرام ، فهو حرام عندنا وعندهم ( يعني عند الشافعية والمالكية ) .

والثاني : ما يقطع بأنه لا يوصل ، ولكن اختلط بما يوصل ، فكان من الاحتياط سد الباب ، والحاق الصورة النادرة التي قطع بأنها لا توصل إلى الحرام بالغالب منها الموصل إليه ، قال : وهذا غلو في القول بسد الذرائع .

والثالث : ما يحتمل ويحتمل ، وفيه مراتب ، ويختلف الترجيح بسبب ( بحسب ) تفاوتها .

قال : ونحن نخالفهم ( يعني المالكية ) فيها . إلا القسم الأول ، لانضباطه ، وقيام الدليل عليه<sup>(١)</sup> . اهـ

والواقع أن المالكية توسعوا كثيرا في إدخال صور من البيوع في دائرة الحظر ، بحجة سد الذرائع ، وشققوا في هذه الصور تشقيقات بلغت في بعض الأحيان أعدادا كبيرة<sup>(٢)</sup> ، ما بين جائز ومكروه وممنوع وفاسد . . . وهي تشقيقات أنشأها عقول رياضية متعمقة . ويبعد - في نظري - من الشريعة التي جاءت ميسرة لكل الناس أن تحيء بها ، مما جعل ابن حزم يرد هذه التقاسيم كلها ، بعباراته الحشنة

(١) إرشاد الفحول ص ٢٤٧ .

(٢) قيل : إنها بلغت ألف مسألة اختص بها مالك وخالف فيها الشافعي ذكر ذلك القرافي .

انظر : أصول الفقه لأبي زهرة ص ٢٣٢ .

التي لا أحب أن استخدمها .

والذي أقصد الى تسجيله هنا : أن إدخال هذه الصور في البيوع الممنوعة لم يجيء به كتاب ولا سنة ، بل هو عمل اجتهادي محض من هؤلاء السادة الكبار . ولهذا اختلفوا فيه ، وخولفوا فيه ، اختلفوا في تفاصيل الأحكام ، وفي وجه المنع . قال البلخي من المالكية : اختلف في وجه المنع في بيع الأجال . فقال أبو الفرج : لأنها أكثر معاملات أهل الربا ، وقال ابن سلمه : بل سدا للذرائع الربا . قال القرافي : فعلى الأول : من علم منه تعمد الفساد حمل عقده عليه ، وإلا أمضى . فإن اختلفت العادة منع الجميع<sup>(٢)</sup> .

وأما المخالفون في هذا ، فمنهم من وافق على أصل المنع في هذا الباب ولكنه خالف في التفاصيل مثل أبي حنيفة وأحمد . ومنهم من خالف في الباب كله من أصله . وهو الشافعي وأبو ثور والظاهرية . وروى عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> .

وأما الدليل الثاني ، وهو حديث عائشة ، فنظر فيه من عدة أوجه :-

أ - من ناحية سنده ، فقد ضعفه الشافعي وابن حزم وغيرهما ، بأن امرأة أبي اسحاق ( العالية بنت أنفع ) الراوية عن عائشة مجهولة ، وقال الدارقطني عنها : هي مجهولة لا يحتج بها .<sup>(٤)</sup>

ب - وضعف كذلك من حيث المتن ، إذ كيف تحكم عائشة ببطلان جهاد زيد مع

---

(١) انظر : المحلي ج ٩ .

(٢) الفروق ج ٣ ص ٢٦٨ .

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٠٧ . وقد روى عن ابن عمر خلاف ذلك أيضا ، كما في الموطأ ( ٦١٣/٢ ) عن مالك : أنه بلغه أن رجلا قال لرجل : ابتع لي هذا البعير بنقد ، حتى ابتاعه منك إلى أجل ، فسئل في ذلك عبد الله بن عمر ، فكرهه ونهى عنه اهـ . ويلاحظ أن هذا من بلاغات مالك وليس موصولا ، كما أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ . وربما خشى ابن عمر أن يكون في الأمر تواطؤ أو حيلة . وخصوصا إذا لم يكن المطلوب منه الشراء من أهل التجارة .

(٤) الأم ج ٣ ص ٣٣ ط الشعب - القاهرة - والمحلي ج ٩ . وسنن الدارقطني ج ٣ ص ٥٢ ط دار المحاسن بالقاهرة بتعليق هاشم مجازي .

رسول الله ﷺ ، في أمر اجتهد فيه واعتقده حلالا ؟ وقد قال الإمام الشافعي  
بحق : لو أن رجلا باع شيئا أو ابتاعه نراه نحن محرما وهو يراه حلالا ، لم  
نزعم أن الله يحبط من عمله شيئا<sup>(١)</sup> .

وذكر ابن حزم أن زيدا شهد بعد بدر وأحد سائر الغزوات مع النبي ﷺ ،  
وأنفق قبل الفتح وقاتل ، وشهد بيعة الرضوان تحت الشجرة بالحديبية ، ونزل فيه  
القرآن ، وشهد الله تعالى له بالصدق وبالجنة على لسان رسوله عليه السلام : أنه لا  
يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، ونص القرآن بأن الله تعالى قد رضى عنه وعن  
أصحابه الذين بايعوا تحت الشجرة . قال : فوالله ما يبطل هذا كله ذنب من  
الذنوب غير الردة عن الإسلام فقط ، وقد أعاده الله تعالى منها برضاه عنه ، وأعاد  
أم المؤمنين من أن تقول هذا الباطل<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن حزم : إن زيدا لو أقر أعظم الذنوب من الربا المصرح وهو لا  
يذري أنه حرام ، لكان مأجورا في ذلك أجرا واحدا غير آثم . ولكن له من ذلك ما  
لابن عباس رضي الله عنه في إباحة الدرهم بالدرهمين جهارا يدا بيد . . . فكيف  
يظن بأم المؤمنين إبطال جهاد زيد بن أرقم في شيء عمله مجتهدا ، لا نص في العالم  
يوجد خلافه ، لا صحيح ولا من طريق واهية ١٩<sup>(٣)</sup> .

جـ - ثم على التسليم بصحة الحديث ، فهو من قول أم المؤمنين ، وليس ثمة دليل  
على أنها قالت ذلك بتوقيف ، واستبعاد أن يقال مثله بالرأي لا يكفي . بل  
قال ابن حزم : إن من الضلال العظيم أن يظن أن عندها رضي الله عنها في  
هذا عن الرسول ﷺ وسلم أثرا ثم تكتمه فلا ترويه لأحد من خلق الله  
تعالى<sup>(٤)</sup> .

وقال الإمام الشافعي : قد تكون عائشة - لو كان هذا ثابتا عنها - عابت  
عليها بيعا إلى العطاء ، لأنه أجل غير معلوم ، وهذا مما لا تجيزه ، لا أنها عابت  
عليها ما اشترته بنقد ، وقد باعته إلى أجل<sup>(٥)</sup> .

(١) الأم جـ ٣ ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) المحلي جـ ٩ ص ٦٠ .

(٣) ، (٤) المحلي السابق .

(٥) الأم جـ ٣ ص ٦٨ .

وإذن يكون هذا رأياً لعائشة فيما تعتقده حراماً باجتهادها . وقد خالفها زيد ابن أرقم . ومن المقرر أن قول الصحابي ليس حجة على صحابي آخر ، رغم فضل عائشة بيقين .

بل قال الشافعي : لو اختلف بعض أصحاب النبي ﷺ في شيء ، فقال بعضهم فيه شيئاً . وقال بعضهم بخلافه . كان أصل ما ذهب إليه : أنا نأخذ بقول الذي معه القياس ، والذي معه القياس زيد بن أرقم . . . وأطال رضي الله عنه في إثبات ذلك<sup>(١)</sup> .

ورأيي أن ما فعله زيد وأم ولده لا حرج فيه إذا لم يكن فيه تواطؤ ، ولا قصد إلى الربا . وهو من البيع الحلال إذا تم بالتراضي بدون غبن فاحش ولا استغلال حاجة محتاج .

وأما الدليل الثالث وهو حديث « إذا تبايعتم بالعينة . . الخ » : فقد قال الحافظ المنذري في مختصر السنن : في إسناده : اسحاق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني ، نزيل مصر ، لا يحتج ، بحديثه ، وفيه أيضاً : عطاء الخراساني ، وفيه مقال .<sup>(٢)</sup>

ورغم تقوية ابن القيم لحديث الإمام أحمد ورجاله ، فإنه لم ينكر ما يحتمله سند الحديث من احتمال التدليس مع وجود العنينة . بحيث يخشى ألا يكون الأعمش سمعة من عطاء ، ولا عطاء سمعة من ابن عمر . . ولا ريب أن قيام مثل هذا الاحتمال يضعف الحديث .<sup>(٣)</sup>

وقد عقب ابن حجر على تصحيح ابن القطان له فقال : وعندي أن إسناده الحديث الذي صححه ابن القطان معلول ، لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً ، لأن الأعمش مدلس ، ولم يذكر سماعه من عطاء ، وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية ، باسقاط نافع بين عطاء

(١) المصدر نفسه ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) انظر : مختصر المنذري مع المعالم والتهذيب ج ٥ ص ٩٩ حديث رقم ٣٣١٧ .

(٣) تهذيب السنن - المصدر السابق ج ٥ ص ١٠٤ .



وابن عمر ، فرجع الحديث إلى الإسناد الأول ، وهو المشهور . (١) أ هـ

ولا غرو أن صحح الإمام الشافعي بيع العينة ، لما لم يصح عنده فيها حديث ملزم ، أخذاً بالظاهر ، وحملاً لحال الناس على الصلاح ، وبناءً على أن حمل الناس على التهم لا يجوز .

وفي هذا يقول ابن رشد الحفيد في « بداية المجتهد » : وأما الشافعي فلا يعتبر التهم كما قلنا ، وإنما يراعي فيما يحل ويحرم من البيوع ما اشترطاه وذكراه بالسنتهما ، وظهر من فعلهما ، لإجماع العلماء على أنه إذا قال : أبيعك هذه الدراهم بدراهم مثلها وأنظرك بها حولا أو شهرا أنه لا يجوز ، ولو قال له : أسلفني دراهم وأمهلني بها حولا أو شهرا جاز ، فليس بينهما إلا اختلاف لفظ البيع وقصده ، ولفظ القرض وقصده (٢) . أ هـ

هذا وإنني أميل إلى ما ذكره ابن القيم من تقوية ما ورد في العينة ، وأن كلا السندين يشد أحدهما الآخر ، وقد صحح العلامة الشيخ أحمد شاكر حديث أحمد ، في تخرجه للمسند برقم ٤٨٢٥ ، كما صححه أيضا بسند آخر ولفظ مقارب (رقم ٥٠٠٧) مع أن فيه شهر بن حوشب ، وفيه مقال معروف ، ولكن الشيخ اختار توثيقه . (٣)

والشيخ شاكر - كما هو معروف من منهجه - متساهل في التصحيح ، ولكن وافقه الشيخ الألباني فصاحبه أيضا في سلسلة الأحاديث الصحيحة . (٤)

ولكن يبقى السؤال : وما « العينة » التي حذر منها الحديث ، على تقدير التسليم بصحته ؟

---

(١) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٩ . وانظر : نيل الأوطار ج ٥ ص ٣١٨ ط دار الجيل - بيروت .

(٢) بداية المجتهد ج ٢/ ١٠٧ .

(٣) انظر : ج ٧ من المسند - الرقمين المذكورين . ط المعارف .

(٤) صححه لمجموع طرقه . انظر : الحديث رقم ١١ ، ولم يتطرق لإعلال ابن حجر للحديث . ولا أدري : أطلع عليه أم لا ؟

إن تحديد مفهوم « العينة » أمر مهم ، وإلا ترك الأمر رجراجا يفسره كل بما يتراءى له . وقد رأينا المالكية جعلوا لـ « العينة » أربعاً وعشرين صورة ، منها ست ممنوعة ، والباقي - وهو ثمانية عشر - لا منع فيها . وكلها عينة !<sup>(١)</sup>

والعينة : فعله من « العين » وهو النقد .

قال الجوزجاني : أنا أظن أن العينة إنما اشتقت من حاجة الرجل إلى العين من الذهب والورق ، فيشتري السلعة ويبيعها بالعين التي احتاج إليها ، وليست به إلى السلعة حاجة .<sup>(٢)</sup>

والعينة : أن يبيع شيئاً إلى غيره بثمن معين ( مائة وعشرين ديناراً مثلاً ) إلى أجل ( سنة مثلاً ) ويسلمه إلى المشتري ، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن أقل من ذلك القدر ( مائة مثلاً ) يدفعه نقداً<sup>(٣)</sup> . فالنتيجة أنه سلمه مائة ، ليتسلمها عند الأجل مائة وعشرين .

وكثيراً ، ما يتخذ أهل الحيل هذا اللون من البيع الصوري ذريعة إلى أكل الربا المحرم ، ولا قصد في بيع ولا شراء ! فهم يستحلون الربا باسم البيع ، كما روى بعض الأحاديث المرسلة . والمقصود هو تسلف مبلغ من الدراهم أو الدينار إلى أجل ، ثم رده عند الأجل بأكثر منه ، والسلعة الوسيطة ما هي إلا حيلة لإظهار الحرام في صورة الحلال . فهذا النوع من التعامل يجب أن يحرم ، لأنه بيع صورة ولفظاً ، رباً نية وقصدًا .

وهذا - كما ذكر ابن القيم - ما شهد به النقل عن الصحابة ، كما تشهد دلائل العرف والنية وحال المتعاقدين بذلك . أما النقل عن الصحابة ، رضي الله عنهم ، فقد سئل ابن عباس عن رجل باع من رجل حرية بمائة ( أي إلى أجل ) ، ثم اشتراها بخمسين فقال : دراهم بدراهم متفاضلة ، دخلت بينها حرية !

وجاء عنه قوله : اتقوا هذه العينة : لا تبيعوا دراهم بدراهم بينها حرية !

---

(١) انظر على سبيل المثال : الشرح الصغير وحاشية الصاوي جـ ٣ ص ١٢٩ ط المعارف .

(٢) نقله ابن القيم في تهذيب السنن جـ ٥ ص ١٠٨ .

(٣) انظر : نيل الأوطار جـ ٥ ص ٣١٩ .

وسئل هو وأنس عن العينة أو بيع الحرية . فقال كلاهما : إن الله لا ينجذع .  
هذا مما حرم الله ورسوله .

قال ابن القيم : فأما شهادة العرف بذلك فأظهر من أن تحتاج إلى تقرير ، بل قد علم الله وعباده من المتبايعين ذلك : قصدهما أنها لم يعقدا على السلعة عقدا يقصدان به تملكها ، ولا غرض لهما فيها بحال ، وإنما الغرض والمقصود بالقصد الأول : مائة مائة وعشرين ! وإدخال تلك السلعة في الوسط تلبس وعبث ، حتى لو كانت السلعة تساوي أضعاف ذلك الثمن ، أو تساوي أقل جزء من أجزائه ، لم يبالوا بجعلها موردا للعقد ، لأنهم لا غرض لهم فيها ، وأهل العرف لا يكابرون أنفسهم في هذا . . . والأجنبي المشاهد لهما يقطع بأنها لا غرض لهما في السلعة ، وإنما القصد الأول مائة مائة وعشرين ، فضلا عن علم المتعاقدين ونيتهم ، ولهذا يتواطأ كثير منهم على ذلك قبل العقد ، ثم يحضران تلك السلعة محللا لما حرم الله ورسوله . (١) أ . هـ

فهذه هي العينة التي يشير إليها الحديث ، والتي تدل على تحلل المجتمع المسلم من الالتزام بأوامر الله ونواهيه ، مع الاشتغال بالأمور الخاصة عن القضايا العامة ( الرضا بالزرع واتباع أذئاب البقر . ١ ) وترك الجهاد في سبيل الله . وهذا ما يعرض الأمة لنزول البلاء ، وتسلب الأعداء .

ومن المؤكد أن صورة المعاملة التي سميت « بيع المراجعة » والتي تجربها المصارف الإسلامية ، والتي أفتت فيها هيئات الرقابة الشرعية بالجواز - ليست من هذه الصورة المنوعة في شيء . إذ من الواضح أن العميل الذي يجيء إلى المصرف طالبا شراء سلعة معينة يريد هذه السلعة بالفعل ، كالطبيب الذي يريد أجهزة لمستشفاه ، أو صاحب المصنع الذي يريد « ماكينات » لمصنعه ، وغير هذا وذاك حتى إنهم ليحددون مواصفات السلعة ( بالكتالوج ) ويحددون مصادر صنعها أو بيعها . فالسلعة مطلوب شراؤها لهم بيقين . والمصرف يشتريها بالفعل ، ويساوم عليها ، وقد يشتريها بثمن أقل مما طلبه العميل ورضي به ، كما حدث هذا

---

(١) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم . مع مختصر المنذري ومعال الخطابي ج ٥ ص ١٠١ - ١٠٢  
وانظر : نيل الأوطار . ج ٥ ص ٣١٩ .

بالفعل ، ثم يبيعها للعميل الذي طلب الشراء ووعد به . كما يفعل أي تاجر ، فإن التاجر يشتري لبيع لغيره ، وقد يشتري سلعا معينة بناء على طلب بعض عملائه .

وإذن يكون ادعاء أن هذا النوع من البيع هو من العينة التي شرحها ابن القيم رحمه الله ، والتي لا يقصد فيها بيع ولا شراء ، ادعاء مرفوضا ، ولا دليل عليه من الواقع .

ويسرني أن أنقل هنا لشيخ الاسلام ابن تيمية كلمات بينة مشرقة توضح المقصود بالحيل الممنوعة ، وبيع العينة ، الذي جاء في الحديث ، وتبين أن صورة البيع الذي تجزئه المصارف الإسلامية ، ليس من العينة ولا من الحيل في شيء ، ما دام يشتري السلعة بغرض التجارة أو الانتفاع .

قال رحمه الله بعد كلام عن بيع الغرر ، وتيسير الإمام مالك فيه ، ونجوه منه ما يحتاج الناس إليه :

« إذا تبين ذلك فأصول مالك في البيوع أجود من أصول غيره ، فإنه أخذ ذلك عن سعيد بن المسيب ، الذي كان يقال : هو أفقه الناس في البيوع .

« والإمام أحمد موافق لمالك في ذلك في الأغلب ، فإنها محرمان الربا ويشددان فيه حق التشديد ، لما تقدم من شدة تحريمه وعظم مفسدته ، وضمنان الاحتياط عليه بكل طريق ، حتى يمنع الذريعة المفضية إليه ، وإن لم تكن حيلة ، وإن كان مالك يبالغ في سد الذرائع ما لا يختلف قول أحمد فيه ، أو لا يقوله ، لكنه يوافقه بلا خلاف عنه على منع الحيل كلها .

وجماع الحيل نوعان : إما أن يضموا إلى أحد العوضين ما ليس بمقصود ، أو يضموا إلى العقد عقدا ليس بمقصود .

فالأول مسألة « مُدَّ عَجْوَة » وضابطها : أن يبيع ربويا بجنسه ، ومعها أو مع أحدهما ما ليس من جنسه . . .

والنوع الثاني من الحيل : أن يضموا إلى العقد المحرم عقدا غير مقصود ، مثل

أن يتواطأ على أن يبيعه الذهب بخزرة ، ثم يتناع الخرز منه بأكثر من ذلك الذهب ، أو يواطأ ثالثاً على أن يبيع أحدهما عرضاً ، ثم يبيعه المتناع لمعامله المراي ثم يبيعه المراي لصاحبه . وهي الحيلة المثلثة ، أو يقرن بالقرض محاباة : في بيع ، أو إجارة ، أو مساقاة ، ونحو ذلك ، مثل أن يقرضه ألفاً ويبيعه سلعة تساوي عشرة مائتين ، أو يكره داراً تساوي ثلاثين بخمسة ، ونحو ذلك .

فهذا ونحوه من الحيل لا تزول به المفلسة التي حرم الله من أجلها الربا . وقد ثبت عن النبي ( ﷺ ) من حديث عبدالله بن عمرو أنه قال : « لا يحل سلف وبيع » .

ومن ذرائع ذلك : مسألة العينة « وهو أن يبيعه سلعة إلى أجل ، ثم يتناعها منه بأقل من ذلك . فهذا مع التواطؤ يبطل البيعين ، لأنها حيلة . وقد روى أحمد وأبو داود بإسنادين جيدين عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « إذا تابعتهم بالعينة ، واتبعتم أذناب البقر ، وتركتم الجهاد في سبيل الله : أرسل الله عليكم ذلاً لا يرفعهم عنكم حتى تراجعوا دينكم » . وإن لم يتواطأ فإنها يبطلان البيع الثاني سدا للذريعة . ولو كانت عكس مسألة العينة من غير تواطؤ : ففيه روايتان عن أحمد ، وهو أن يبيعه حالاً ، ثم يتناع منه بأكثر مؤجلاً . وأما مع التواطؤ فربما محتال عليه .

ولو كان مقصود المشتري الدراهم ، وابتاع السلعة إلى أجل ليبيعهها ويأخذ ثمنها . فهذا يسمى : « التورق » ففي كراهته عن أحمد روايتان . والكراهة قول عمر بن عبدالعزيز ومالك ، فيها أظن ، بخلاف المشتري الذي غرضه التجارة ، أو غرضه الانتفاع أو القُنية ، فهذا يجوز شراؤه إلى أجل بالاتفاق<sup>(١)</sup> . أ . هـ .

وفي موضع آخر يقول بعد أن ذكر بعض صور التحايل والعينة : « والأصل في هذا الباب : أن الشراء على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يشتري السلعة من يقصد الانتفاع بها كالأكل والشرب واللباس والركوب والسكنى ، ونحو ذلك . فهذا هو البيع الذي أحله الله .

---

(١) مجموع فتاوي شيخ الاسلام ابن تيمية جـ ٢٩ : ٢٦ - ٣٠ .

والثاني : أن يشتريها من يقصد أن يتجر فيها . إما في ذلك البلد ، وإما في غيره . فهذه هي التجارة التي أباحها الله .

والثالث : أن لا يكون مقصوده لا هذا ولا هذا ، بل مقصوده دراهم لحاجته إليها . وقد تعذر عليه أن يستسلف قرضا ، أو سلما ، فيشتري سلعة ليبيعها ، ويأخذ ثمنها ، فهذا هو « التورق » ، وهو مكروه في أظهر قولي العلماء ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، كما قال عمر بن عبدالعزيز : التورق آخية الربا . أ . هـ .

---

(٢) المصدر السابق : ٤٤١ ، ٢٤٢ .

(٤)

« ما قيل من أنها بيعتان في بيعه »





## « بيعتان في بيعة »

ومما ذكره بعض الأخوة المعترضين على هذه المعاملة : أنها تدخل تحت النهي عن بيعتين في بيعة ، أو صفتين في صفقة .

وفي هذا ورد الحديث الذي رواه أبو داود في سننه عن أبي هريرة مرفوعا :  
« من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا »<sup>(١)</sup>

وفي لفظ : « نهى النبي ( ﷺ ) عن بيعتين في بيعة » رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه .<sup>(٢)</sup>

وروى أحمد من حديث ابن مسعود : « نهى النبي - ﷺ - عن صفتين في صفقة »<sup>(٣)</sup> .

أما حديث أبي هريرة باللفظ الأول ، فقد قال فيه الحافظ المنذري في مختصر السنن : في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة ، وقد تكلم فيه غير واحد<sup>(٤)</sup> . والمشهور عن محمد بن عمرو من روايته الدراوردي ومحمد بن عبدالله الأنصاري : « أنه ﷺ نهى عن بيعتين في بيعة » . فرجع إلى لفظ الحديث الثاني ، وهو من رواية محمد بن عمرو أيضا .

وحديث أحمد من رواية عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه ، وفي

---

(١) هو في مختصر السنن برقم ٣٣١٦ .

(٢) هو الحديث رقم ١٢٣١ في سنن الترمذي وقال فيه حسن صحيح وأخرجه النسائي في البيوع .

(٣) هو الحديث برقم ٣٧٨٣ من المسند وقال شاكر : إسناده صحيح ، وفي مجمع الزوائد ( ٤ : ٨٤ ، ٨٥ ) : رجال أحمد ثقات . ونسبه للبخاري والطبراني أيضا . وفي بعض الروايات روى موقوفا . وهو كذلك عند أحمد برقم ٣٧٢٥ .

(٤) راجع ترجمته في تهذيب التهذيب « تجد عددا من الأمة تكلموا فيه » .

سماعه منه كلام كثير . والصحيح أنه لم يسمع منه إلا قليلا ، فقد ذكروا أن أباه مات وهو ابن ست سنين . فهذه منزلة الحديث الناهي عن بيعتين في بيعة من ناحية ثبوته ، ولهذا لم يخرج أحد الصحيحين .

على أننا لو سلمنا بصحة الحديث ، وأخذنا بتصحيح الإمام الترمذي له ، بقي علينا أن نبين المعنى المراد من « بيعتين في بيعة » لنبحث بعد ذلك عن صورة « بيع الماربة » كما صورناها، وكما تجري في المصارف الإسلامية: أهى داخلية في المعنى المقصود أم لا ؟

ونظرا للإجمال في عبارة الحديث ، رأينا الشراح يختلفون كثيرا في تحديد المعنى وتبيين المراد منه .

فقد نقل أحمد عن سماك راوي الحديث أنه فسر به قوله : هو الرجل يبيع البع فيقول : هو بئساء بكذا ، وينقد بكذا وكذا .

ونقله الترمذي عن بعض أهل العلم أيضا ، ولعله يعني « سماكا » . كما نقله عنه. قال الشوكاني في « نيل الاوطار » : وقد وافقه على مثل ذلك الشافعي فقال : بأن يقول : بعثك بألف نقدا ، أو ألفين إلى سنة ، فخذ أيهما شئت أنت وشئت أنا .

ونقل ابن الرفعة عن القاضي : أن المسئلة مفروضة على أنه قبل على الإبهام . أما لو قال : قبلت بألف نقدا أو بألفين بالنسيئة صح ذلك .

وقد فسر ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال : هو أن يقول بعثك ذا العبد بألف على أن تبعني دارك بكذا ، أي إذا وجب لك عندي وجب لي عندك .

وهذا يصلح تفسيرا للرواية الأخرى من حديث أبي هريرة لا للأولى ، فإن قوله « فله أوكسهما » يدل على أنه باع الشيء الواحد بيعتين : بيعة بأقل ، وبيعة بأكثر .

وقيل في تفسير ذلك : هو أن يسلفه دينارا في قفيز حنطة إلى شهر ، فلما حل الأجل ، وطالبه بالحنطة ، قال : بعني القفيز الذي لك على إلى شهرين

بقفيزين . . فصار ذلك بيعتين في بيعة ، لأن البيع الثاني قد دخل على الأول ، فيرد إليه أوكسهما ، وهو الأول ، كذا في شرح السنن لابن رسلان .<sup>(١)</sup>

وقال ابن القيم في « تهذيب سنن أبي داود »<sup>(٢)</sup> تعليقا على حديث « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا » : « وللعلماء في تفسيره قولان :

أحدهما : أن يقول : بعثك بعشرة نقدا ، أو عشرين نسيئة ، وهذا هو الذي رواه أحمد عن سماك ، ففسره في حديث ابن مسعود قال « نهى رسول الله ﷺ عن صفتين في صفقة . قال سماك : الرجل يبيع البيع ، فيقول : هو على نساء بكذا ، وينقد كذا » .

وهذا التفسير ضعيف ، فإنه لا يدخل الربا في هذه الصورة ، ولا صفتين هنا ، وإنما هي صفقة واحدة بأحد الثمينين .

والتفسير الثاني : أن يقول : أبيعكها بمائة إلى سنة على أن اشتريها منك بثمانين حالة . وهذا معنى الحديث ، الذي لا معنى له غيره ، وهو مطابق لقوله « فله أوكسهما أو الربا » فإنه إما أن يأخذ الثمن الزائد فيربي ، أو الثمن الأول فيكون هو أوكسهما ، وهو مطابق لصفتين في صفقة . فإنه قد جمع صفتي النقد والنسيئة في صفقة واحدة ومبيع واحد ، وهو قد قصد بيع دراهم عاجلة بدراهم مؤجلة أكثر منها ، ولا يستحق إلا رأس ماله ، وهو أوكس الصفتين ، فإن أبي إلا الأكثر كان قد أخذ الربا .

فتدبر مطابقة هذا التفسير للأفاظه ﷺ ، وانطباقه عليها .

ومما يشهد لهذا التفسير : ما رواه الإمام أحمد عن ابن عمر عن النبي ﷺ « أنه نهى عن بيعتين في بيعة » و « عن سلف وبيع » فجمعه بين هذين العقدين في النهي ؛ لأن كلا منهما يؤول إلى الربا ، لأنها في الظاهر بيع ، وفي الحقيقة ربا .  
أ . هـ .

---

(١) نيل الأوطار : ج ٥ ص ٢٤٩ . وانظر : المجموع للنووي ج ٩ ص ٣٣٨ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢١٠ .

(٢) تهذيب السنن مع مختصر المنذري ج ٥ .

وترجيح ابن القيم للتفسير الثاني هنا هو الذي نظمته إليه ، ونختاره هنا تفسيراً للمعنى « البيعتين في بيعة » فهو يهدف إلى ما هدف إليه حديث التحذير من « بيع العينة » وهو منع الاحتيال على أكل الربا باسم البيع .

وبهذا تكون صورة « بيع المراجعة » الذي تحريره المصارف الإسلامية بعيدة كل البعد عن هذا المفهوم ، لأنها - كما ذكرنا من قبل - بيع حقيقي ، لا صوري ولا اسمي ، وإن شئت الدقة ، قلنا : إنها مواعدة على بيع حقيقي لسلعة مطلوبة بالفعل ، فلا وجه لإدخالها في بيعتين في بيعة . فإنما هي بيعة واحدة .

على أننا لو أخذنا بأيّ تفسير من التفسيرات الأخرى التي حكيناها . وجدناها لا تنطبق على المعاملة التي نحن بصدد الحديث عنها .

فليس هنا ثمنان معروضان : نقداً بكذا ، ونسيئةً بكذا ، كما هو تفسير سماك ومن وافقه ، إنما هو ثمن واحد محدد معلوم . كما يتضح ذلك من الاستمارة التي يملؤها طالب شراء السلعة فهو يحدد فيها الأوصاف والتمن والأجل وطريقة الوفاء . . الخ . . وذلك بعد التفاوض الشفهي بطبيعة الحال .

وليس هنا : أبيعك هذه السلعة بألف لتيبيني تلك السلعة بالفين أو أقل أو أكثر ، فالسلعة المطلوب شراؤها غير مربوطة ولا مشروطة بسلعة أخرى .

وكذلك على التفسير الثالث .

فالواضح الذي لا خفاء فيه : أنها مواعدة على بيعة حقيقية واحدة . . تم عقد بيع واحد بعد امتلاك المصرف للسلعة .

( ٥ )

« ما قيل من أنها من بيع ما لا يملك »



## بيع ما لا يملك

وبما ذكره بعض المعترضين على المعاملة المذكورة أنها تدخل في « بيع ما لا يملك » أو بيع ما ليس عند البائع وهو ما يسمى أيضا « بيع المعدوم » وهو بيع منهيه عنه ، والمصرف الإسلامي هنا يبيع للعميل ما لا يملكه من السلع الذي يطلب منه شراءها من الداخل ، أو استيرادها من الخارج .

وبعضهم عبر عنه بقوله « البيع قبل الشراء » أي بيع السلعة قبل شرائها وزعم أن هذا البيع أسوأ أنواع الربا !

والواجب علينا هنا أن نلقي الضوء على نقاط ثلاث :-

الأولى : على النصوص الواردة في النهي عن بيع ما لا يملك الانسان أو ما ليس عنده .

الثانية : المراد من هذه النصوص ، وتحديد معنى بيع ما ليس عند البائع أو ما لا يملكه ، أو بيع المعدوم .

الثالثة : على مدى انطباق هذا المعنى على صورة البيع المتحدث عنها .

حديث « لا تبع ما ليس عندك » :

أما النقطة الأولى ، فقد استدلوها بحديث حكيم بن حزام<sup>(١)</sup> قال : قلت : يا رسول الله . يأتيني الرجل ، فيسألني عن البيع ( أي البيع ) ليس عندي ما أبيععه منه ، ثم أبتاعه من السوق ! وفي لفظ : أبتاع له من السوق ، ثم أبيععه

---

(١) انظر : المغني لابن قدامة ، ج ٤ ص ١٨٥ ، والمجموع للنووي ج ٩ ص ٢٤٧ والهداية وشروحها .

منه ؟ فقال : لا تبع ما ليس عندك » رواه الخمسة<sup>(١)</sup> .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك » رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي .

وحديث حكيم بن حزام هو العمدة هنا . فإذا نظرنا في سنده وجدنا أنه قد رواه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان في صحيحه من حديث يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام مطولا ومختصرا . ولكن بعض الرواة الثقات رواه فأدخلوا بين يوسف وحكيم : عبدالله بن عصمة .

وقد قال عنه الذهبي في « الميزان » : لا يعرف .

وقال ابن حجر في « تهذيب التهذيب » : ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى له النسائي حديثا واحدا . وقال ابن حزم في البیوع من « المحلى » متروك ، وتلقى ذلك عبدالحق فقال : ضعيف جدا . وقال ابن القطان : بل هو مجهول الحال . وقال شيخنا : لا أعلم أحدا من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه بل ذكره ابن حبان في الثقات . أ . هـ .

ودافع عنه الحافظ في التلخيص .<sup>(٢)</sup>

وذكر في « التقریب » أنه « مقبول » أي حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث كما ذكر في المقدمة .

ولعل من أجل هذا لم يخرج أحد من الشيخين حديث حكيم في صحيحه لا موصولا ولا معلقا . وذكر البخاري في البیوع « باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك » ولم يذكر في « بيع ما ليس عندك » حديثا . قال الحافظ :

---

(١) يراد بالخمسة : أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وهو اصطلاح صاحب « منتقى الأخبار » .

(٢) راجع ميزان الاعتدال للذهبي : ترجمة رقم ( ٤٤٤٩ ) ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج ٥ ص ٣٢٢ . وتلخيص الحبير له ج ٢ ص ٥ .



وكأنه لم يثبت على شرطه ، فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض ، ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى .<sup>(١)</sup>

ولكن البيع قبل القبض خاص بالطعام ، كما صحت به الأحاديث ، فلا يشمل كل ما يباع .

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فالخلاف في سنده معروف من قديم<sup>(٢)</sup> ، وقال الحافظ في الفتح عن عمرو : ترجمته قوية على المختار ، ما لم تعارض .<sup>(٣)</sup>

ذكرت هذا لتبين منزلة النصوص التي يستدل بها هنا . فبعض من يوردها يوهم كأنها نصوص قطعية الثبوت . وإن كنت أميل إلى أن الحديثين يشد أحدهما أزر الآخر . فإذا لم يبلغا درجة الصحة كما ذهب إلى ذلك الترمذي وابن حبان . فلن ينزلا عن درجة الحسن إن شاء الله .

### بيان معنى « ما ليس عندك » :

بقي علينا بيان المعنى المراد من الحديث « لا تبع ما ليس عندك » .

قال الإمام الخطابي في معالم السنن : قوله « لا تبع ما ليس عندك » يريد به بيع العين دون بيع الصفة . ألا ترى أنه أجاز بيع السلعة إلى الأجل . وهو بيع ما ليس عند البائع في الحال . وإنما نهى عن بيع ما ليس عند البائع من قبل الغرر . وذلك مثل أن يبيع عبده الأبق أو جملة الشارد .

ويدخل في ذلك كل شيء ليس بمضمون عليه ، مثل أن يشتري سلعة فيبيعها قبل أن يقبضها .

ويدخل في ذلك بيع الرجل مال غيره موقوفا على إجازة المالك لأنه بيع ما

---

(١) فتح الباري ج ٥ ص ٢٥٢ ط الحلبي .

(٢) انظر : ترجمته في « الميزان » وتهذيب التهذيب .

(٣) فتح الباري .

ليس عنده ، ولا في ملكه ، وهو غرر : لأنه لا يدري هل يجيز صاحبه أم لا<sup>(١)</sup> ؟  
أ . هـ .

والأمران الأخيران اللذان ذكرهما الخطابي يختلف فيها . فمن الفقهاء من  
أجاز بيع كل ما عدا الطعام قبل قبضه .<sup>(٢)</sup>

كما أن منهم من أجاز بيع الفضولي وتصرفاته إذا وافق عليها المالك .<sup>(٣)</sup>

ونقل الشوكاني عن البغوي قوله هنا : النهي في هذا الحديث عن بيع  
الأعيان التي لا يملكها . أما بيع شيء موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشروط .  
فلو باع شيئاً موصوفاً في وقت عام الوجود عند المحل المشروط في البيع جاز . وإن لم  
يكن المبيع موجوداً في ملكه حالة العقد كالسلم .

قال الشوكاني : وظاهر النهي تحريم ( بيع ) ما لم يكن في ملك الإنسان ولا  
داخلاً تحت مقدرته . وقد استثنى من ذلك السلم ، فتكون أدلة جوازه مخصصة  
لهذا العموم . وكذلك إذا كان المبيع في ذمة المشتري إذ هو كالحاضر المقبوض .<sup>(٤)</sup>

ونقل الحافظ في « الفتح » والعيني في « عمدة القاري » عن الإمام ابن المنذر  
في تفسير « بيع ما ليس عندك » أنه يحتمل معنيين :

(١) معالم السنن ج ٥ ص ١٤٣ .

(٢) انظر : المغني ج ٤ ص ٩٧ وما بعدها . والمجموع ج ٩ ص ٢٧٠ ، ٢٧٢ . وبداية  
المجتهد ج ٢ ص ١٠٨ وما بعدها .

(٣) وهو مذهب مالك وأبي حنيفة . انظر : بداية المجتهد ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ والاختيار ج  
٢ ص ٨٧ وفيه يقول :

اعلم أن تصرفات الفضولي متعقدة موقوفة على إجازة المالك ، لصدورها من الأهل — وهو  
الحرة العاقل البالغ — مضافاً إلى المحل ، لأن الكلام فيه ، ولا ضرر فيه على المالك ، لأنه غير  
ملازم له ، وتحتل المنفعة فينعقد ، تصحيحاً لتصرف العاقل ، وتحصيلاً للمنفعة  
المحتملة ، واستدل بحديث شراء حكيم بن حزام للأضحية وبيعها ، وريحه فيها . .  
الخ ، كما استدل ابن رشد بحديث عروة البارقي ، وقد مال البخاري في صحيحه إلى إجازة  
بيع الفضولي ، وعقد لذلك ( باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضي ) واستدل بحديث  
أصحاب الغار المشهور . انظر : فتح الباري ج ٤ ص ٣١٣ .

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥٣ .

أحدهما : أن يقول : أبيعك عبداً أو داراً معينة ، وهي غائبة وقت البيع ، فيشبه بيع الغرر ، لاحتمال أن تتلف أو لا يرضأها صاحبها .

ثانيهما : أن يقول : أبيعك هذه الدار بكذا ، على أن اشتريها لك من صاحبها ، أو على أن يسلمها لك صاحبها . قال : وهذا مفسوخ على كل حال ، لأنه غرر ، إذ قد يجوز ألا يقدر على شرائها أو لا يسلمها إليه مالكيها . قال : وهذا أصح القولين عندي .

قال الحافظ : وقصة حكيم موافقة للاحتمال الثاني<sup>(١)</sup>

وقال ابن القيم :

« وأما قوله ﷺ : « لا تبع ما ليس عندك » فمطابق لنهي عن بيع الغرر . لأنه إذا باع ما ليس عنده ، فليس هو على ثقة من حصوله ، بل قد يحصل له وقد لا يحصل ، فيكون غرراً ، كبيع الأبق والشارد والطيور في الهواء ، وما تحمل ناقته ونحوه .

قال : وقد ظن طائفة أن السلم مخصوص من عموم هذا الحديث . فإنه بيع ما ليس عنده . وليس كما ظنوه ، فإن الحديث إنما تناول بيع الأعيان . وأما السلم فعقد على ما في الذمة . . . وما في الذمة مضمون مستقر فيها . وبيع ما ليس عنده إنما نهى عنه ؛ لكونه غير مضمون عليه ، ولا ثابت في ذمته ، ولا في يده ، فالمبيع لا بد أن يكون ثابتاً في ذمة المشتري أو في يده . وبيع ما ليس عنده ليس بواحد منها . فالحديث باق على عمومته .<sup>(٢)</sup>

هذا كلام ابن القيم . . ولشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا المقام كلام نفيس في بيان معنى بيع المعدوم ، أو بيع ما ليس عند البائع الذي اعتبره بعض الفقهاء أصلاً ثابتاً ، واستثنوا منه « بيع السلم » وجعلوا الترخيص فيه على خلاف القياس ، لحاجة الناس . وكلامه هنا يدل على عمق فهمه لروح الشريعة وفقهه لمقاصدها ، اقتداء بالصحاب الذين كانوا أوفقه الناس لهذا الدين وأعرفهم

(١) انظر : فتح الباري ج ٥ ص ٢٥٢ وعمدة القاري ج ١١ ص ٢٥٤ .

(٢) تهذيب سنن ابن داود ج ٥ ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

بسماعته .

يقول في رسالته عن « القياس » ردا على الذين يقولون : إن السلم جاء على خلاف القياس ، لأنه بيع معدوم ، أو بيع ما ليس عند البائع ، ورووا عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لا تبع ما ليس عندك . . . وأرخص في السلم » قال : وهذا لم يرو في الحديث ، وإنما هو من كلام بعض الفقهاء .

ونهى النبي - ﷺ - حكيم بن حزام عن بيع ما ليس عنده : إما أن يراد به بيع عين معينة ( بيت فلان أو سيارته مثلا ) فيكون قد باع مال الغير قبل أن يشتريه . وفيه نظر . .

ولما أن يراد به بيع ما لا يقدر على تسليمه وإن كان في الدمة ، وهذا أشبه . فيكون قد ضمن له شيئا لا يدري : هل يحصل أولا يحصل .<sup>(١)</sup> .

وبعد التسليم بصحة الحديث - وهو ما أرجحه - يبقى البحث في دلالاته : هل النهي فيه للتحريم أو للكراهة أو هو لمجرد الإرشاد ؟ وهو ما اختلف فيه الأصوليون في كل نهى لم يقترب بوعيد .

يقول العلامة ابن رشد في المقدمات : والنهي إذا قرن بالوعيد علم أن المراد به التحريم . وقوله تعالى : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ويصدhem عن سبيل الله كثيرا ، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ﴾ يريد : نهى تحريم لأنه عطف على ما نص على تحريمه<sup>(٢)</sup> .

وقد رأينا جمهور الفقهاء يقولون في بيع الإنسان على بيع أخيه - وقد صح الحديث في النهي عنه - إن هذا البيع يكره ، وإذا وقع مضي ، لأنه سوم على بيع لم يتم ، وخالف في ذلك الظاهرية .

قال ابن رشد في بداية المجتهد : « وسبب الخلاف بينهم : هل يحمل هذا النهي على الكراهة أو على الحظر ؟ ثم إذا حمل على الحظر ، فهل يحمل على جميع

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ج ٢٠ ص ٥٢٩ .

(٢) المقدمات الممهدة ص ٥٠١ .

الأحوال أو في حالة دون حالة؟ (١) .

وإنما ذكرت هذا كله ، لأين مدى المجازفة في قول من يقول : إن بيع المرء ما ليس عنده ، أو على حد تعبيره : البيع قبل الشراء : أسوأ أنواع الربا !! فمن أخطر الأشياء التي ابتلي بها المسلمون في فهم الاسلام اليوم : تكبير حجم الأشياء وإعطاؤها أكثر من قيمتها الشرعية ، وجعل المختلف فيه كالمتفق عليه ، وجعل الظني كالقطعي ، والمشتبهات كالمحرمات ، والصغائر كالكبائر ، مع أن لكل منزلته وحكمه .

على أننا لا حاجة بنا إلى هذا كله ، إذا انتهى بنا البحث إلى النقطة الثالثة وهي : المعاملة التي تجريها المصارف الاسلامية باسم « بيع المرباحة للأمر بالشراء » : أي بيع لما لا يملك المصرف ، أو لما ليس عنده ، أم لا ؟

وهنا نقرر مطمئنين : أن العلماء الذين شاركوا في مؤتمر المصرف الإسلامي الأول في دبي ، ومؤتمر المصرف الإسلامي الثاني في الكويت ، إنما أجازوا للمصرف الإسلامي البيع للأمر بالشراء إذا تملك السلعة بالفعل . وما يجري بين المصرف وطالب الشراء قبل ذلك إنما هو مواعدة بينهما ، وليس بيعا وشراء .

وقد ذكرنا الفتوى التي أصدرها المؤتمر الأخير بالكويت ، ولا بأس أن نعيد نصها للتذكرة :

« يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المرباحة للأمر بالشراء ، بعد تملك السلعة المشتراة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد السابق ، هو أمر جائز شرعا ، طالما كانت تقع على المصرف الإسلامي مسئولية الهلاك قبل التسليم ، وتبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي » .

فهذا هو نص الفتوى ، بقيودها وحدودها . وإذا كانت هناك مصارف اسلامية لا تلتزم إدارتها بهذه القيود والحدود ، فهي مسئولة عن تجاوزها ، وعلى هيئات الرقابة الشرعية أن تراجع ذلك وتدقق فيه ما استطاعت . وسيظل الإيمان

---

(١) بداية المجتهد جـ ٢ ص ١٢٤ جـ ١ دار الفكر بيروت .

الصادق هو أعظم الرقباء على صاحبه ، لأنه رقيب من الداخل لا تسهل مخادعته ولا الهرب منه .

ولهذا نرى المصارف الاسلامية التي يديرها أناس يتقون الله ويخافون سوء الحساب ، حريصة كل الحرص على أن تستفتي في كل أمورها هيئة رقابتها الشرعية وأن تعرض عليها معاملاتها بأمانة ، من أجل معرفة الحكم حلالا كان أو حراما فتلتزمه ، لا من أجل انتزاع فتوى بالحل ، وهي في كل الأحوال مطالبة بتنفيذ ما أفتت به هيئتها الشرعية بكل دقة .

ولهذا نجد لدى بيت التمويل الكويتي ومصرف قطر الاسلامي ومصرف فيصل الاسلامي بالبحرين مثلا ورقتين أو استثماريتين : إحداهما : رغبة أو وعد بالشراء من العميل وبالبيع من المصرف . والثانية : عقد بيع بعد شراء السلعة وتملكها .

واعتقد أن المصارف الاسلامية الأخرى مثل بنك فيصل الاسلامي بكل من القاهرة والخرطوم لديها مثل ذلك .

( ٦ )

حول الإلزام بالوعد





## تحقيق القول في الإلزام بالوعد :

من الإخوة الذي شاركوا في مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني بالكويت من وافقوا على المواعدة على بيع المرابحة المذكورة ، ولكنهم خالفوا بشدة في قضية الإلزام بالوعد .

ومن هؤلاء الإخوة : الدكتور حسن عبد الله الأمين الأستاذ الباحث بالمركز العالمي لأبحاث الإقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز . . والدكتور محمد سليمان الأشقر الأستاذ الباحث بموسوعة الفقه الإسلامي بالكويت وكلاهما قدم بحثا حول موضوع المرابحة . والزميل : الدكتور علي السالوس الأستاذ المساعد بكلية الشريعة بجامعة قطر ، وقد شارك بالمناقشة في المؤتمر .

وحجتهم أن فتوى مؤتمر المصرف الاسلامي الأول اعتمدت على مذهب مالك في الإلزام بالوعد والقضاء به . مع أن مذهب مالك في هذه القضية بالذات يمنع ولا يجيز ؛ لأنه يعتبرها من بيع العينة المنوعة . فكيف نأخذ بمذهب مالك في الإلزام بالوعد ، في الوقت الذي نتركه في القضية الخاصة الذي ننفذ فيها الإلزام بالوعد ؟

ومن جهة أخرى يقول الدكتور الأمين : إن مسألة لزوم الوفاء بالوعد قضاء أو عدم لزومه ( عند المالكية ) إنما تتعلق فقط بمسائل المعروف والإحسان دون عقود المعاوضات ، ومنها البيع . وينقل عن فتاوي الشيخ عليش السمسما « فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك » الجزء الأول . نقلا عن كتاب « تحرير الكلام في مسائل الالتزام » للعلامة الخطاب ما نصه : ( فصل ) وأما العدة - ( أي الوعد ) فليس فيها إلزام الشخص نفسه شيئا الآن . وإنما هي كما قال ابن عرفة :

إخبار عن إنشاء المخبر معروفا في المستقبل .<sup>(١)</sup> ومثلوا له بالوعد بقرض ، أو عتي ، أو هبة ، أو صدقة ، أو عارية ، أي الأمور التي تدخل في باب المعروف والإحسان كما قال ابن عرفة ، دون الأمور التي تتعلق بالمعاوضات ، كالبيع مثلا .

« والوفاء بالعدة ( بالتخفيف ) مطلوب لا خلاف ، واختلف في وجوب القضاء بها على أربعة أقوال حكاه ابن رشد في كتاب : جامع البيوع ، وفي كتاب العارية ، وفي كتاب العدة ، ونقلها عنه غير واحد .

(١) فقيـل : يقضى بها مطلقا .

(٢) وقيل : لا يقضى بها مطلقا .

(٣) وقيل : يقضى بها إن كانت على سبب وإن لم يدخل الموعد بسبب العدة في شيء ، كقولك أريد أن أتزوج ، أو أن اشتري كذا ، أو أن أقضي غرمائي فأسلفني كذا ، أو أريد أن أركب غدا إلى مكان كذا فأعزني دابتك ، . . فقال : نعم ، ثم بدا له قبل أن يتزوج أو أن يشتري أو أن يسافر ، فإن ذلك يلزمه ويقضى عليه به .

(٤) وقيل : يقضى بها إن كانت على سبب ودخل الموعد بسبب العدة في شيء وهذا هو المشهور<sup>(٢)</sup> وهو مذهب ابن القاسم ، قال في المدونة : ( لو أن رجلا اشترى عبدا من رجل على أن يعينه فلان بألف درهم ، فقال له فلان : أنا أعينك بألف درهم فاشتر العبد ، أن ذلك لازم لفلان )<sup>(٣)</sup> . وهذا وعد بمعروف .

وواضح من تعريف ابن عرفة للعدة - الوعد - ومن الأمثلة عليه ، أن القول بلزوم الوفاء بها قضاء ، ألما يتعلق بأمور المعروف والإحسان أي التبرعات ، ولا

---

(١) فتح العلي المالك جـ ١ ص ( ٢١٢ ) طبعة المطبعة التجارية الكبرى .

(٢) المرجع السابق : نفس الصفحة ، والفروق لقرافي جـ ٤ ص ٢٤ / ٢٥ طبعة دار إحياء الكتب العربية .

(٣) المدونة الكبرى جـ ٣ ص ٢٦٤ ، دار الفكر بيروت ، وانظر الشرح الكبير للدردير جـ ٣ ص ٣٣٥ .

يتعلق بأموال ذات صلة بعقود المعاوضات كالبيع . أ - هـ كلام د . الأمين .

ويتفق الأستاذ الأشقر مع الأستاذ الأمين في أن الوعد الذي قال بعض المالكية بلزوم الوفاء به ديانة وقضاء إنما هو الوعد بإنشاء المعروف . أما الوعد التجاري ، فهو شيء آخر لم يدر بخلداهم .

ويناقش الشيخ الأشقر فتوى فضيلة الشيخ بدر متولي عبد الباسط مستشار بيت التمويل الكويتي التي مال فيها إلى الأخذ برأي ابن شبرمة ، الذي يقول : إن كل وعد بالتزام لا يحل حراما . ولا يجرم حلالا ، يكون وعدا ملزما قضاء وديانة . . وإن هذا ما تشهد له ظواهر النصوص القرآنية والأحاديث النبوية . . وإن الأخذ بهذا أيسر على الناس ويضبط المعاملات .

وقال الأشقر : قول ابن شبرمة لا أدري ما مصدره ، ولعله منقول بالمعنى لا بالنص . وهو غير محرر ولا مبين ، إذ لم يكن له أتباع يحررون مذهبه .

كما ناقش القول بأن ظواهر الآيات والأحاديث تدل على وجوب الوفاء بالوعد ، ومال إلى أن الوفاء بالوعد ليس بواجب قضاء ، ولا ديانة . وإنما هو مستحب ومن مكارم الأخلاق . كما اختاره القرافي . وأن النصوص في كتب المذاهب على عدم لزوم الوفاء بالوعد ديانة .

وأرى من المهم هنا مناقشة قضية الوعد ، وجوب الوفاء به ديانة ، والإلزام به قضاء ، وما في ذلك من خلاف . لما يترتب على الموضوع من نتائج تتعلق بمعاملات المسلمين وما يحل وما يحرم منها .

رد على بعض الجزئيات :

وقبل أن أفصل القول في الوفاء بالوعد ، أحب أن أرد على بعض الجزئيات من كلام الأخ الأشقر فقد سأل عن مصدر قول ابن شبرمة ، وأقول له : أقرب مصدر له نعرفه هو « المحلى » لابن حزم ، فقد قال : وقال ابن شبرمة : الوعد كله لازم ، ويقضى به على الواعد ويجبر<sup>(١)</sup> .

(١) المحلى ج ٨ المسألة رقم ١١٢٥ .

وأما الادعاء بأن قوله غير محدد ولا مبين ، لأنه لم يكن له أتباع يحرمون مذهبه . فهو ادعاء مرفوض ، و يترتب عليه رفض أقوال جميع فقهاء الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن لا أتباع لهم يقلدوهم . ومعنى هذا رفض آراء جميع علماء الأمة إلا أربعة أشخاص فقط ، هم أصحاب المذاهب المتبوعة عن أهل السنة ! وإذا توسعنا قلنا : ثمانية ! فهل يلتزم الشيخ الأشقر هذه النتيجة ويقبلها ؟ لا أحسب ذلك .

وأما الرد على قول الشيخ بدر بأن الأخذ بالالزام بالوعد أيسر على الناس ويضبط المعاملات . بأن اختلاف العلماء لا يميز لنا الأخذ بما هو أيسر من أقوالهم ، بل بما هو أرجح دليلا . ففي هذا الرد نظر، لأن المقصود أنه عند تكافؤ الأدلة أو تقاربها يكون الأخذ بالأيسر من دلائل الترجيح لأن الشريعة مبناها على اليسر ورفع الحرج ، وخصوصا في أمور المعاملات . وقد يأخذ الانسان بالأحوط في خاصة نفسه . أما إذا أفنى للعموم فليراع التيسير . ولهذا أثر عن علمائنا في مثل هذه القضايا هذه العبارة : هذا أرفق بالناس . على أن فتوى الشيخ بدر حفظه الله قرنت بالتيسير معنى آخر لم يذكره المعقب ، فقد قالت : هذا أيسر على الناس ويضبط المعاملات فلا ينبغي أن يفصل المعنى الأخير عن الأول .

**أدلة الإلزام بالوعد :**

وأكثر ما أثير من كلام كان حول عنصر الوعد والإلزام به ، لهذا كان في حاجة إلى مزيد من التجلية والإيضاح لحقيقته ، فأقول :-

إن الذي أرجحه أن الوفاء بالوعد واجب ديانة ، فهذا هو الظاهر من نصوص القرآن والسنة وإن خالف في ذلك المخالفين .

أ - ففي القرآن يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ ﴾ [ الصف : ٢ ، ٣ ] والوعد إذا أخلف قول لم يفعل فيلزم أن يكون كذبا محرما . وأن يحرم إخلاف الوعد مطلقا .<sup>(١)</sup>

بل إن عبارة الآية الكريمة ﴿ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ تدل على أنه كبيرة ، وليس

---

(١) الفروق ج ٤ : ٢٠

مجرد حرام .

ب - وقد ذم الله بعض المنافقين بقوله ﴿ فَأَعْقِبَهُمْ نَفَقَا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [ التوبة : ٧٧ ]  
والآية تفيد أن نفاقهم بسبب إخلافهم وعدهم مع الله . ومثل ذلك إخلاف الوعد مع الناس ، إذ لا فرق في أصل الحرمة بين الأمرين . كما أن نكث العهد محرم سواء كان مع الله أم مع الناس .

ج - وقد أنكر القرآن شدة استغفار المؤمنين للمشركين مهما تكن قرابتهم . فقال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ يُولُوا كَانُوا أَوْلَىٰ قَرَبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [ التوبة : ١١٣ ]  
وهنا تلوح للمؤمن قصة استغفار إبراهيم لأبيه ﴿ وَاعْفُ رَأْيِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ [ الشعراء : ٨٦ ] كيف يتفق هذا مع هذا الإنكار الشديد ؟ هنا يقول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ ﴾ [ التوبة : ١١٤ ] .

فكان عذر إبراهيم وعده السابق لأبيه ﴿ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ [ مريم : ٤٧ ] .

فلو كان الوفاء بالوعد مجرد أمر مستحب ما ارتكب من أجله الاستغفار لمشرك ضال من أصحاب الجحيم .

ولا يقال : لعل الوفاء بالوعد كان واجبا في شرع إبراهيم . وشرع من قبلنا ليس شرعا لنا . ونقول : الصحيح أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخه شرعنا وبخاصة أن الله تعالى قال لرسوله ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [ النحل : ١٢٣ ]

د - يؤكد هذا ما ذكره الله عن الشيطان حين يجمعه بمن اتبعه من الغاوين في النار حيث يقول : ﴿ إِنْ اللَّهُ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ﴾ [ إبراهيم : ٢٢ ]

وهذا ذكر في معرض الذم للشيطان وحزبه . فلو كان إخلاف الوعد لا يعدو أن يكون مكروها أو إخلاف الأولى ، لم يكن لذم الشيطان به معنى .

هـ - وفي الحديث الصحيح المتفق عليه من رواية أبي هريرة : «آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان»<sup>(١)</sup> .  
وفي بعض روايات مسلم : آية المنافق ثلاث . . . وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم .

و - وفي الحديث الصحيح الآخر من رواية عبد الله بن عمرو : « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها . . . إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر »<sup>(٢)</sup> .

ز - وذكر البخاري في كتاب « الاستقراض » حديث عائشة : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يستعيز في صلاته كثيرا من المأثم ( أي الإثم ) والمغرم ( أي الدين ) ف قيل له : يا رسول الله ، ما أكثر ما نستعيز من المغرم ؟ ! فقال : إن الرجل إذا غرم ( أي استدان ) حدث فكذب ، ووعد فأخلف<sup>(٣)</sup> . ومعنى هذا أن - الاستدانة تجره إلى المعصية بالكذب في الحديث ، والخلف في الوعد .

ح - وهناك أدلة أخرى سنذكرها فيما ننقله عن الغزالي والبخاري وابن القيم .  
والظاهر من هذه الأدلة أن الوعد سواء كان بصفة وير ، أم بغير ذلك - واجب الوفاء به . إذ لم تفرق النصوص بين وعد ووعد . وهذا ما روي عن ابن شبرمة فيما نقله عنه ابن حزم حيث قال : الوعد كله لازم ، ويقضي به على

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان . باب علامة المنافق ، ومسلم في كتاب الإيمان . باب خصال المنافق .

(٢) رواه مسلم في الباب المذكور ، ورواه البخاري ، أيضا ولكن وضع مكان « وإذا وعد أخلف » جملة « وإذا ائتمن خان » .

(٣) صحيح البخاري - كتاب الاستقراض - باب من استعاض من الدين .

الواعد ، ويجبر<sup>(١)</sup> .

وإذا كان كل هذا التحذير من إخلاف الوعد حتى عد من علامات النفاق ، وإحدى خصاله الأساسية ، فهذا من أظهر الأدلة على حرمة . ولهذا جعله الإمام الغزالي في « إحيائه » من آفات اللسان ، وهي إحدى « المهلكات » .

رأي الإمام الغزالي في إحيائه :-

قال وهو يعدد آفات اللسان : الآفة الثالثة عشر : الوعد الكاذب « فإن اللسان سباق إلى الوعد ، ثم النفس ربما لا تسمح بالوفاء فيصير الوعد خلفا ، وذلك من إمارات النفاق . . . قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ المائدة : ١ .

« وقد أثنى الله تعالى على نبيه إسماعيل عليه السلام في كتابه العزيز فقال : ﴿ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ﴾ [ مريم : ٤٧ ] .

« ولما حضرت عبد الله بن عمر الوفاة قال : إنه كان خطب إليّ ابنتي رجل من قريش وكان إليه مني شبه الوعد ، فوالله لا ألقى الله بثلاث النفاق . أشهدكم أني قد زوجته ابنتي .

وكان ابن مسعود لا يعد وعدا إلا ويقول : إن شاء الله ، وهو الأولى .

ثم إذا فهم مع ذلك الجزم في الوعد ، فلا بد من الوفاء ، إلا أن يتعذر ، فإن كان عند الوعد عازما على أن لا يفي ، فهذا هو النفاق . وقال أبو هريرة : قال النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاث من كن فيه فهو منافق ، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم . . . » الحديث . وقال عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع من كن فيه كان منافقا . . . » الحديث<sup>(٢)</sup> . . .

(١) المحلي جـ ٨ مسألة ١١٢٥ .

(٢) ذكر الإمام الغزالي هنا بعض أحاديث مثل : « العدة عطية » « الواي ( أي الوعد ) مثل الدين أو أفضل » وغيرهما . . . تركناها لضعف أسانيدهما ، واكتفاء بصريح القرآن ، وصحيح السنة .

وهذا ينزل على عزم الخلف أو ترك الوفاء من غير عذر ، فأما من عزم على الوفاء فعن له عذر منعه من الوفاء لم يكن منافقا ، وإن جرى عليه ما هو صورة النفاق ، ولكن ينبغي أن يحتز من صورة النفاق أيضا ، كما يحتز من حقيقته ، ولا ينبغي أن يجعل نفسه معذورا من غير ضرورة حاجزة<sup>(١)</sup> . اهـ .

رأى جماعة من السلف في وجوب الوفاء بالوعد :-

وذكر الإمام البخاري في صحيحه رأى جملة من السلف ممن يرى وجوب إنجاز الوعد ، فقد ترجم في كتاب « الشهادات » من الصحيح « باب من أمر بانجاز الوعد » قال : وفعله الحسن ( البصري ) أي أمر به . وذكر الآية الكريمة ﴿ واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادقا للوعد ﴾ .

قال : وقضى ابن الأشوع ( وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع ، قاضي الكوفة في زمان إمارة خالد القسري على العراق وذلك بعد المائة ) بالوعد ، وذكر ذلك عن سمرة ( بن جندب ) . قال أبو عبد الله البخاري : رأيت اسحاق بن ابراهيم ( هو ابن راهويه ) يحتج بحديث ابن أشوع ( أي الذي ذكره عن سمرة ) .

وذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث للدلالة على وجوب الإنجاز ، منها : حديث آية المنافق ثلاث . . . وحديث جابر : « لما مات النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء أبا بكر مال من قبل العلاء بن الحضرمي فقال أبو بكر : من كان له على النبي - صلى الله عليه وسلم - دين ، أو كانت له قبله عدة فليأتنا » .

ونقل الحافظ في « الفتح » قول المهلب : إنجاز الوعد مأمور به مندوب إليه عند الجميع ، وليس بفرض ، لاتفاقهم على أن الموعود لا يضارب بما وعد به مع الغرماء . اهـ .

قال الحافظ : ونقل الإجماع في ذلك مردود ، فإن الخلاف مشهور ، لكن القائل به قليل .

(١) إحياء علوم الدين ج ٣ : ١٣٢ ، ١٣ ط . دار الميعرة - بيروت .



وقال ابن عبد البر وابن العربي : أجل من قال به عمر بن عبد العزيز .

وعن بعض المالكية : إن ارتبط الوعد بسبب وجب الوفاء به ، وإلا فلا ، ومن قال لآخر : تزوج ، ولك كذا ، فتزوج بذلك ، وجب الوفاء به .

وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة : هل تملك بالقبض أو قبله ؟

قال الحافظ : وقرأت بخط أبي رحمه الله في إشكالات على الأذكار للنووي : ولم يذكر جوابا عن الآية : يعني قوله تعالى : ﴿ كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون ﴾ وحديث « آية المنافق » قال : والدلالة للوجوب منها قوية ، فكيف حملوه على كراهة التنزيه مع الوعيد الشديد<sup>(١)</sup> ؟ ! اهـ .

وصنيع المحقق ابن القيم في كتابه « إعلام الموقعين »<sup>(٢)</sup> يدل على أنه ممن يرى وجوب الوفاء بالوعد . فقد نظم العقود والعهود والشروط والوعود الواجب الوفاء بها كلها في سلك واحد ، وسرد النصوص الدالة على لزوم الوفاء بالوعد ، مع النصوص الدالة على وجوب الوفاء بالعقد وبالعهد وبالشروط ، كلها سواء .

فذكر قول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون ؟ ﴾ وذكر صحاح الأحاديث في علامات المنافق وخصاله . . وأحاديث أخرى .

وزاد على ذلك أحاديث أخرى تتعلق بالوعد خاصة

مثل ما في سنن أبي داود عن عبد الله بن عامر قال : « دعتني أمي يوما ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد في بيتها ، فقالت : تعال أعطك ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أردت أن تعطيه ؟ فقالت : أعطيه تمرا ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما أنك لو لم تعطيه شيئا كتبت عليك كذبة » .

وقال ابن وهب : ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم : أن رسول الله صلى

(١) انظر : صحيح البخاري - كتاب الشهادات - باب من أمر بإنجاز الوعد . وفتح الباري . ج ٦ : ٢١٧ - ٢١٩ ط مصطفى الحلبي .

(٢) ج ١ ص ٣٨٦ - ٣٨٨

الله عليه وسلم قال : « وأي المؤمن واجب »<sup>(١)</sup> قال ابن وهب : وأخبرني اسماعيل بن عياش عن أبي اسحاق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « ولا تعد أخاك عدة وتحلفه ، فإن ذلك يورث بينك وبينه عداوة » .

قال ابن وهب : وأخبرني الليث بن سعد عن عقيل بن خالد ، عن ابن شهاب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال لصبي : تعال ، هذا لك ، ثم لم يعطه شيئاً ، فهي كذبة » .

وفي السنن من حديث كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده يرفعه : « المؤمنون عند شروطهم » وله شاهد من حديث محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر يرفعه : « الناس على شروطهم ما وافق الحق » وليست العمدة على هذين الحديثين بل على ما تقدم .

وأجاب ابن القيم عما في بعض هذه الأحاديث من جهة السند ، فقال : أما ضعف بعضها من جهة السند ، فلا يقدح في سائرهما ، ولا يمنع من الاستشهاد بالضعيف إن لم يكن عمدة .<sup>(٢)</sup>

### نقل العلامة الزبيدي :

وقال العلامة « الزبيدي » في شرح القاموس في مادة « وعد » : « اختلف في حكم الوفاء بالوعد : هل هو واجب أو سنة ؟ أقوال .

قال شيخنا : وأكثر العلماء على وجوب الوفاء بالوعد ، وتحريم الخلف فيه . وكانت العرب تستعبه وتستعبه ، وقالوا : إخلاف الوعد من أخلاق الوغد . وقيل : الوفاء سنة ، والإخلاف مكروه ، واستشكله بعض العلماء .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي بعد سرد كلام : وخلف الوعد كذب ونفاق وإن قل فهو معصية .

---

(١) الواي : الوعد ، أو التعويض بالعدة من غير تصريح ، وقيل : العدة المضمونة . والحديث مرسل .

(٢) أعلام الموقعين جـ ١ : ٣٨٦ - ٣٨٨ .

« وقد ألف الحافظ السخاوي في ذلك رسالة مستقلة سماها « التماس السعد في الوفاء بالوعد » جمع فيها فأوعى<sup>(١)</sup> » أهـ كلام الزبيدي .

وإذا كان وجوب الوعد والأمر بانجازه ، قال به مثل عبد الله بن عمر ( الذي زوج ابنته لمن صدر منه شبه وعد له ، حتى لا يلقي الله بثلاث النفاق ! ) ومثل سمرة بن جندب من الصحابة ، ومثل عمر بن عبد العزيز من التابعين ، وهو معدود من الخلفاء الراشدين المهديين الذين يعرض على سنتهم بالنواجذ ، والحسن البصري الإمام المشهور . ومن بعدهم : ابن الأشوع الذي اعتد البخاري بذكره في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن امين : مشهور يعرفه الناس ، كما في عمدة القاري<sup>(٢)</sup> . . وابن شبرمة الفقيه الثقة العابد ، واسحاق بن راهويه ، شيخ البخاري ، وأحد أئمة الحديث والفقه . . وأمير المؤمنين في الحديث : محمد بن اسماعيل البخاري ، كما يبدو من ترجمته للباب وعدم ذكره الرأي الآخر . . . بالإضافة إلى ما نقلناه عن العلامة ابن القيم ، وما هو معروف من مذهب الإمام مالك وبعض أصحابه ، وخصوصا فيما كان له سبب ودخل الموعود من أجله في نفقة وكلفة . . فليس القائل به إذن قليلا ، كما قال الحافظ رحمه الله . بل لعل الصحيح ما نقله الزبيدي عن شيخه : أن أكثر العلماء على وجوب الوفاء بالوعد ، وتحريم الخلف فيه .

وبهذا نرى أن نسبة القول بالإلزام بالوعد إلى بعض المالكية أو إلى ابن شبرمة فقط فيه تقصير كبير في الاستقصاء .

وقفات ثلاث :

بعد البيان السابق ، ينبغي لنا أن نقف وقفات ثلاثا :

الأولى : في شبهات النافين للإلزام بالوعد ، وما اعتمدوا عليه من نصوص ، مع وضوح الأدلة المصرة بالوجوب والإلزام .

---

(١) تاج العروس ، شرح القاموس : مادة « وعد »

(٢) عمدة القاري للهيبي جـ ١٣ ، ص ٢٥٨ .

الثانية : فيما قيل من التفرقة بين العدة بالمعروف والصلة ، والوعد في أمور المعاملات والمعاوضات ، وأن الوعد في الأولى هو الذي قيل بوجوبه . أما في الثانية فلا .

الثالثة : في التفرقة بين ماهو واجب ديانة ، أي بين المرء وربه ، وماهو واجب قضاء ، بمعنى أن من حق ولي الأمر أو القاضي أن يتدخل فيه ويلزم به .

فقد قال من قال : إنما نسلم ان الوفاء بالوعد والالتزام به واجب من الناحية الدينية والأخلاقية ، ولكن لا حق للسلطة القضائية أو التقنية أو التنفيذية في التدخل للإلزام به ، أو المعاقبة على الإخلال به . وإن نشأ عن ذلك من الأضرار والخسائر ما لا يرضاه الله ولا رسوله ولا المؤمنون .

ولنناقش هذه النقاط الثلاث بغير تطويل .

شبهات النافين لوجوب الوفاء بالوعد :

لم أجد دليلاً مقنعاً يقاوم الأدلة الكثيرة المؤيدة للقول بوجوب الوفاء بالوعد . ولكن هناك بعض شبهات ذكرها بعض الفقهاء ، اكتفي منها بما ذكره العلامة « القرافي » من أحاديث عارض بها النصوص الدالة على تحريم خلف الوعد ، وهي أحاديث لا تقوى على معارضة هذه النصوص ، لا من ناحية ثبوتها ، ولا من ناحية دلالتها .

فقد ذكر هنا حديثين :

أولهما : حديث الموطأ : قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أكذب لا مرأتى ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لا خير في الكذب . فقال يا رسول الله ، أفأعدها وأقول لها ؟ فقال عليه السلام : لا جناح عليك .

قال : فمنعه من الكذب المتعلق بالمستقبل ، فإن رضا النساء إنما يحصل به ونفى الجناح على الوعد ، وهو يدل على أمرين : أحدهما : أن إخلاف الوعد لا يسمى كذباً لجعله قسم الكذب وثانيهما : أن إخلاف الوعد لا حرج فيه<sup>(١)</sup> أهـ .

---

(١) الفروق ج ٤ : ٢١ .

والحديث من ناحية سنده غير ثابت ، قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء :

أخرجه ابن عبد البر في التمهيد من رواية صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار مرسلًا .

وهو في « الموطأ » عن صفوان بن سليم معضلاً من غير ذكر عطاء<sup>(١)</sup> .  
أ هـ .

وأما من ناحية الدلالة ، فقد ناقش العلامة ابن الشاط القرافي ( في حاشيته على الفروق ) . مناقشة جيدة في « الأمر الأول » يحسن الرجوع إليها . ولم أذكرها خشية الإطالة<sup>(٢)</sup> .

أما الأمر الثاني ، وهو أن إخلاف الوعد لا حرج فيه مطلقاً ، فهو غير مسلم ، لأن الحديث جاء في علاقة الرجل بامرأته ، ومن حرص الشارع على دوام المودة بين الزوجين أن رخص لها ما لم يرخص لغيرهما ، فأجاز شيئاً من الكذب كما أجاز في الحرب والإصلاح بين الناس ، وقد روى ذلك الإمام مسلم في صحيحه عن أم كلثوم بنت عقبة : أنها لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص في شيء مما يقول الناس : كذب ، إلا في ثلاث : الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها<sup>(٣)</sup> .

قال النووي في شرح الحديث :

قال القاضي : لا خلاف في جواز الكذب في هذه الصور .

واختلفوا في المراد بالكذب المباح فيها : ماهو ؟

فقالت طائفة : هو على إطلاقه ، وأجازوا قول ما لم يكن في هذه المواضع

للمصلحة .

(١) انظر : تخريج العراقي في حاشية الإحياء ، جـ ٣ ، ص ١٣٧ ، ط دار المعرفة ، بيروت

(٢) انظر : الفروق وحواشيه ، جـ ٤ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣) انظر : صحيح مسلم - كتاب البر والصلة - باب تحريم الكذب وبيان ما يباح منه . حديث

وقال آخرون : ما جاء من الإباحة في هذا ، المراد به : التورية واستعمال  
المعاريض ، لا صريح الكذب ، مثل أن يعد زوجته أن يحسن إليها ويكسوها  
كذا ، وينوي : إن قدر الله ذلك ، وحاصله أن يأتي بكلمات محتملة يفهم  
المخاطب منها ما يطيب قلبه<sup>(١)</sup> أ هـ .

وبهذا نتبين أن العلاقة بين الزوجين هنا موسع فيها ، ولا يقول القرافي ولا  
غيره هنا بأن الترخيص في بعض الكذب هنا يعني أن الكذب لا حرج فيه باطلاق .

وثاني ما استدل به القرافي هنا هو حديث أبي داود « إذا وعد أحدكم أخاه ،  
ومن نيته أن يفي فلم يفي ، فلا شيء عليه » .<sup>(٢)</sup>

والحديث في سنن أبي داود بلفظ : « إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي  
ولم يفي ، للميعاد فلا إثم عليه » .<sup>(٣)</sup>

والحديث سكت عليه أبو داود ، ولكن ذكر المنذري في مختصره عن أبي  
حاتم الرازي أن في سنده راوين مجهولين ( أبو النعمان وأبو وقاص ) وكذا رواه  
الترمذي وقال : حديث غريب وليس إسناده بالقوي . قال : ولا يعرف أبو  
النعمان وأبو وقاص وهما مجهولان .<sup>(٤)</sup>

وكذا ضعفه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث « الإحياء » فالحديث متفق  
على ضعفه .

ومثل هذا لا يحتج به في مقابلة الأدلة الأخرى الدالة على تحريم الخلف .

ومع هذا يمكن حمل هذا الحديث - كما قال ابن الشاط المالكي - على أنه لم يفي  
مضطرا ، جمعا بين الأدلة ، مع بعد تأويل تلك الأدلة وقرب تأويل هذا .<sup>(٥)</sup>

(١) شرح النووي على مسلم ج ٥ ص ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ط . الشعب .

(٢) الفروق ج ٤ ص ٢٢٠

(٣) الحديث في السنن برقم ٤٩٩٥ .

(٤) انظر الحديث رقم ٢٦٣٥ من الترمذي .

(٥) انظر : حاشية ابن الشاط على الفروق ج ٤ ص ٢٢ .

والحق أن العلامة القرافي في هذا الموضع لم يكن على العهد به من التحقيق والتدقيق ، ولهذا نجد العلامة ابن الشاط في حاشيته على « الفروق » المسماة « أدرار الشروق » يعقب على ما ذكره القرافي من اختلاف الفقهاء في الوعد : هل يجب الوفاء به شرعا أم لا . الخ بقوله : الصحيح عندي القول بلزوم الوفاء بالوعد مطلقا ، فيتعين تأويل ما يناقض ذلك ، ويجمع بين الأدلة . على خلاف الوجه الذي اختاره المؤلف ، والله أعلم<sup>(١)</sup> . أهـ .

#### الوعد بالمعروف والوعد في المعاوضات :

وأما النقطة الثانية ، وهي ما قيل من التفرقة بين الوعد بالصلة والمعروف وأنه هو الذي قيل بوجوده ، وبين الوعد في شئون المعاملات والمبادلات المالية ، وأن هذا لم يقولوا بوجوده .

فيهمي أن أؤكد في هذا أمرين :

الأول : أن النصوص التي أوجبت الوفاء وحرمت الإخلاف ، جاءت عامة مطلقة ولم تفرق بين وعد ووعد ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، ولا دليل عند المعارض يخصص عمومها ، أو يقيد إطلاقها . ولهذا قال ابن شبرمة بصريح العبارة : الوعد كله لازم .

الثاني : أنه إن كان لابد من تفرقة بين النوعين - فالأمر بيدولي على خلاف ما قيل تماما .

والذي أراه أن الخلاف المنقول في الوعد ولزوم الوفاء به عند المالكية وغيرهم قد يقبل فيها كان من باب البر والمعروف والإرفاق ، على معنى أن من وعد إنسانا بصلة أو خدمة يقدمها له قد يجري فيه الخلاف السابق ، لأن أصله تبرع محض ، ويستتبع منه على كل حال إخلافه ، وهذا ما تعارف الناس عليه وعبروا عنه في نثرهم بمثل قولهم : وعد الخردين عليه ، وفي شعرهم بمثل قول من قال :

إذا قلت في شيء « نعم » فأتئمه      فلئن « نعم » دين على الحر واجب!

(١) حاشية الفروق ج ٤ ص ٢٤ ، ٢٥ .

وإلا فقل: «لا» تسترح وترج بها لئلا يقول الناس: إنك كاذب!

وهذا ما لم يدخل بسبب الوعد في ارتباط مالي ، فإنه يشبه أن يكون تعاقدا  
ضمنيا . .

ومن هذا ما تعد به الحكومات موظفيها من علاوات وترقيات وإعانات  
اجتماعية في حالة الزواج والإنجاب وغيرها .

وما تعد به الوزارات والمؤسسات العاملين فيها من مكافآت وحوافز لمن يقوم  
بجهد معين كعمل إضافي أو خدمة معينة ، أو تحسين لمستوى العمل ، أو نحو ذلك  
فيجب أن توفي به .

ومن ذلك عقد ( الجعالة ) فإنما هو وعد من ( الجاعل ) كأن يقول : من رد  
عليّ مالي المفقود ، فله كذا \* .

ومن ذلك ما تعد به المؤسسات الثقافية من جوائز تمنحها لمن يستوفي شروط  
السبق في مسابقات علمية تعلن عنها . . . ومثلها المسابقات الرياضية ونحوها .

أما الذي ينبغي ألا يقبل الخلاف فيه ، فهو : الوعد في شئون المعاضات  
والمعاملات ، التي يترتب عليها التزامات وتصرفات مالية واقتصادية ، قد تبلغ  
الملايين ، ويترتب على جواز الإخلاف فيها إضرار بمصالح الناس وتغيير بهم .  
فالوفاء بالوعد هناك كالوفاء بالعهد . . . لهذا وضعت بعض الأحاديث : « إذا  
عاهد غدر » مكان « إذا وعد أخلف » فالعنيان متلازمان أو متقاربان . وقد  
ذكر الغزالي في الاستدلال على وجوب الوفاء بالوعد قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ دلالة على أن الوعد داخل في مسمى « العقود » .

كما أدخل ابن القيم الوعود مع العقود والعهود والشروط جميعا في باب  
واحد ، فكما أن المسلمين عند شروطهم ، فهم كذلك عند وعودهم ، لأنهم لا  
يقولون مالا يفعلون .

\* فرده عليه ، فليزمه إعطاؤه ما وعد به .



ومن هنا استغرب اتجاه د . الأمين ، ود . الأشقر إلى عكس ذلك تماما ، على حين رأينا المالكية الذين اعتمدا مذهبهم ، يرجحون الإلزام بالوعد ديانة وقضاء إذا ترتب عليه شيء من الالتزام المالي ، فكيف لا نتجه إلى القول بلزوم الوفاء إذا كانت المعاملة كلها قائمة من الأساس على التزام مالي متبادل ؟

أما ان المالكية لا يقولون بالإلزام بالوعد في هذه الصورة بالذات ، فلما عارضه - في نظرهم - من أدلة أخرى أوجبت منع هذه الصورة .

وقد بينا ضعف هذه الأدلة في موضع آخر ، ولهذا لا يلزمنا تقليدهم هنا . ولا مانع أبدا من الأخذ برأيهم في الإلزام بالوعد ، وعدم الأخذ برأيهم في بيع الأجل ، أو بيع العينة .

على أننا قد وجدنا بحمد الله من غير المالكية من فقهاء الأمة من قال بالإلزام ، فمن كان يرى أن رأي المالكية إما أن يؤخذ كله ، وإما أن يترك كله ، تركناه لرأيهم كله ، ووسعنا أن نأخذ برأي الآخرين من القائلين بالإلزام ، وهم عدد غير قليل .

#### التفريق بين ما يلزم ديانة وما يلزم قضاء :

وأما النقطة الثالثة وهي التفريق بين ما يلزم ديانة وما يلزم قضاء ، لانتخاذ ذلك ذريعة إلى أن وجوب الوفاء بالوعد من الناحية الدينية ، لا يترتب عليه تدخل السلطات الشرعية للقضاء به ، والإلزام بتنفيذه . . فالواقع أن الأصل هو الإلزام بكل ما أوجبه الله ورسوله . وما مهمة السلطات إلا تنفيذ ما أمر الله به ، ومعاينة من خرج عليه بحكم مسئوليتهم الشاملة .

والذي يتضح لي أن الأعلام الذي نقلنا رأيهم في وجوب الوفاء بالوعد ، لم يكونوا يفرقون بين ما يلزم ديانة وما يلزم قضاء . بل الظاهر من سيرهم وأحوالهم وطريقة تفكيرهم أن كل ما يلزم المسلم ديناً وشرعاً ، يقضي به عليه ويجبر على فعله في حالة الأمر والوجوب ، وعلى تركه في حالة النهي والتحريم .

يؤكد هذا أن بعضهم كان بيده سلطة الإلزام والقضاء بالفعل مثل عمر بن

العزیز وابن الأشوع وابن شبرمة . وإنما فرق الفقهاء بین الدیانة والقضاء فیما له ظاهر وباطن ، فبحکم القضاء بالظاهر ، ویکل إلى الله السرائر . كما فی حکم القاضي لمن هو ألحن بحجته ، ومن شهدت له البینة ولو کاذبة ، أو شهد له ظاهر الحال ، وإن کان الواقع غیر ذلك ، فیجوز له أن یأخذ ما حکم له به قضاء لا دیانة . وكذلك فی بعض أحوال الطلاق ونحوه ، قد یختلف القضاء عن الدیانة ، لاختلاف النية المكنونة عن الظاهر المشهود . . وهلم جرا .

وما قرره مؤتمر المصرف الإسلامي الأول المنعقد فی « دبي » من « أن ما یلزم دیانة یمکن الإلزام به قضاء إذا اقتضت المصلحة ذلك ، وأمكن للقضاء التدخل فیه . » یتفق مع اتجاه الشریعة الإسلامية فی الإلزام بالواجبات الدینیة المحضة وإشراك ولی الأمر فی رعايتها ، مثل الصلاة والصیام ونحوها مما شدد الشرع فی فعله ، وأوجب العقوبة على تركه . وإذا کان هذا فی العبادات التي لها صفتها الدینیة البارزة ، فأولى من ذلك ما یتعلق بالعلاقات والمعاملات .

ومن المعروف أن عقوبة « التعزیر » المفوضة إلى رأي الإمام ( ولی الأمر الشرعی ) أو القاضي إنما عملها كل معصية لاحد فیها ولا كفارة . وهذا باب واسع یمتدح القانون أو القضاء أن یدخل منه لیحاكم أو یعاقب على كل إهمال متعمد لواجب دینی . ومن ذلك ترك من یتعرض للهلاك بالجوع أو العطش أو الفرق أو الحریق أو غیر ذلك دون أن یسعه ، فإن المذهب المالکی وغیره یحمله مسئولیة جنائیة بتركه لواجبه الدینی .

ومثل ذلك النفقة على البهیمة والرفق بها ، مما هو واجب دینی فی الأصل . ولكن عند إهماله یمکن أن یلزم به القضاء ، كما یدخل فی سلطة المحتسب .

وقانون « الوصیة الواجبة » الذي أخذت به بعض البلاد الإسلامية إنما أرادت به إلزام الأجداد قانونا ، بما كان یجب أن یراعوه دیانة ، نحو أحفادهم الذين لیس لهم نصیب من المیراث فی تركتهم لموت آبائهم فی حیاتهم ، فجتمعوا بین الیتیم والحرمان ، فالزموا بالوصیة لهم وفقا للآیة الكریمة فی سورة البقرة « یتب

عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين ﴿١﴾

### عقد الاستصناع عند الحنفية :

والخلاف في موضوع الوعد ومدى إلزامه ، يشبه الخلاف الذي جاء في الفقه الحنفي حول « الاستصناع » الذي اتفق أئمة المذهب على جوازه ، واعتباره بيعا صحيحا ، برغم أنه بيع لمعدوم وقت العقد ، ولكنهم أجازوه استحسانا ، لتعامل الناس به ، الراجع إلى الإجماع العملي الممتد من عهد النبوة إلى اليوم بلا نكير ، والتعامل بهذه الصفة - كما قال ابن الهمام - أصل مندرج في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتي على ضلالة »<sup>(١)</sup> اهـ .

ثم اختلف مشايخ المذهب في تكييفه : أهو مواعدة أم معاقدة ؟ فالحاكم الشهيد والصفار ومحمد بن سلمة ، وصاحب المنثور اعتبروه مواعدة ، وإنما ينعقد عند الفراغ بيعا بالتعاطي ، ولهذا كان للصانع ألا يعمل ولا يجبر عليه ، بخلاف السلم ، وللمستصنع ألا يقبل ما يأتي به ويرجع عنه . .

قال ابن الهمام : والصحيح من المذهب جوازه بيعا . . الخ . .

وإذا أتم صنع الشيء المطلوب فالمستصنع ( بكسر النون ) بالخيار إذا رآه : إن شاء أخذه وإن شاء تركه ، لأنه اشترى ما لم يره ، ولا خيار للصانع ، لأنه بائع باع ما لم يره ، ومن هو كذلك فلا خيار له ، وهو الأصح بناء على جعله بيعا لا عدة . وفي رواية عن أبي حنيفة : أن له الخيار أيضا دفعا للضرر عنه ، لأنه لا يمكنه تسليم المعقود عليه إلا بضرر .

وعن أبي يوسف : أنه لا خيار لهما ، أما الصانع فلا ذكرنا ( أنه بائع باع ما لم يره ) ، وأما المستصنع فلأن الصانع ألتف ماله ( أي بتحويله من مادة خام إلى مصنوعات ) ليصل إلى بدله ، فلو ثبت له الخيار تضرر الصانع ، لأن غيره لا

(١) سورة البقرة ، آية : ١٨٠ .

(٢) شرح فتح القدير على الهداية لابن الهمام ج ٥ ص ٣٥٥ .

يشتريه بمثله . ألا ترى أن الواعظ إذا استصنع منبرا فالعامي لا يشتريه أصلاً . (١)

وهذا التعليل والتمثيل يرينا بوضوح كيف كان فقهننا يعيش في قلب الحياة العملية .

وقد عدلت « مجلة الأحكام العدلية » الشهيرة في مسألة « الاستصناع » عن قول أبي حنيفة ومحمد المقتي به في المذهب ، والذي يجعل الخيار للمستصنع بعد انجاز المصنوع ، وإن جاء مستوفيا كل المواصفات المتفق عليها ، وتبنت قول أبي يوسف في عدم الخيار وإلزامه بأخذ المستصنع . وهذا ما نصت عليه المادة ٣٩٢ من المجلة .

وقد جاء في التقرير الذي قدمت به ما يأتي :-

« وعند الإمام الأعظم ( أبي حنيفة ) أن المستصنع له الرجوع بعد عقد الاستصناع ، وعند الامام أبي يوسف رحمه الله أنه إذا وجد المصنوع موافقا للصفات التي بينت وقت العقد فليس له الرجوع ، والحال أنه في هذا الزمان قد اتخذت معاملا كثيرة تصنع فيها المدافع والبواخر ونحوها بالمقاولة ، وبذلك صار الاستصناع من الأمور الجارية العظيمة ، فتخير المستصنع في إمضاء العقد أو فسخه يترتب عليه الاخلال بمصالح جسيمة . . لزوم اختيار قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذا ، مراعاة لمصلحة الوقت ، كما حرر في المادة الثانية والتسعين بعد الثلاثمائة من هذه المجلة » .

---

(١) شرح العناية على الهداية للبايرقي ج ٥ ص ٣٥٦ .

## خاتمة

أحب في هذه الخاتمة أن ألقى شعاعاً من الضوء على جملة أمور حول المصارف الإسلامية :

أولاً : قد كتب أخونا الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في صحيفة الوطن الكويتية أكثر من مقال ، شن فيه على المصارف الإسلامية حملة كنت أود أن يوجهها إلى البنوك الربوية ! بل اعتقد أن البنوك الربوية لم تخدم بأحسن منها !

وقد لاحظت أن هذه المقالات يغلب عليها الغضب والانفعال ، وفي الحديث الصحيح : « لا يقضي القاضي وهو غضبان » وقياساً عليه : لا يكتب الكاتب وهو غضبان !

ومما لاحظته وهو من ثمرات الغضب : أنه لا يقف عن حد النقد العلمي الموضوعي الهادئ ، بل يشن هجوماً يصل فيه إلى حد الاتهام للنيات والدخول في السرائر ، فالمستولون عن المصارف الإسلامية - ووراءهم هيئات الرقابة الشرعية - يقصدون إلى الربا ، ويتحايلون على أكله ، ويغيرون الأسماء والعناوين - مع بقاء المسميات والمضامين - ليحلوا ما حرم الله !

ومما لاحظته كذلك أنه هاجم قرارات المؤتمر الثاني وتوصياته وفتاويه التي صدرت عنه في بيانه الختامي ، مدعياً أن المؤتمر خالف إجماع المسلمين ، ومن المعروف لدى أهل العلم أن إثبات الإجماع في مثل هذه القضية من أصعب الأمور ، ولهذا لا يتورط المحققون من العلماء في المجازفة بادعاء الإجماع .

وقد نقلوا عن الإمام أحمد قوله : من ادعى الإجماع فقد كذب . ما يدرية لعل الناس اختلقوا وهو لا يدري !

ومما رأيته أنكره بشدة من قرارات المؤتمر الفقرة التي تقول : إن الأخذ بالإلزام ( في الوعد ) أمر مقبول شرعاً ، وكل مصرف غير في الأخذ بما يراه في مسألة القول بالإلزام حسبما تراه هيئة الرقابة الشرعية فيه .

قال مخاطبا المؤتمر : من أين لكم ذلك ، وقد انعقد الإجماع قديما على تحريم ذلك ، ولا يعرف مخالف لمثل هذا الإجماع ؟

وليت الكاتب يدلنا على عالم واحد ، أو كتاب واحد ، نقل هذا الإجماع المزعوم !

والحمد لله ، لقد أثبتنا بما لا يدع مجالا للشك أن هناك من قال بالإلزام بالوعد منذ عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، كما نقلناه عن صحيح البخاري . ووجدنا من ألزم به ديانة ، ومن ألزم به ديانة وقضاء ، إن صحت هذه التفرقة في ذلك الزمن .

ولم نعد في حاجة إلى تحميل المالكية أو بعضهم وحدهم مسؤولية القول بالإلزام في الوعد ، ولا نسبة القضاء به إلى ابن شبرمة وحده .

ومما وقفت عنده متعجبا غاية العجب : اعتبار الأخ الفاضل مؤتمر العلماء للمصرف الاسلامي بمثابة « برلمان » تشريعي للبنوك الاسلامية ثم ... إعلانه الانتقاص على مقررات هذا البرلمان !!

فيا ترى كيف يتصور الشيخ عبد الرحمن وظيفة البرلمان أي برلمان ؟ هل يتصور أن تكون كل الأمور التي تعرض على البرلمان من الوضوح والسهولة بحيث ينعقد عليها الإجماع باستمرار ، فلا يختلف فيها اثنان ؟ أم يتصور أن يكون هناك أمور قابلة لأكثر من وجهة نظر ؟ فلا بد فيها إذن من خلاف ، ولا بد فيها من ترجيح . والترجيح في الأمور الاجتهادية المتكافئة إنما يكون باعتماد رأى الجمهور ، أي الأكثرية .

فهب أنه كان عضوا في هذا البرلمان ، وكان له رأي في تكييف بعض القضايا ، أو فهم بعض النصوص ، أو نحو ذلك ، وخالفه أغلب الأعضاء في فهمه ، فهل يملك أن يفرض رأيه على الأكثرية ؟ وبأي حق يقدم رأيه على رأي الآخرين وهو مثلهم فرد غير معصوم يؤخذ من كلامه ويرد عليه ؟ هل يستطيع أن يقول: عقلي أفضل من عقولكم ؟ ودرايتي بالفقه ومسائله أعمق من درايتكم ؟ وخبرتي بالفتوى أسبق من خبرتكم ؟ فإذا اختلفت معكم فرأيي صواب لا يحتمل

الخطأ ، ورأيكم خطأ لا يحتمل الصواب !! هل يقبل أن يجعل من نفسه « بابا » في الإسلام يؤخذ منه ولا يرد عليه ؟ ولو كان هو « بابا » فمن نصّبه وأين ومتى ؟ وهل يجوز في الأمور التي وافقت عليها هيئات رقابة شرعية من قبل ، وأقرها مؤتمر المصرف الإسلامي من بعد - بعد أن قدمت إليه فيها أبحاث ، ونوقشت مناقشة عامة وخاصة - أن يصفها بأنها الربا الصريح ، والحرام البين ؟ ومعنى هذا : أنه يتهم عقول المؤتمرين جميعا ، أو يتهم دينهم جميعا ، ويعتبر نفسه هو المقياس ، بل هو الإسلام ، فمن لم يقل بمثل قوله فقد خرج عن الاسلام !!

ثانيا : أن المصارف الاسلامية لا زالت في بداية الطريق . صحيح أنها شقت طريقها بقوة ، وأثبتت وجودها بسرعة ، واكتسبت ثقة الجماهير المسلمة بجدارة . ولكنها لم تزل قطرة في بحر بالنسبة للبنوك الربوية ، وهي تلقى حربا ظاهرة وخفية من أكثر من جهة ، كما أنها إلى اليوم لم تستكمل ما تريد لنفسها ، وخصوصا من العناصر البشرية المؤمنة برسالتها ، وتحقيق أهدافها ، المدربة على استخدام أحدث أساليب عصرها . وهذا ما تجتهد في التعاون عليه : بانتقاء أمثل العناصر التي تتقدم إليها . . . ثم تأهيلها ببعض التدريب والتثقيف . ثم استمرار ذلك بأكثر من أسلوب ، وفي أكثر من صورة ، ولهذا أنشئ معهد في قبرص الاسلامية لهذا الغرض .

ولذلك لا أستبعد أن يقع بعض الموظفين والإداريين من الذين عاش كثير منهم في البنوك الربوية ، في بعض الأخطاء ، نتيجة سوء التصور ، أو سوء التطبيق أو ضعف التربية وسقم الضمير . بل هذا ما يقع بالفعل ، وسيظل يقع مثله ، حتى يوجد الجهاز البشري المسلم القوي الأمين ، الحفيظ العليم . وهذا ليس بالهين ولا اليسير . وطالما شكّا المسلمون قديما من ضعف الأمين ، وخيانة القوي . أو من جلد الفاجر ، وعجز الثقة ، كما قال عمر رضي الله عنه . ومع صعوبة المهمة يجب أن نعمل ونستمر . وإذا صدق العزم وصح السبيل .

ثالثا : أن المصارف الإسلامية جزء من المجتمع الذي تعيش فيه، ونتعامل معه ، وهو ليس مجتمعا إسلاميا خالصا ، بل هو مجتمع يصطرع فيه الحق

بالباطل ، والإسلام بالجاهلية ، والذين يتعاملون مع المصرف الاسلامي ليسوا كلهم من أولياء الله الصالحين ، الذين إذا حدثوا صدقوا ، وإذا وعدوا أنجزوا ، وإذا اتتمنوا أدا . والمساهمون والمودعون في المصرف أيضا أناس يريدون أن تنمو أموالهم ، وتربح ودائعهم وأسهمهم ، ويعود إليهم عائد يتفنون منه .

ولهذا لا ينبغي لمسلم منصف عاقل ، يعرف المجتمع وما يمر به من تيارات ، وما يحرك أهله من دوافع ، أن يطالب المصرف الإسلامي ألا يهتم بالربح المساهميه ومودعيه ، وأن يصنع له مجتمعا مثاليا مستقلا يزرع ويصنع ويعدن ويرعى وإن لم يربح شيئا !!

أما الناس الذين يريدون قضاء مصالحهم ، وتشغيل مصانعهم ، وامداد مستشفياتهم ، وميكنة مزارعهم وغير ذلك ، ويريدون من المصرف أن يمد لهم يد العون بالتمويل ، فليس لهم عنده نصيب . وكذلك المساهمون والسودعون والمستثمرون ينبغي أن يلتمسوا ربحهم في الآخرة ، ولا ينتظروه في هذه الدار الفانية !!

رابعا : أن من يقول : إن مهمة المصارف الاسلامية أن تشتغل بالزراعة والصناعة والرعي والصيد والتعدين فقط ، يتجاهل أن المهمة الأولى لهذه المصارف أنها « بيوت تمويل » فهي تمول الزارع والصانع والراعي والصيد ونحوهم . وهذا التمويل قد يكون بطريق المشاركة ، أو بطريق المضاربة أو بطريق المراجعة .

وهذا لا يمنع أن تقوم المصارف الاسلامية بإنشاء شركات زراعية وصناعية ونحوها ، استغلالا أو اشتراكا . وهذا ما قامت وتقوم به بالفعل .

ولكن ينبغي ألا ننسى أن من مهمة المصارف الإسلامية تقديم خدمات ومساعدات لعملائها تغنيهم عن البنوك الربوية ومعاملاتها المحظورة .

وهذا ما جعلها تتخذ أسلوب المواعدة على البيع بالمراجعة ، منذ أشار بذلك العلامة المرحوم الشيخ فرج السهوري على الدكتور سامي حمود في مقابلة معه في



بيته ، وهو في سبيل إعداد بحثه للدكتوراه عن « تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية » ونقلت ذلك عنه الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، وأقرتها هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية .

خامسا وأخيرا : أختتم القول بكلمات ثلاث أرجو أن تكون خالصة لوجه الله تعالى :

أولها : كلمة أوجهها للناقدين للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية أيا كانت دوافعهم ، وأعتقد أن بعضهم مخلص في نقده . وكلمتي اليهم تتمثل في أمور ثلاثة :

١ - أن يكونوا واقعيين ، ولا ينشدوا الكمال في البنوك الإسلامية وحدها ، في مجتمع يعج بالنواقص في كل ميدان ، وأن يصبروا على التجربة، فهي لازالت في بدايتها، وأن يقدموا لها العون بدل أن يوجهوا إليها الطعن من أمام ومن خلف . وأن يذكروا هذه الحكمة جيدا : إن من السهل أن نقول ونحس القول ، ولكن من الصعب كل الصعب أن يتحول القول إلى عمل .

٢ - أن يقدموا حسن الظن بالناس ، بدل المسارعة بالاتهام للغير ، وسوء الظن بالآخرين وأن يتخلوا عن الأعجاب بالرأي فهو أحد المهلكات، وعن الغرور بالنفس فهو إحدى الموبقات . وأن يذكروا قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ . سورة الحجرات وقول رسوله الكريم : ( إياكم والظن ، فإن بعدق الظن أكذب الحديث ) . متفق عليه .

٣ - أن يذكروا أن المصارف الاسلامية - وإن كان لها بعض السلبيات وعليها بعض المآخذ - لها إيجابيات مذكورة ، وإنجازات مشكورة ، نذكر منها :

١ - أنها يَسَّرَت للفرد المسلم سبيل التعامل الحلال ، وأراحت ضمائر المسلمين من التعامل مع البنوك الربوية .

٢ - زرعت الثقة والأمل في أنفس المسلمين ، بإمكان قيام بنوك بغير ربا ، وأن

تطبيق الشريعة عندما تتجه الإرادة الجماعية إليه ميسور غير معسور .

٣ - شجعت قاعدة كبيرة من جماهير الشعوب المسلمة على الادخار ، والاستثمار على حين قلما تتعامل البنوك الربوية إلا مع الأغنياء .

٤ - هيأت فرصة مساعدة الفقراء ومساعدة المؤسسات الخيرية والجمعيات الاسلامية عن طريق صناديق الزكاة والبر والقرض الحسن .

٥ - ساهمت في تنمية الجانب التربوي والثقافي ، كما فعل بنك فيصل المصري ، إذ أنشأ هيئة للتربية والثقافة الاسلامية .

٦ - أقامت شركات للتكافل والتأمين الإسلامي ، بديلا عن شركات التأمين الغربي ، كما في السودان ، ودي وشركات دار المال ، وغيرها .

٧ - أنشأت مجموعة من الشركات التي يمكن أن تؤدي مهمات كبيرة في خدمة الاقتصاد القومي والاسلامي .

٨ - أحيت فقه المعاملات الذي كان مهجورا أو ( مجمدا ) في بطون الكتب الفقهية لعدم تطبيقه في الحياة ، فغدونا الآن ندرس : المضاربة والمشاركة والقرض وبيع المrabحة والسلم والصرف والضمان وغيرها . .

وثانيها : كلمة أوجهها لكل من له علاقة بالمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية من المؤسسين والمساهمين ومجالس الإدارات والعاملين من المحافظين والمديرين ورؤساء الأقسام وسائر العاملين - أن يتقوا الله في هذه المؤسسات ، ويعلموا أن العمل فيها - إذا صحت فيه النية وفي حقه من الانتان - عبادة وجهاد . . . وأن الأصدقاء والأعداء جميعا - على اختلاف دوافعهم - ينظرون إلى هذه المصارف نظرة خاصة ، فزلاتها عظام ، وصغائرها كبائر .

ولهذا عليهم أن يتقبلوا كل نصيحة مخلصه ، وكل نقد بناء ، يسد طريقهم ويبصرهم بعيوب أنفسهم ، فالدين النصيحة ، والمؤمن مرآة المؤمن ، والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض . وقد كان عمر رضي الله عنه يقول : رحم الله امرأ أهدى إلى عيوب نفسي !

وأكثر من ذلك أن يستفيدوا من نقد الناقدين ، ولو كانوا غير مخلصين ، لأن  
عينهم الساخطة تتجه إلى المساوىء لتكشفها وتبرزها تشفيا . والمؤمن يستفيد من  
نقد عدوه فيتفادى تقصيره ، ويستكمل نقصه ويصحح خطأه . ولكل امرئ ما  
نوى . ورحم الله الإمام الشافعي حين قال : -

عدائي لم فضل عليّ ومنة فلا باعد الرحمن عني الأعداء  
فهم بحثوا عن زلي فاجتنبتها وهم نافسوني فارتقيت المعالي

والكلمة الثالثة والأخيرة : أتوجه بها إلى جمهور المسلمين أن يطمئثوا إلى أن  
المصارف الإسلامية توجب أنظمتها الأساسية أن يكون لكل منها هيئة رقابة  
شرعية - أو على الأقل مستشار شرعي - من العلماء الثقات ، تعرض عليهم أعمالها  
ليفتوا بإجازتها أو بمنعها ، ورأيهم في هذا ملزم . ومن حقهم أن يطلعوا على ما  
يريدون من أوراق للاستيثاق من سير المصرف وفق توجيهات الرقابة الشرعية .

وهؤلاء العلماء هم المسئولون أمام الله تعالى عن شرعية أعمال هذه  
المصارف ، فإذا قصرُوا فلا تبعة على الجمهور ، لأنه وضع ثقته بهم ، ووكل الأمر  
إليهم ، وقد قال تعالى ﴿ ولورده إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين  
يستنبطونه منهم ﴾<sup>(١)</sup> وقال ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾<sup>(٢)</sup> فهؤلاء هم  
أهل الذكر وأولو الأمر ، أي أصحاب الشأن في هذه القضية . ولا أحسب هؤلاء  
العلماء يشترطون النار بسهولة ، ويبيعون دينهم بدنيا غيرهم .

وقد توج ذلك أخيرا بما سعى إليه مجلس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية من  
إنشاء هيئة عليا للفتوى والرقابة الشرعية تضم رؤساء هيئات الرقابة بالبنوك  
الإسلامية القائمة ، بالإضافة إلى عدد آخر من كبار العلماء في العالم العربي  
والإسلامي .

---

(١) النساء ٨٣

(٢) الأنبياء ٧

وهذا كله يزيد المسلمين اطمئنانا إلى أن المصارف الاسلامية تمضي في  
مسيرتها بفضل الله تعالى بخطوات مسددة ، إلى غاية واضحة ، على صراط  
مستقيم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

### ملاحق

تتضمن هذه الملاحق العقود الخاصة ببيع المrabحة كما يجريه مصرف قطر الاسلامي ، وفقا لما أقرته هيئة الرقابة الشرعية للمصرف .

وكذلك بعض الوثائق الخاصة بالباخرة التي تحمل بضاعة اشتراها المصرف لأحد عملائه عن طريق المrabحة ، ثم أعلن افلاس الشركة التي تملك الباخرة ، وماذا صنعه المصرف الاسلامي إزاء ذلك .



## « وعد بالشراء »

انه في يوم / / ١٤ هـ الموافق / / ١٩ م .

لقد تم الاتفاق بين كل من .

طرف اول

١ - مصرف قطر الإسلامي ومقره

طرف ثان

٢ -

## « المقدمة »

حيث ان الطرف الثاني يرغب في شراء البضاعة المصددة على التمرير المبين يطلب الشراء بالاربعه والاربع / / والبرام

لقد طلب من الطرف الاول القيام بشراؤها ثم بيعها ليلاء بهذا الوعد منه بالشراء وفقا للشرط التالي

١ - على الطرف الثاني بملئيه للتصديقات التالية وانه قد اطلع على القانون والنظام الاساسي لمصرف قطر الإسلامي ( الطرف الاول ) ويلتزم في تحمله عنه وفقا لهذا النظام .

٢ - وعد الطرف الثاني الطرف الاول بشراء البضاعة المبينة اثناء ابرام هذه البيع والشراء بمجرد اتمام الطرف الاول الطرف الثاني بان البضاعة جاهزة للتسليم او وصلت الي محله ووردت مستنداتها .

٣ - شروط ومكسب التسليم :

٤ - يكون البيع والشراء مصل هذا العقد على اساس المراجعة وتبعية التكلفة الكلية للبضاعة بالإضافة الى ربح الطرف الاول بنسبة / من التكلفة الكلية .

٥ - وعلى الطرف الثاني على بيع نسبة / من قيمة البضاعة عند التوقيع على هذا الوعد كمرور لضمان الهدية وتكاليف التزائمت قبل الطرف الاول والقيام بشدي باقي القيمة البقية للطرف الاول الواردة في البند ( ٥ ) من شروط التمسو التسمي .

٦ - اذا امتنع احد الطرفين عن تنفيذ هذا الوعد او قدم بيانات او معلومات ومستندات غير صحيحة فيحصل اية اضرار تلحق الطرف الاخر نتيجة لذلك .

٧ - في نزاع ينكس عنه تنفيذ هذا الوعد يكون من اختصاص مصالح دولة قطر .

٨ - صدر هذا الوعد من نسختين بيده كل طرف نسخة للعمل بموجبها .

الطرف الثاني

الطرف الاول



**١- عمليات تجارية معقدة :**



عقد يمع بالمراحة

١٢٠ / / ١٩٨٨ م بمدينة الدوحة - قطر  
 حضر هذا العقد بسين كسل في  
 مصر في إطار الاتفاقية ويتلوه في هذا العقد السيد /

طبرق اول / صفته بلوغ

ثانياً السيد /

طوبى لى / بصفته مشفقاً

42-114

ألمس الطرفين بصفتها وأعطيتها القانونية للعقاد وانقضا على مايلي :-

البنية التحتية الأولى

ساع انطرب الأول للطرف الثاني القابل لذلك الجماعة الذين اوصالها وكمياتها بطلب الشراء وهم ( )  
بترتيب ( ) والفرق بهذا المقدر والذي يمتد هو ووجه الشراء الوضمان من الطرف الثاني  
بمنزلة لا يتعدى من هذا المقدر .

الطيب والنجيباني

مسجد الأمن الاجتماعي للإغاثة ومولف  
منقضا الأمن الإنساني والصرف الموقعة من الطرف الاول مضيفا اليه ربيع الفهر  
( ويتعهد الطرف الثاني بسداد الأمن الاجتماعي المشار اليه  
في الفط  
بالتالي النمو التالي :-

المجلس التنفيذي

تم التوقيع على هذا العقد من قبل الطرفين القويّ عنيما بالبندين أولا وثانيا بعد التاكيد من حيطة الطرف الاول  
المستد المبرمعة

الهيئة العامة للغذاء والدواء

اتلقى الطرفان علي أن يكون مكان التسليم هو  
ومن ثم فإن أية مصروفات ومخاطر بعد ذلك يتمها الطرف الثاني (الشرعي) وعدمه دون الرجوع إلى الطرف الأول

لإيجاد التساوي

في حالة امتناع الطرف الثاني عن تسلم البضاعة ، فإنه يعتبر ناقصا لوفده وحينئذ فله من حق الطرف الأول  
ببيعها لغيره واستيفاء خريفه وإن تسلم من مستحقات الطرف الأول كان له أن يرجع على الطرف الثاني  
(المشتري) بمقدار ما خالفه من سلعها فلهي تترتب على ذلك ، وإن زاد ضمن المستحقات الطرف الأول  
كانت من حصة البضاعة له واستيفاء ملكا لها .

— February 1994 —

المطابق لاحتكاكي وحيدته

الطابق الأول، صيفته

• التفتتاري •

«البائس»

### البنية الأساسية

في حالة تاجر الطرف الثاني من سداد أي نشاط من الأنشطة الموصف بأنها يلتزم الثاني من هذا العقد في موعد استحقاقه . يحق للطرف الأول أن يتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوقه قبل الطرف الثاني الذي عليه أن يتحمل ما يترتب على ذلك من مصاريف وأضرار .

### البنية الأساسية

من لتفصل عليه سون الطرفين التزامهما التام بموضوع عقد العملية المعروضة لرقابة هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف . كما يقران بالتزامهما التام بما ينتهي إليه رأي الهيئة المذكورة في شأن تحديد العلاقة بين الطرفين على الوجه الشرعي عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية السواء التي تضمن العلاقة بين طرفي هذا العقد .

### البنية الأساسية

أي نزاع ينشأ بخصوص هذا العقد أو تفسيره يكون من اختصاص محكم دولة قطر .

### البنية الأساسية

كل حكم يرد ذكره في هذا العقد ينطبق للفرانين والأحكام التجارية النافذة بعمولة قطر . ويسا لا يتطرق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعقد تأسيس الطرف الأول ومن لتفصل أحكام الشريعة .

### البنية الأساسية

خسر هذا العقد من شطرين يمس كل طرف نصفاً للممثل بموجباً .

الطرف الثاني بصفته  
( الممثل )

الطرف الأول بصفته  
( الممثل )



## عقد بيع بالمزاغة

في يوم / / ١٤٠ هـ الموافق / / ١٩٨ م بمدينة النجدة - قطر  
حضر هذا العقد بين كل من  
أولاً - مصرف قطر الإسلامي ومثله في هذا العقد السيد /

ثانياً السيد /  
ومثله -  
طرف أول / يمثله بالسما  
وطرف ثان / يمثله بمسؤول  
والمرافقان يمثلهما وأوليتهما القانونية للتصاات والتفصاات على مايلي :-

### البند الأول

بما أن الطرف الأول للطرف الثاني القابل لذلك الترخيص (التي أرفقها بكتابها بطلب الشراء رقم )  
بتاريخ ( ) والرافق بهذا العقد والذي يشير إلى موعد الشراء للرفق من الطرف الثاني  
جاءه لا يتجسراً من هذا العقد .

### البند الثاني

حيث أن الطرف الثاني للتصاات بطلب  
مستنداً للتمن الأساس والمصاريف المتوقعة من الطرف الأول مستنداً إلى ربح قدره  
( ) غلط  
على التمسك للثاني :-

### البند الثالث

تم التوافق على هذا العقد من قبل الطرفين المتدع طوعاً بالتوقيع أولاً وثانياً بعد التاكيد من جواز الطرف الأول  
لهذه الترخيص .

### البند الرابع

اتفق الطرفان على أن يكون التسليم هو مائة الف ريال . ومن ثم فإن أجر الترخيص والرسم الجمركي ومصاريف  
مستنداً للتصاات من الترخيص إلى مضافاً للثمن والشخص على التاكيد حسن الثمن الإجمالي للتصاات المشار إليها  
بالبنود الثاني من هذا العقد ويمثلها الطرف الثاني ( الشاري وحده ) ولا يحسب لها خصمة أو مداف في الترخيص .

الطرف الثاني يمثله  
( المستشري )

الطرف الأول يمثله  
( البائع )

- يصد -  
198/Investment/24

#### البند الخامس

يشهد الطرف الثاني بتسليم الكتابة المستندة المتعلقة ،البضاعة محصل هذا العقد من الطرف الأول كما يشهد بتسليم البضاعة المتعلقة بهذه المستندات وبذلك بمجرد تعريفها بجهة الوصول ويكون مسئولاً عن تأخير التسليم وما يترتب عليه من أضرار .

#### البند السادس

في حالة اشتع الطرف الثاني عن تسليم المستندات الواردة ذكرها في البند السابق أو تسليم البضاعة فله بمحجر مافضاً فريده وحيداً فله من حق الطرف الأول موحياً واستيفاء حقوقه من الشئ وإن كل الشئ عن مستندات الطرف الأول كان له أن يرجع على الطرف الثاني ( للشئ ) بهذا أو ما تمهله من خسائر فئوية تترتب على ذلك وإن أراد تسليم البضاعة عن مستندات الطرف الأول فكانت هذه الزيادة حاسمة له ويستفرد مالكا لها .

#### البند السابع

يرجع الطرف الثاني على إيصال امانة تكامل فية البضاعة مقابل تسلمه لها أو مستندات القس لتتملة بها ولتتني مسئولية الطرف الأول بتسليم الممبل مستندات القس ووصول البضاعة وتلق مسئولية تخزين البضائع ولذا للأصول الفنية على عائق الطرف الثاني وحده ولا يحق له الرجوع على الطرف الأول عن التفتيش التي قد تترتب على مخالفة ذلك

#### البند الثامن

يسلم الطرف الثاني بأن يقدم أي ضمانات إضافية وإلغيا للمصرف ( في حالة ما يرى المصرف أن الضمانات المقدمة اليه غير كافية ) وذلك في غضون أسبوع واحد من تاريخ أخفاره بخطاب موسى عليه ومن أن يكون له أي حق في الاعتراض أو التحويل .

#### البند التاسع

كل ما لم يرد ذكره في هذا العقد يخضع للقوانين والأعراف التجارية النافذة بدولة قطر . وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وعقد تأسيس الطرف الأول ومن اختصاص المصالح التجارية .

#### البند العاشر

حضر هذا العقد من نسختين يمس كل طرف نسخة للممبل بموجبها .

الطرف الثاني بصفته  
( الشاري )

الطرف الأول بصفته  
( البائع )



15th December, 83.

GULF AGENCIES CO.,  
P.O. BOX 6534,  
DOHA - QATAR.

Dear Sir,

As you are being in the capacity of Hellenic Lines Ltd. Agent in Doha, we hereby request you kindly to arrange for re-shipment of cargoes belonging to us to Doha which are shipped on S.S. "HELLENIC SEA" lying at port said Harbour as informed by you.

We enclose herewith photocast copies of two B/L's Nos. 2801 and 2802 relating to goods shipped to our order for A/C of Gulf Furniture, Doha.

Please do not spare no effort to arrange for re-shipment of our goods at your earliest under advice to our Commercial Department.

Thanking you in advance,

Yours faithfully,  
For QATAR ISLAMIC BANK (S.A.Q.)

شركة قطر الإسلامية

Qatar Islamic Bank  
(S.A.Q.)

Tel. - 438000  
P. O. Box 599, Doha  
Tele: Islami Doha  
Telex : 5137



شركة قطر الإسلامية  
شركة مساهمة مغفلة

شماره : ٤٣٨٠٠٠  
ص. ب. : ٥٩٩  
بريد : إسلامي - الدوحة  
تلكس : ٥١٣٧

الربيع في ١٤٠٤/٣ / ١٢ هـ  
Doha في ١٤٢٧/١٧ / ١٧ م

المحترم

السيد/ مدير عام شركة تجارية لـ  
الدوحة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الموضوع : البلاغ المأخوذ على اعتمادات المراجعة المحترمة  
من جانبنا والمحتوية على ظهر السفينة "HELLENIC SEA"  
الخاضعة لشركة "HELLENIC LINES LTD. PIRAEUS"  
GREECE.

2 Containers 20' - Furniture - B/L Nos. 2001 & 2002  
Shipment date 22.11.83 from Hamburg / Doha  
L/C's QIB 21/03/M and 23/03/M A/C GULF FURNITURE, DORA.

نود اعلامكم اننا قد علمنا ان الشركة الشانلة المالكه للسفينة المذكورة  
قد اعلن الانسحاب ، وان المركب الخاضعة وعلى ظهرها حمولات معينة للخدمة واسم  
الان ببناء " بوريبيد بجمهورية مصر العربية ، وان وكالة هذه الشركة بالخوذة هو شركة :

GULF AGENCIES COMPANY,  
P.O. BOX 8834, DOHA-QATAR.  
TELEPHONE NO: 323984

وتتعلق لكم بهذا نذك فوفراغرافية من الدوائر التجارية وبوالى الشحن-  
لكم نأمل في مساعدتكم والتدخل في الامر لئلا يتكبى الشاغل على نقل هذه  
الحمولات بشانلة أخرى من بوريبيد الى الدوحة وعلى نفقتهم الخاصة .

وتتفضلوا بتبليغ لادق الخدمة والاحترام ||||

مصدق قطر الاسلامي

مصدق

+ صرة بـ ١٤٢٧/١٧ / ١٧ م

Qatar Islamic Bank  
(S.A.Q.)

Tel: 438200  
P. O. Box 559, Doha  
Tele: 01661 Doha  
Telex: 5177

بنك قطر الإسلامي



بنك قطر الإسلامي

شركة مساهمة مغفلة

تأسس ١٣٨٠٠٠  
ص. ب. ٥٥٩ الدوحة  
بريداً إلكتروني: ٥١٧٧  
الفاكس: ٥١٧٧

١٤٠٤ / ٢ / ١٢ هـ  
Date: ١٩٨٢/١٩/٧٧ م

السادة / شركة التأمين الوطنية المصرية

للسرع الخيرية - قفس

ص. ب. ٢٠٢

المقام عليكم ورخصة الله وبركاته

بالتاريخ إلى بوليصة التأمين رقم ٨٢/٢٨٨٧١ هـ بخصوص التأمين على  
بضائع مستوردة من ألمانيا الغربية باسم مصرف قطر الإسلامي ولأحد المساهمين /  
مقرراته الخيرية ، خود الإفادة أننا قد علمنا بأن الشركة الخائفة قد أظن  
الإقامة ، وأن المركب الخائفة وعلى ظهرها حمولات مبنية للمرضى راسية الآن  
بميناء بورسعيد بمصر العربية .  
ونحن لسنا نعلمكم معرفة من كتابنا إلى السيد/ مدير عام فرع جسر  
لنشر بتاريخ اليوم بالإفادة إلى صوره فوتوغرافية من الوثائق التجارية  
بوالى الشحنة .

برجاء التحليل بالإفادة والتخاذ اللازم في هذا الشأن .

بمصر قطر الإسلامي

مدير فرع  
بنك قطر الإسلامي

Cable Address: "EL-GHURFA"  
P. O. Box No. 402  
Telephone: 23677  
Telex: 4028 TIJASA DH

Your Ref.

السلام عليكم :

الطبعة في ١١٤٤٤/٥/١٦ و ١٩٨٢/١٢/٢٥ Date at

المبادئ / معرفة المهندس الإعلان المحترم

الفردية

تحيه شريفي وپرسد :

شماره ۱۹۸۳/۱۲/۱۷ مورخه ۱۴۰۴/۳/۱۳

المناهج المعتمدة على اعتمادات المراهضة والمهجرة على المراهضة هي:

( Hellenic Sea البحرية الهيلينية )

• ( Hellenic Lines. )

خود الافادة بآل فرقة تجارة القمار - حفظ الله قلوبنا من هذا

السادة التجار القاطنين الذين لهم مصالح مشحونة على البواخر العابدة للخط الملاحي المذكور ،

وأن النشاط على مدى إمكانية قبول ومعالجة الجهات الرسمية في الدول التي تتواجد

لها فبرائر المحتجة على اعادة الشمن ومدى موافقة الدائنين الحاجزين حيث ان الصناديق

في المحرر الجاري في مثل هذه القضايا تكون على البواقي وحولتها وعليه فإن المصاعب

تكون بعد تلويح البطاقة في مهبط الرئيس.

وان غرفة تجارة قطر تنضم السادة المستثمرين دائما بضرورة الشغل على الجاهز

وتمتد تسير خطوطها منتظمة أكثر شركة الملاحة العربية المتحدة التي تسير صفاً بواخر تربط مواشي<sup>١</sup>

المصنف العربي بكافة مواضعه العالم .

الشيخ الرئيس بكافة مواضع العالم .

من ناحية اخرى فلا بد من توضيح ان اعادة التثمين من مبدأ التوزيع الى

الدوحة سيكون على حساب مستخدم. بعد ذلك ربح دعوى على ملك البحيرة

ولم أن ذلك غير مجدى في هذه الحالة أن القلاء أعلنوا الانسحاب .

ولو أن ذلك غير مجدي في هذه الحالة لأن العلاج أعلنوا اللامهم .

وتقبلوا بقبول طيب احترام

اليوم: \_\_\_\_\_

کمال، ملی صالح

معمولا قلم الاميلام

وایه

20 DEC 1983 : 0512

12/1/77

الم

Qatar Islamic Bank  
(S.A.Q.)

Tel.: 43000  
P. O. Box 539, Doha  
Tele: hlsai Doha  
Telex: 5177

بنك قطر الإسلامي



بنك قطر الإسلامي

بنك قطر الإسلامي

شماره ٥٥٠  
ص. ب. ٥٣٩  
دoha  
تلفون: ٤٣٠٠٠  
تلكس: ٥١٧٧

١٤٠٤/١/١  
Doha ١٩٨٤/١/١

السيد الأستاذ/ معني عام شركة تجارة قطر

قذرس - الدوحة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: المبالغ المستحقة على اقتصادات المراكبة  
المستحقة من جانبنا المبحرة طيس  
هذه السفينة "HELENIC SEAL" والشابسة  
HELENIC LINES LTD. PIRAEUS  
GREECE.

2 CONTAINER 20" - FURNITURE - 2/L NOS. 2001 & 2002  
SHIPMENT DATED 22.11.1983 FROM HAMBURG / DORA L/C'S  
QIB 21/03/84 and 23/03/84 A/C GULF FURNITURE, DORA.

نشير الى خطابكم المؤرخ ١٤٠٤/١/١٩ الموافق ١٩٨٣/١٢/٢٠ بشأن مستحقاتنا  
والمتخل في شأن الموقوف عليه لئتم وتحويل الشاغل على نقل البضائيات المذكورة بشأنه  
المرى من برصيد الى الدفعة  
وتن المذكر لكم ونتم اهتمامكم بالموقوف، نرجو التكرم بالاجابة  
بأية تطورات تستجد فيسدد  
واذ نشكركم جادق تعاونكم معنا  
نرجو أن تحفظوا بقبول والى التحية

معقول طيس  
الاسلام

شفا



**Qatar Islamic Bank**  
(S.A.Q.)

Tel.: 438000  
P. O. Box 359, Doha  
Teleg: Islam Doha  
Telex.: 5177



شركة إسلامية تجارية

البنوك ٢٨٠٠٠  
من ب ٥٥١  
بريفي إيلاس - الدوحة  
١٧٧٧

دoha ١٤٠٤/١/١  
م ١٩٨٤/١/١

١٤٠٤/١/١  
١٤٠٨٧٤  
١٤٠٨٧٤  
١٤٠٨٧٤

المساهمة / شركة التأمين الإسلامية المصرية  
فرع الدوحة ص ب ٢٠٧  
دولة قطر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

تعزيراً لكتابتنا لكم المؤرخ ١٤٠٤/١/١ هـ الموافق ١٩٨٢/١٢/١٢ م، بالعمود  
الاستشارة السبب بوليصات التأمين رقم ٨٢/٢٨٨٧١ هـ بشأن التأمين على  
السيارة المحمودة من التأمين العربية باسم مفرق قطر الاملاص ولاست  
المساهمة / مرفوعات التليج .

نوه أن نذكر سيادتكم بما جاء بكتابتنا المرفقة مؤرخه : مع التكرم  
بمواثقتنا ببرنامج في هذا الشأن .

ونحن إذ نشكر لكم سادق تعاونكم معنا،  
ندعو أن تتقبلوا بقبول وافق التحية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ||||

مدير عام  
مصرى

مدير عام

شؤون - مدير استشاري  
مساعد  
تاريخ : 11 JAN 1981  
19/1/81  
والتوقيع : ...





2001

20360  
2030

10th Jan. 1984.

Gulf Agencies Co.,  
P.O. Box 6534,  
Doha - Qatar.

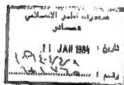
Dear Sir,

We have the pleasure to enclose herewith a copy of our letter dated 15th December 1983, regarding the arrangement for the re-shipment of our goods shipped on S.S. "HELLENIC SEA" at Port Said Harbour.

Awaiting your kind attention in this respect.

Best Regards

Yours faithfully,  
FOR QATAR ISLAMIC BANK (S.A.Q.)





وكالة الخليج قطر

# GULF AGENCY QATAR

P. O. Box 3534, DOHA - QATAR  
Cable: CONFIDENCE Tel: 4327 GAC DH  
Teletype: 3 2 5 9 3 4

C. B. No. 1917

Messrs.  
Qatar Islamic Bank (S.A.Q.)  
P.O. Box 559  
Doha  
State of Qatar

Date: 15th January, 1984

Your Ref:

Our Ref: SP/md/027/84

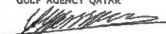
Dear Sirs,

Reference to your letter of 10th Jan. 1984 regarding Heilenic Sea.

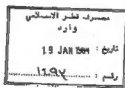
Please note, we are watching closely the development of the situation. However, the vessel is still under arrest and no release for the cargo onboard has been obtained.

We will keep you advised of any news. For your information, Qatar Chamber of Commerce is also involved and you may contact them for assistance.

Yours faithfully  
GULF AGENCY QATAR

  
Ayed L. Persson  
Acting General Manager

تمت  
15/1/84



Amman - IRAN - KUWAIT - SAUDI ARABIA - ABU DHABI - DUBAI - SHARJAH - RAS-AL-KHAIMA  
Companies in: OMAN - LEBANON - CYPRUS - TURKEY - YEMEN - U.A.E. - SWEDEN - ITALY - NORWAY - GREECE



## كتب صدرت للمؤلف

- \* الإيمان والحياة
- \* بيع المرابحة للامر بالشراء كما تجزبه
- \* المصارف الاسلامية
- \* التربية الاسلامية ومدرسة حسن البنا
- \* حقيقة الوجود
- \* الحل الاسلامي فريضة وضرورة .
- \* الحلال والحرام في الإسلام .
- \* الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا .
- \* الخصائص العامة للإسلام .
- \* درس النكبة الثانية .
- \* الرسول والعلم
- \* شريعة الإسلام .
- \* الصبر في القرآن .
- \* الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف .
- \* ظاهرة الغلو في التكفير .
- \* عالم وطاقية .
- \* العبادة في الإسلام
- \* غير المسلمين في المجتمع الاسلامي .
- \* فتاوي معاصرة .
- \* فقه الزكاة ( جزآن )
- \* مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام .
- \* الناس والحق .
- \* نحو موسوعة للحديث النبوي .
- \* نساء مؤمنات .
- \* وجود الله .
- \* الوقت في حياة المسلم .

## تحت الطبع

- \* الاجتهاد والفتوى في الشريعة الإسلامية .
- \* أمتنا في مطلع القرن الخامس عشر .
- \* جبل النصر المنشود .
- \* الحل الإسلامي في مواجهة الشبهات والعدوان .
- \* رسالة الأزهريين الأمس واليوم والغد .
- \* المنتقى من أحاديث الترغيب والترهيب

273  
6  
4

0576457



0576457

ملف جشيه  
٢١٥